

كتاب

الرد على أبي بكر الخطيب البغدادي

كما ذكر في نهاية إمامنا شيخنا أبي منيفة النعمان  
ابن مالك رحمه الله عليه

في كتاب

الفتاوى النكاحية المصنوعة من قبل أبي الله الكاظم  
عليه السلام في جواب أسئلة التوفيق سنة ١٠٤٤ هـ

مصحف الفقيه الإمام محمد باقر

دار الباز

# كِتَاب

الرد على أبي بكر الخطيب البغدادي

فيما ذكر في تاريخه في ترجمة الامام سراج الأمة أبي حنيفة النعمان بن  
ثابت رحمة الله عليه للسلطان الملك المعظم أبي المظفر عيسى  
ابن الملك العادل سيف الدين أبي بكر بن أيوب الحنفي  
المولود سنة ٥٧٨ هـ والمتوفى سنة ٦٢٤ هـ

وجعل ملحقا للجزء الثالث عشر من تاريخ بغداد  
لورود ترجمة الامام الاعظم أبي حنيفة فيه

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

## تنبیه

طبع هذا السفر الجليل عن النسخة الوحيدة المحفوظة بدار الكتب  
المصرية، فن التاريخ رقم ١٥٣ والمخطوطة سنة ٦٢٣ هجرية في حياة المؤلف  
رحمه الله تعالى والمشار إليها بعنوان

﴿ السهم المصيب في كبد الخطيب ﴾

وجاء بهامش آخر ورقة منها : انها قوبلت في حياة المؤلف على  
النسخة المقروءة عليه

وتسهيلا لمراجعة المطالع قد وضعنا رقم الصفحة وعدد السطر من  
ترجمة الامام الأعظم ابي حنيفة النعمان الواردة في المجلد الثالث عشر من  
تاريخ بغداد في آخر عبارة الخطيب التي تعقبها الملك المعظم بالرد عليه  
فيها . وترجمة الامام من هذا المجلد ( الثالث عشر ) من س ٢٢ ص ٣٢٣  
الى ص ٤٢٣ س ٢٠ ( رقم ٧٢٩٧ ) .

# بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

قال الخطيب أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ، صاحب التاريخ .  
في تاريخه . ( ص ۳۳۲ س ۹ )

أخبرنا العتيقي أنبأنا محمد بن العباس أنبأنا أبو أيوب سليمان بن اسحاق  
الجلاب قال سمعت إبراهيم الحربي يقول : كان أبو حنيفة طلب النحو في أول أمره  
فذهب يقيس فلم يجي ، وأراد أن يكون فيه أستاذاً قال : قلبٌ وقلوبٌ . وكابٌ  
وكلوبٌ . فقيل له كابٌ وكلابٌ ، فتركه ووقع في الفقه ، فكان يقيس ولم يكن  
له علم بالنحو . فسأله رجل بمكة . فقال له : رجل شجَّ رجلاً بحجر . فقال : هذا  
خطأ ليس عليه شيء لو أنه حتى يرميه بأبا قبيس لم يكن عليه شيء .  
فأقول وبالله التوفيق .

هذا (۱) من يكون عالماً بالعربية . لأن الشرع مردود إلى ما ورد عن النبي  
صلى الله عليه وسلم . والعربية مردودة إلى العرب . فما جاء عنهم أخذنا به . فان  
كان كثيراً جوزناه وان كان قليلاً جداً . قال سيبويه في مثل هذا : سمعنا من  
العرب من يقول ذاك ، فان كان قد سمعه من فصيح أو موثق به نبه عليه . فقال  
سمعناه ممن يوثق بعربيته ، وقوله : بأبا قبيس . قد جاء مثله للعرب وهو قولهم :

إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتاهما

فهذا منقول عن العرب . وقد قرئ في قوله تعالى : ( ان هذان لساحران )

(۱) هنا تقطع مكان كلمتين .

ولم يقرأ ان هاذين غير أبي عمرو . فكان بعض العرب يجعل التثنية مبنية على هذا الوجه . الا ترى إلى اسم إن لم يتغير بدخول إن عليه معاً أنهم لم يدخلوا في كلامهم إن الا للتأكيد . والحروف الستة عند بعض العرب مبنية إذا كانت مضافة تقول : رأيت أباك ، ومررت بأباك . وقد جاء في قول الشاعر :

إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته وقام بفأس بين وصلاك جازر  
وأكثر الرواية فيها على الوجه الأصلي وهو : بين وصليك . قال سيبويه :  
واعلم أنهم لا يغيرون كلامهم إلا وهم يحاولون بذلك وجها لعله بان ان مؤكدة  
لما كانت داخلة على مبتدأ وخبر وفيه معنى لا يحتاج إلى دخولها الا ترى إلى قولهم  
زيد منطلق أنه كلام تام مبتدأ وخبره . وانما أدخلوا إن لتؤكد هذا المعنى  
الذي في المبتدأ والخبر من غير اخلال . ولما كانت إن جامدة جمود الاسم كان  
عملها فيه — أعني النصب — بخلاف كان ، لأنها منصرفة تقول : كان يكون  
كونا . فلما دخلت على الماضي والمستقبل والحال اشبهت الأفعال . فكان عملها  
فيها تقول : كان زيد منطلقا . ترفع الاسم وتنصب الخبر بخلاف إن . فاذا كانت  
إن مضافة للتأكيد لم تغير إن عن عملها في التثنية . كيف تغيرها الباء الزائدة  
مع أنها تحذف ولا تعمل . وكونها زائدة يكفى فيما ذكرت .

وأما كلام أبي حنيفة رضى الله عنه في العربية غير مخني وهو ما حكى عنه  
محمد بن الحسن رضى الله عنه وسأذكر بعض ذلك لتقف عليه إن شاء الله تعالى .

### ﴿ مسألة ﴾

رجل قال لامرأته : أنت طالق إن دخلت الدار . لا تطلق حتى تدخل الدار  
ولو فتح إن طلقت للوقت . والفرق بينهما أنه إذا كسر إن كانت للشرط وإذا  
فتحها كانت بتقدير اللام . فكأنه قال لدخولك الدار . فلم يصر هذا الكلام  
من صفة الطلاق ولا من الشرط . فصار كأنه قال مبتدأ : أنت طالق . فطلقت

في الوقت . قال سيبويه في باب من أبواب أن التي تكون والفعل بمنزلة مصدر  
تقول : أن تأتي خير لك كأنك قلت الاتيان خير لك . ومثل ذلك قوله تعالى  
( وأن تصوموا خير لكم ) يعني الصوم خير لكم . قال عبد الرحمن بن حسان :  
إني رأيت من المكارم حسبكم أن تلبسوا خز الثياب وتشبعوا  
كأنه قال : رأيت حسبكم لبث الثياب .

واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من أن ، كما حذف من  
إن ، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت فعلت ذاك حذر الشر ، أي لحذر الشر .  
ويكون مجروراً على التفسير الآخر . يعني حين قدرها باللام التي تجر . ومثل  
ذلك قولك : انما انقطع اليك أن تكرمه أي لأن تكرمه قال الله تعالى ( أن  
تضل أحداها فتذكر ) أي لأن تضل : وقال ( أن كان ذا مال وبنين ) أي  
لأن كان ذا مال . قال الاعشى :

أأن رأيت رجلا أعشى أضربه ريب المنون ودهر<sup>(١)</sup> قابل<sup>(٢)</sup> خبل  
فإن المخففة هنا حالها في حذف حرف الجر كحال أن المثقلة . وتفسيرها  
كتفسيرها وهي وتفسيرها بمنزلة المصدر . ألا ترى أنك لو قلت : لم يك ولم ابل .  
لم يتغير عملها بالحذف لأن أصل أك أكن حذف النون لكثرة الاستعمال .  
وكذلك ابل أصلها أبالي فلما حذف منها ما حذف لم يتغير عملها كذلك أن لما  
خففت نفي عملها إلا ان الفرق بين المكسورة والمفتوحة ما ذكرت

### ﴿ مسألة ﴾

رجل قال لامرأته : — وهي غير مدخول بها — ان كلمتك فانت طالق  
ان كلمتك فانت طالق . ان كلمتك فانت طالق . طلقت واحدة لأنه في المرة  
الاولى حلف بطلاقها أن لا يكلمها فاذا قال لها في المرة الثانية : إن كلمتك  
فانت طالق وجد شرط انحلال اليمين الاولى ، ووقعت تطلقة يعني أنه اذا قال

(١) في ديوانه : ودهر مفند خبل . والمفند المظني والخبل المثلوي على أمه .

ان كلمتك فقد جاء بالشرط والجزاء والشرط والجزاء كلام تام . لانه مثل المبتدأ والخبر . ففيه فائدة تامة . فاذا كان كذلك صار كلاما تاما فوقع به الطلاق وان كان قد اوجب شرطا آخر فلما قال في المرة الثالثة وجد منه الكلام ولم يصادف الشرط ما يمكن أن يكون جزءا فلغا الأثرى إلى قوله : إن كلمتك فانت طالق يقتضى كلاما تاما مفهما للمعنى وانما يتم بقوله فانت طالق فوجب أن لا يحث في الاولى إلا بعد الفراغ من الثانية ولما فرغ من الثانية كانت في ملكه ، فصح ادخالها في الجزاء فانتقلت اليه الثانية فاذا قال في المرة الثالثة حث في اليه الثانية لكن لم تصادف الملك فلغا فلا تنعقد اليه الثالثة لانها كانت خارجة عن ملكه فان تزوجها بعد ذلك وكلها لا يحث . لان اليه الثالثة لم تنعقد ولو كانت المرأة مدخولا بها تقع تطليقتان لأن اليه الاولى انحلت بالثانية والثانية بالثالثة و بقيت الثالثة منعقدة فاذا وكلها وهي في العدة تقع أخرى لوجود الشرط في علة الملت . ولو قال لامرأته - ولم يدخل بها - : ان حلفت بطلاقك فانت طالق ، قال ثلاث مرات وقعت تطليقة واحدة ، لانه في المرة الاولى حلف بطلاقها ان لا يحلف بطلاقها فاذا قال لها في المرة الثانية : ان حلفت بطلاقك فانت طالق فقد حلف بطلاقها ووجد الشرط ، فأنحلت اليه الاولى وطلقت واحدة ، واليه الثانية منعقدة لانه انما حث في اليه الاولى بعد الفراغ من اليه الثانية لان اليه انما تصح بالجزاء وحينما تكلم بالجزاء كانت في ملكه فلما كررها في المرة الثالثة لم تنحل اليه الثانية ، لأن المرأة بانت بلا عدة . فلم يصح في المرة الثالثة ادخالها تحت الجزاء فوجد شرط حثه وهو الحلف بطلاقها ، بخلاف المسألة الاولى ففرق بين قوله : ان كلمتك وان حلفت بطلاقك ، لأن شرط الحث هناك هو الكلام ، والكلام يصح ان كانت المرأة في ملكه أو لم تكن واليه بالطلاق لا يصح الا في ملك ، أو في علة من علائق الملك ، أو في مضاف الى الملك .

### الاصل في مسائل الايمان

إن اليمين على ضربين : يمين يراد بها تعظيم المقسم به وهو الحلف بالله تعالى ويمين هي شرط وجزاء . قال سيبويه : اليمين جملة يؤكد بها الكلام . قوله جملة ، يعني من فعل وفاعل ، أو من مبتدأ وخبر ، أو شرط وجزاء : أما المبتدأ والخبر قولك : والله لا كلمت زيدا ، والجملة التي من فعل وفاعل : والله خالق السموات لا كلمت زيدا ، والشرط والجزاء كقولك : ان دخلت الدار فوالله لا كلمتك وهنا لا يصح الا في الملك أو مضافا الى الملك أو في علقه من علائق الملك ، وأما الشرط فيصح في الملك وغيره . والمحلوف عليه من دخل تحت الجزاء لا من دخل تحت الشرط لان الجزاء قوله أنت كذا وكان هو الداخل تحت اليمين وانما لا يحتاج الشرط أن يكون في الملك لأن ذكر الشرط ليس بتصرف في الملك والجزاء إنما يجازى بما في ملكه فلذلك سمى جزاء لان المجازاة هي أن يكون منك فعل قبالة فعل غيرك أو فعل غيرك قبالة فعلك ان خيراً فخير وان شراً فشر قال الله تعالى ( وجزاء سيئة سيئة مثلها ) وقال الشاعر :

جزى الله عنا ذات بعل تصدقت على عزب حتى يكون له أهل  
فإنا سنجزئها كما فعلت بنا اذا ما تزوجنا وليس لها بعل  
ألا ترى الى قوله : نجزئها كما فعلت وجزى الله والمعلق بالشرط لا ينزل إلا عند وجوده والنكرة في النفي نعم . تقول : ما رأيت اليوم رجلا تقديره ما رأيت اليوم أحداً من الرجال ، وفي الاثبات نخص ، لانك لو قلت رأيت اليوم رجلا اقتضى كلامك رؤية رجل واحد .

### ﴿ مسألة ﴾

وقال : رجل قال لامرأته - ولم يدخل بها - ان حلفت بطلاقك فأنت طالق قالها ثلاث مرات وقعت تطلقية واحدة . لان في المرة الاولى حلف بطلاقها أن



لا يحلف بطلاقها فاذا قال لها في المرة الثانية : إن حلفت بطلاقك فانت طالق فقد حلف بطلاقها ووجد الشرط فأنحلت اليمين الأولى وطلقت واحدة ، واليمين الثانية منعقدة لانه انما حنث في اليمين الأولى بعد الفراغ من الثانية ، لان اليمين انما تصح بالجزاء ، وحينما تكلم بالجزاء كانت في ملكه ، فلما كررها في المرة الثالثة لم تنحل اليمين الثانية : لأن المرأة بانت بلا عدة ، فلم يصح في المرة الثالثة ادخالها تحت الجزاء ، فوجد شرط حنثه . وهو الحلف بطلاقها ، بخلاف المسألة الأولى ، لانه لم تنحل اليمين الثانية ، لان شرط الحنث هناك هو الكلام . والكلام يصح وان لم تكن امرأته وهاهنا شرط الحنث الحلف بطلاقها وذلك لا يصح إلا في الملك . ثم إذا تزوجها وقال لها ان دخلت الدار فانت طالق طلقت باليمين الثانية لوجود الشرط ، وهو الحلف بطلاقها وإن لم يتزوجها ولكن قال لها ان تزوجتك ودخلت الدار فانت طالق ، حنث في اليمين الثالثة أيضا لأنه أضافها الى الملك فصحت اليمين وأنحلت اليمين الثانية ووقع الطلاق ، إلا انه لم يصادف الملك فلغا . واليمين التي أضافها الى الملك صحيحة ، فلو تزوجها ودخلت الدار وطلقت باليمين الثالثة ولو كانت مدخولا بها يقع تطليقتان لان اليمين الأولى انحلت بالثانية والثانية انحلت بالثالثة لانها وجدت في علة من علائق الملك وهي العدة وبقيت الثالثة منعقدة . فاذا قال لها وهي في العدة : إذا دخلت الدار فانت طالق انحلت الثالثة أيضا ووقع عليها أخرى .

### ﴿ مسألة ﴾

وقال رجل : قال امرأته طالق أن تزوج النساء أو اشترى العبيد ، أو كلم الناس . فزوج امرأة واحدة ، أو اشترى عبداً واحداً ، أو كلم رجلاً واحداً حنث لأن الالف واللام انما يدخلان على السابق المهود . كقوله تعالى ( إنا أرسلنا الى فرعون الرسولا فعصى فرعون الرسول ) ألا ترى انه ذلك الرسول الاول . وانما لما

كان تقدم أمره وجرى ذكره ثانياً وقعت الدلالة أن الألف واللام تكون للسابق المعهود ، أو للجنس والجنس يقتضى الواحد فصاعداً . قال الله تعالى ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) وذلك أنه لم يرد سارقاً بعينه فكأنه قال : اقطعوا هذا الجنس والاصل فيما ذكرت أن اسم الجنس لا يقتضى عدداً محصوراً بل الواحد فصاعداً واسم الجمع يقتضى عدداً محصوراً . كما قال في رجل قال : امرأته طالق أن تزوج نساء أو اشترى عبيداً . فان لم يتزوج ثلاثاً أو يشتري ثلاثاً لا تطلق لانه أخرج الكلام مخرج الجمع . وأقل الجمع الصحيح ثلاثة . وذلك أن العرب فرقت بين الواحد والاثنين والثلاثة . فالواحد جاء عدداً وصفة . أما الواحد العدد كما تقول واحد اثنان . وأما الصفة فكما تقول جاء زيد وحده . وأما الأثنان فعدد له صيغة يتميز بها عن الآحاد والجموع . فاذا أرادوا أن يصفوها قالوا جاء الرجلان كلاهما قال الشاعر :

يارب حتى الزائرين كأيها وحى دليلاً بالفلاة هداها

ألا ترى أنه لما وصف الزائرين وهما مفعولان قال كأيها فنصب كما نصب الزائرين ، وأما الثلاثة فمعلوم صيغة واحدة لان أكثر العدد لا يتناهى . فلو جاؤا يعملون لكل عدد صيغة لطلال عليهم ، فوحدوا وثنوا وجمعوا . أما التوحيد فكما علمت للفرد . وأما التثنية فلأنه أضاف واحداً الى واحد وكذلك الجمع . فانه أضاف واحداً الى واحد الى واحد وأما من قال أن التثنية جمع فهو على ما ذكرت من أنه جمع واحد الى واحد . فهو على الحقيقة جمع بالنسبة الى الفرد . وعلى هذا جاء قوله تعالى ( فان كان له إخوة فلأمه السدس ) واجماع الناس على انه إذا كان له أخوان كان لأمه السدس . وقد جاءت التثنية بلفظ الجمع وليس ذلك إلا نظراً للجمع على الحقيقة إذ كان ذلك جمع واحد الى واحد فعلى هذا ساء أن تكون التثنية جمعاً . قال الله تعالى ( هل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب ؟ إذ دخلوا

على داود ففرغ منهم قالوا لا نخف خصمان بغى بعضنا على بعض ( قال الله تعالى  
تسوروا ودخلوا ، وهذا لا يكون الاعلى الجمع لانه بين بعد ذلك وقال خصمان قال  
الخليل : فهذا على ان الاثنين عندهم جمع أيضاً وصار بمنزلة قول الاثنين نحن  
فعلنا . قال الشاعر :

ظهورها مثل ظهور الترسين

وإلا فصيغة كل جزء مما ذكرت مختصة على حدة . واكثر الجمع عندهم تسعة  
وأقلهم ثلاثة ، لأنه بعد التسعة يكرر لفظ الاحاد والجمع . فلو قال قائل إنكم  
انما تجعلون الربع يقوم مقام الكل فلم جعلتم هنا الثلاث أعني صيغة لفظ الجمع قلنا .  
إن ربع التسعة اثنان وربع ولما كانت الأعداد من شأنها الصحة لا الكسور وكان  
الربع داخلاً في الجزء والثالث غير منفصل عنه وليس فصله ممكن ، ساع أن يكون  
صيغة لفظ الجمع منطلقة على الثلاث إذ لا يمكن أقل من ذلك قال الله تعالى ( الحج  
أشهر معلومات ) وهي شهران وعشرة أيام فلما دخل بعض الثالث في الكلام  
اقتضى النطق به بلفظ الجمع .

### ﴿ مسألة ﴾

رجل قال : والله لا أشرب من الفرات . ان شرب كرعاً حنث ، وان شرب  
بآناه لم يحنث وذلك أنه إذا قال من فمن هنا لا ابتداء الغاية ولا يكون للتبعيض  
فلو أنها للتبعيض كان لا يحنث أبداً لأن الفرات إسم للأرض وليست باسم للماء  
فلو كان الفرات اسم الماء لكان المسمى ذهب وما أتى لم يسم وأنت إذا قلت  
أتيت الفرات لم ترد أنك أتيت الماء ولكنك تريد أنك أتيت البلاد التي على  
النهر فالنهر اسمه الفرات لا الماء فكأنك قلت والله لا أشرب من هذا الكوز  
ولو قلت هكذا لكانت يمينك على الشرب من الكوز لا على ما في الكوز  
فلو صب ما في الكوز في كوز آخر وشرب منه لم يحنث والنهر كما علمت اسم

للحفرة المستطيلة كما قيل سيف منهر لم يرد أن الماء يجري فيه ولكنه أراد المفقّر  
ومنه سمى سيف النبي صلى الله عليه وسلم ذا الفقار ولو كان قال لا أشرب من ماء  
الفرات فان شرب منه أو من إناء نقل من الفرات أو شرب بكفه حنث لانه  
أضاف الماء الى نهر مخصص لانه لو كان اسماً للماء لم يجوز اضافته اليه كما تقول ماء  
الفرات فلو كان الماء اسمه الفرات لما قلت هذا ماء الفرات وإنما كنت تقول الفرات  
لأن الشئ عندهم لا يضاف الى نفسه كما لا تقول هذا غلام غلام ولكنك تقول  
هذا غلام زيد فيضيف الغلام الى زيد كأنه قال لا أشرب من هذا الماء الذي  
في هذا الكوز فسواء شرب منه أو من إناء آخر نقل اليه منه حنث ولو قال لا  
أشرب من هذا البئر يحنث إذا شرب بإناء . الفرق بينهما أن البئر غير مقدور  
على الشرب منها على الحقيقة فصار كأنه حلف مجازاً كما لو قال : والله لا آكل من  
هذه الشاة فاليمين على لحمها لانه يقدر على أكلها حقيقة ولو قال لا آكل من هذه  
النخلة ، فاليمين على ثمرتها لانه لم يقدر على أكل عينيها حقيقة ، فحمل على المجاز  
فكذلك الفرق بين الفرات والبئر .

واعلم أن العرب إذا وجدت الحقيقة في كلامها لا يعدلون عنه و إذا لم  
يجدوا الحقيقة حملوا كلامهم على المجاز المتعارف فاذا لم يجدوا حملوا على المجاز فاما  
الحقيقة اذا قال رجل هذا أسد لا يشكون أنه رأى عرباً ولو قال زيد الأسد  
حمل على المجاز اذا كانت الحمل على الحقيقة متعذراً قال الله تعالى ( وأزواجه  
أمهاتهم ) فلم يرد أنهن أمهاتنا لكنه حمل على المجاز فلما جاء الى الحقيقة قال ( ان  
أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم وانهم ليقولون منكراً من القول وزوراً ) وأما المجاز  
المتعارف فقوله تعالى ( أو جاء أحد منكم من الغائط ) فان احدنا لو جاء الغائط  
ألف مرة لا ينتقض وضوءه وإنما جعل الغائط كناية عن الحدث وان كان الحدث  
أيضاً مجازاً الا انني استقبحت أن أذكر الحقيقة اذ لم أجده له في العربية اسماً

حقيقيا إلا اسما واحداً وأما المجاز غير المتعارف فقولهم الوطاء يكون على الوطاء  
بالقدم على الحقيقة وكناية عن الجماع قال الله تعالى ( وأورثكم أرضهم وديارهم  
وأرضاً لم تطئوها ) والمراد منه الجماع لأنه لما قال أرضهم وديارهم كنى في البلاد  
وأرضاً لم تطئوها يعني النساء .

### ﴿ مسألة ﴾

رجل قال : أن خرج فلان من هذه الدار حتى آذن له فعبدى حر . فاذن له  
مرة ثم خرج بغير أمره لا يحنث لأن حتى تكون للغاية فاذا قال حتى آذن له  
فكأنه قال غاية ذاك أذنى له قال الله تعالى ( فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي )  
فلو كان أبوه آذن له مرة لم يحتاج إلى آذن ثان . ولو كان قال إلا باذنى احتاج إلى  
الاذن في كل مرة . ألا ترى إلى قوله تعالى ( من ذا الذى يشفع عنده إلا باذنه )  
فيحتاج إلى الاستئذان في كل مرة .

والفرق بينهما أن المسألة الأولى جعل لها غاية بقوله حتى . فاذا انتهت  
غايتهما سقطت كأنه قال لا أكلمك حتى يدخل رمضان فاذا دخل رمضان جاز له  
الكلام من غير حنث لأنه جعل رمضان غاية ليمينه . وأما الاذن فقال تعالى  
( آمنتم له قبل أن آذان لكم ) أى قبل اذنى لكم . فهذا محتاج إلى الاذن كل  
مرة ، كأنه قال : الا بأمرى . ولو قال ذلك لاحتاج إلى الامر كل مرة .

وقد بين أبو حميفة رضى الله عنه حكم الحرف الوعائى ما لم يبينه أحد . وذلك  
في قوله رجل قال لا آخر : إن شمتك في المسجد فعبدى حر وقال إن ضربتك  
في المسجد فعبدى حر . فاما الشتيمة ونحوها مما يجرى من أحدهما فجعله كون  
الفاعل في المسجد . وأما ما لم يعم الفاعل بنفسه جعل الفعل أن يقع على المفعول  
فقال إن شمتك في المسجد يحتاج إلى أن يكون الشاتم في المسجد ألا ترى أن  
الرائى لو رأى رجلاً يشتم رجلاً أو يكفر ، ويقول : لا تشتم في المسجد أولاً

تكفر في المسجد وأما الذي لم يتم بالفاعل وحده فلا يحنث مالم يكن المفعول في المسجد . الا ترى أن رجلا لو رأى رجلا يذبح شاة والذابح بالمسجد والشاة خارج المسجد يقول لا تذبح عنده باب المسجد ولو كانت الشاة بالمسجد والذابح خارج المسجد يقول لا تذبح في المسجد وكذلك لو قال إن قتلتك يوم الجمعة فضر به في غير يوم الجمعة لكنه مات يوم الجمعة حنث ، ولو ضر به يوم الجمعة فمات في غير يوم الجمعة لا يحنث ، لأن القتل لا يكون إلا بزهوق الروح . وقبل زهوق الروح لا يكون قاتلا . وإنما يكون ضاربا .

### ﴿ مسألة ﴾

رجل قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، إن كملت فلانا . فتزوج امرأة قبل الكلام وامرأة بعد الكلام . فالتى تزوجها قبل الكلام طلقت ولا تطلق التى تزوجها بعد الكلام . لانه أوجب الكلام من ساعته وجعل كلام فلان غاية ليمينه واليمين إذا انتهت غايتها سقطت فيكون كلام فلان غاية ليمينه وصار شرطا لأنحلال اليمين ولم يكن شرطا لانعقاده لانه آخر الشرط فصار شرطا لأنحلال اليمين فدخلت المزوجة قبل الشرط تحت اليمين ، وأما إذا قدم الشرط فقال إن كملت فلانا فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة بعد الكلام وامرأة قبل الكلام فالتى تزوجها قبل الكلام لا تطلق ، لانه تزوجها قبل اليمين ، والتى تزوجها بعد الكلام تطلق لانه تزوجها بعد انعقاد اليمين . وهذا لانه جعل كلام فلان شرطا لانعقاد اليمين فصار كأنه قال عند كلام فلان كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، لانه اذا علق الطلاق بالشرط يكون شرطا لانعقاد اليمين والداخلة تحت اليمين المزوجة بعد الشرط وإن آخر الشرط يكون شرطا لأنحلال اليمين والداخلة تحت اليمين المزوجة قبل الشرط ، أما اذا وسط الشرط فقال : كل امرأة أتزوجها أن كملت فلانا فهي طالق صار كما إذا قدم الشرط لان

كلمة هي لا تستبعد بنفسها ، فصار كما إذا قال كل امرأة أتزوجها إن كملت فلانا فالمرأة التي أتزوجها طالق ولو قال ان كملت فلانا كل امرأة أتزوجها طالق صار الشرط مقدما كذلك هاهنا . وأما إذا وقت وأخر الشرط فقال كل امرأة أتزوجها فهي طالق إلى ثلاثين سنة ان كملت فلانا . فتزوج امرأة بعد الكلام وامرأة قبل الكلام طلقنا لأننا إنما جعلنا كلام فلان غاية ليمينه من طريق الدلالة . فإذا وقت صريحا خرجت الدلالة من أن تكون للغاية لان الصريح أقوى منها . ولو قدم الشرط فقال : ان كملت فلانا فكل امرأة أتزوجها إلى ثلاثين سنة فهي طالق . فالتى تزوج قبل الكلام لا تطلق ، لان الكلام صار شرطا ، لان عقد اليمين على ما ذكرت ومن تزوجها بعد الكلام تطلق . ولو وسط فهو كما لو قدم . ثم إذا أخر الشرط يعتبر من وقت اليمين ، لانه أوجب اليمين من ساعته . ولو أخر الشرط يعتبر من وقت الكلام لان اليمين انعقدت عند الكلام ، وكذلك الجواب في الفصول كلها إذا جعل غاية ليمينه وشرطا لحنثه .

وحرور الشرط إن المكسورة الهمزة المخففة تقول إن تأتني آتك ( ومن ) يقول من يمرر أمرر به فقولك إن تذهب وما أشبهه من الفعل الذى يلي إن شرط والجزاء قولك اذهب . وجزاء الشرط ثلاثة أشياء : الفعل وقد ذكرته ، والآخر الفاء . فى نحو إن تأتني فأنت مكرم قال الله تعالى ( فمن يؤمن بربّه فلا يخاف نجسا ولا رهقا ) وإذا ، تقول : إذا احمر البسر أعطيتك قال الله تعالى ( وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ) فموضع الفاء وما بعده جزم وكذلك موضع إذا وما بعدها بدلالة أنه لو وقع موضع ذلك فعل لظهر الجزم . وعلى هذا قرأ بعض القراء ( من يضل الله فلا هادى له ويذرهم ) فجزم يذرهم لحمله إياه على موضع ( فلا هادى له ) .

وقد تقع أسماء موضع ان وتلك الاسماء منها ما هو غير ظرف ومنها ما هو

ظرف . فما كان غير ظرف فنحنونا ومن ، وإيهم ، تقول من يكرم أكرم . وإيهم تعط أعط . وما تركب أركب قال الله تعالى ( ما ينتج الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ) وقال تعالى ( أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ) فعلامه الجزم في الفعل بعد أي حذف النون التي تثبت علامة الرفع في تفعلون قال الله تعالى ( مهما تأتتا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ) والظروف التي تجازى بها متى ، وأنى وأين : وأى حين ، وحيثما . واذما ، ولا يجازى بحيث ، ولا باذ . حتى يلزم كل واحدة منهما ما يقول متى ، يأتني آته ، ومتى ما تأتني آتك . قال :

متى تأته تعشو الى ضوى ناره نجد خيراً ناره عندها خير موقد  
وأنى يتم أقم . وأين تذهب أذهب . وأى حين تركب أركب وهذه الاسماء التي جوزى بها اذا نصبت أنتصبت بالفعل الذي هو شرط ولا يجوز : زيدا ان تضرب أضرب ، لا يجوز أن تنصبه في قول البصريين بالشرط ، ولا بالجزاء . فان قلت : إن يضرب زيدا أضرب ، كان زيد منتصباً بالفعل الذي هو شرط . فان شغلت الشرط بالضمير قلت : إن زيدا تضربه أضرب عمراً كان زيد منتصباً بفعل مضمر ، يفسره هذا الظاهر . كما أن قولك زيدا أضربته ، كذلك وقد يحذف الشرط في مواضع ، فلا يؤثر به لدلالة ما ذكر عليه وتلك المواضع : الامر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض . تقول : اكرمني أكرمك ، والتأويل اكرمني فانك أن تكرمني أكرمك . والنهي لا تفعل يكن خيراً لك . والاستفهام ألا تأتني أحدثك ؟ وأين بيتك أزرك ؟ والتمني ألا ماء بارداً أشربه ؟ والعرض الا تنزل تصب خيراً ؟ فعني ذلك كله إن تفعل أفعال فهو جميعه معنى الشرط . ومعنى الجزاء أفعال

قال محمد في الجامع الكبير : الا ترى أنه اذا قال اذا جاء غد فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فلا تطلق الا التي تزوجها في الغد ، وانما أراد ما اشكل



بالافعال فاعتبره بالاوقات لانك اذا قدمت الشرط أو وسطته أو أخرته في الاوقات تبين لك في الافعال . اجعل مجيء الغد بمنزلة كلام فلان . وقد تبين لك ما ذكرت .

### ﴿ مسألة ﴾

اذا قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق كلما كلمت فلانا وتزوج امرأه ودخل بها ثم كلم فلانا ، ثم تزوج اخرى فالتى تزوجها قبل الكلام تطلق ولا تطلق التى تزوجها بعد الكلام ، لانه جعل كلام فلان غاية ليمينه وشرطا لحنثه ، فصار كأنه قال كل امرأة أتزوجها غداً فهي طالق كلما كلمت فلانا ولو قال هكذا لا يشكل لانه لا يقع الطلاق الا على التى تزوجها غداً ، فذكر المسئلة بكلمة ، وكلما كلمة تكرار وبيانها مجيء بعد ان شاء الله . فصار حكم هذه المسئلة وحكم المسائل المتقدمة على السواء ، إلا أن هنا ذكرت شرط الحنث مكرراً فان كلم فلانا مرة اخرى طلقت اخرى إذا كانت فى العدة ، ولا تطلق الثانية لانه جعل كلام فلان غاية ليمينه والغاية لا تحتمل التكرار ، والشرط يحتمل التكرار . فاذا تزوج المرأة الأولى وكلم فلانا فقد انتهت اليمين غايتها وسقطت ، لان فى حق الاولى صار الكلام شرطاً للحنث وشرط الحنث يحتمل التكرار ، ولو قدم الشرط فقال كلما كلمت فلانا فكل امرأة أتزوجها طالق ، فتزوج امرأة قبل الكلام وامرأة بعد الكلام فالتى تزوجها قبل الكلام لا تطلق وتطلق التى تزوجها بعد الكلام ، لانه جعل كلام فلان شرطاً لانعقاد اليمين فالتى تزوجها قبل الكلام تزوجها قبل انعقاد اليمين فلا يقع الطلاق عليها ، فان تزوج اخرى طلقت أيضاً لأن كلمة كل تجمع الاسماء على الانفراد فكل امرأة يتزوجها بعد الكلام تطلق ولو لم يتزوج امرأة اخرى حتى كلم فلانا مرة اخرى لا يقطع الطلاق على المرأة الاولى لانها بان منه بالطلقة الاولى . وكذلك لو كانت فى ملكه لا يقع الطلاق أيضاً

إذا كان التزوج قبل الكلام . ولو كلم فلانا ثم تزوج امرأة تقع تطليقتان ،  
تطليقة بالكلام الاول وتطليقة بالكلام الثاني لان يمينه انعقدت بحرف متكرر  
فانعقد في حقه يمينان . وكذلك لو كلم فلانا ثلاث مرات ثم تزوج امرأة طلقت  
ثلاثا لأنه انعقدت عند كلام فلان أيمان ثلاثة ، كأنه قال كل امرأة أتزوجها فهي  
طالق ، وكذلك في الثانية والثالثة ، فاذا تزوجها حنث في الايمان كلها .

قال في الكتاب : ألا ترى أنه لو قال كلما ضربت فلانا ففلانة طالق إن  
تزوجتها ، فضرب فلانا ثلاث مرات ثم تزوجها طلقت ثلاثا لانه اذا تكرر  
الضرب تكرر الانعقاد . فاذا وجد الشرط نزلت كلها وانحلت الايمان معا . وقال  
ألا ترى أنه اذا قال لامرأته كلما دخلت الدار اليوم فانت طالق غدا فدخلت  
الدار اليوم ثلاث مرات تطلق غدا ثلاثا . وقال ألا ترى أنه لو قال كلما ضربت  
فلانا فامرأتى طالق إن دخلت الدار ، فضرب فلانا ثلاث مرات ثم دخل الدار  
تطلق ثلاثا ، ولو وسط الشرط صار كأنه قدم وقد ذكرت ذلك . ولو قال كل امرأة  
أتزوجها إن دخلت الدار فهي طالق فالجواب في دخول الدار بمنزلة الجواب في  
كلام فلان إن كان شرط الدخول متقدما يقع الطلاق على المزوجة بعد الدخول ولا  
يقع على المزوجة قبل الدخول لكنه لا يدخله التكرار ، والفرق بين كل وكما أن  
كلا اسم مفرد يقع على الأفراد أبداً فاذا أضيف إلى الجمع أو قرن به اقتضى الجمع  
أيضاً لكن على سبيل الافراد لأنه مخصص به قال الله تعالى : ( كل من عليها  
فان ) فهذا يقتضى الجمع لكن على سبيل الافراد لأن من بمعنى الذى لكن لما كان  
اللفظ يقتضى العموم اقتضت ذلك لكن على أصلها وهي الافراد ، ألا ترى إلى من  
أنها لا تكون للجمع ، وأما ما وصف به الجمع قوله تعالى ( وإن كل لما جميع  
لدينا محضرون ) فجميع ومحضرون جموع ، فلما قرنت بها كل اقتضتها لما فيها  
من الابهام .

قال سيبويه : هذا مال كل مال عندك فاضافه إلى النكرة ، ألا ترى أنك تصف بها النكرة وذلك أنك تصف ما بعدها بما تصف به النكرة ولا تصف بما تصف به المعرفة .

قال سيبويه : حدثنا الخليل عن يوثق بعريته من العرب ينشد هذا

البيت :

وكل خليل غيرها ضم نفسه لوصل خليل صارم أو معارز  
فجعله صفة لكل والبيت للشماخ . فهذا يدل على الافراد بقوله نفسه فاضاف  
كلا إلى الافراد .

قال سيبويه : هذا كل مالك ، وقال مررت برجلين مثلك أي كل رجل منهما  
مثلك ، وأما كلما فهي من حروف الشرط وتدخل على الأفعال لأنك تقول كلما  
قام زيد قمت ، فقولك قمت هو جواب لكما وكل اسم لأنه يضاف ويضاف اليه  
تقول كل أرجل وصنعته ، فتضيف كلا إلى رجل . قال الله تعالى : ( كلما أوقدوا ناراً  
للحرب أطفاها الله ) .

### ﴿ مسألة ﴾

ولو قال كل امرأة أتزوجها إن دخلت الدار فهي طالق فالجواب في دخول  
الدار بمنزلة الجواب في كلام فلان إن كان الشرط متقدماً يقع على المراجعة بعد  
الدخول ولا يقع على المراجعة قبل الدخول . ولو قال كل امرأة أملكها فهي طالق  
إن دخلت الدار فالطلاق يقع على المرأة التي في ملكه لا يكون غير ذلك ، سواء قسم  
الشرط أو وسطه أو آخره لأن لفظ أملك يكون للحال ويصلح للاستقبال فلو أراد  
أن يخلص اللفظ للاستقبال قال سوف أملك أو سأملك للحال أي وضح أن يكون  
كذا . وإنما صلح للاستقبال لأن الحال أشبه بالاستقبال من الماضي لأن فعل  
خلاف سوف يفعل وإنما يفعل إذا نسبناه إلى أحدها كنسبة المستقبل والملك

الذى يكون للحال يكون للاستقبال لأن أملك اليوم والساعة وغداً سواء، وأملك صالح لكل ما ذكرت فلما كان ملك الحال يكون للاستقبال صلح اللفظ كما كان الفعل في أحواله . فلذلك قلت إن فعل الحال يصلح للاستقبال . فلما صلح اللفظ للأمرين حملناه على الأصل إذا لم يكن له قرين فان كان له قرين حملنا على ما يصلح له فاذا قال أملك غداً حملناه على الملك المتجدد غداً ولئن قال أملك حملناه على ملك الحال فصار كأنه قال كل امرأته إذا ملكها ، فانه يقع على من كانت في ملكه كذلك هنا يقع الطلاق على المزوجة في الحال ولا يصدق في صرف الطلاق عن من يملكها في الحال لأنه أراد صرف الكلام عن الظاهر الى غيره فتجوز نيته على التي عنى ولا تصدق في ابطاله عن التي يملكها في الحال .

ووجه آخر : إنك اذا قلت زيد يضرب عمراً فان بعض الضرب ماض وبقية مستقبل فكأنه وقع حالا وفيه المستقبل لكون الضرب ما انقضى ، فلو انقضى عبر عنه بالماضي ولذلك أشبه الحال الاستقبال في كلام العرب . ولو قال كل جارية أملكها فهي حرة اذا جاء غد ، أو قال كل جارية أملكها اذا جاء غد فهي حرة فان هذا كله يقع على الموجود دون الحادث ، لأنه علق العتق بمجيء الغد وذكر الملك مرسلًا والملك المرسل يقع على الموجود دون الحادث ، فصار كأنه قال كل جارية أملكها في الحال فهي حرة ، ولو قال كذا لا يعتق الا من كان في ملكه وقت اليمين بشرط حدوث الغد ، ولو قال كل جارية أملكها غداً فهي حرة يعتق ما يملك في الغد من أول النهار الى آخره ولا يعتق الموجود والتي يملكها قبل مجيء الغد ولا يعتق التي يملكها بعد الغد ، لأنه وصف الملك بمجيء الغد وفي الاخرى جعل شرط حنثه مجيء الغد فلذلك افترقا .

﴿ مسألة ﴾

إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق اليوم وغداً طلقت اليوم ولا تطلق غداً  
وإذا قال أنت طالق اليوم وإذا جاء غد ، طلقت اليوم طلقة وغداً طلقة ، والفرق  
بينهما أن الواو للجمع وما اتصف مرة فلا يتصف ثانياً وهي فقد اتصفت بالطلاق  
فكل يوم هي موصوفة بالطلاق . قوله أنت طالقة اليوم وقع الطلاق واتصفت به  
وقوله وغداً فقد عطف اليوم على اليوم فحمل على الصفة . وأما قوله أنت طالق  
اليوم وإذا جاء غد فقد عطف المجيء على اليوم فأيده به الحدوث فحمل على  
الحدوث ولم يحمل على الصفة . فصار كأنه قال أنت طالق ، وإذا جاء الغد طالق  
أيضاً ، فحمل كلامه على الاضمار اذ لم يكن له بد من ذلك فصار كأنه قال كما قال  
تعالى ( لكان لزاماً وأجل مسمى ) وقال الفرزدق :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مستحاً أو مجلف  
أى مجلف كذلك .

﴿ مسألة ﴾

رجل قال لامرأته إن دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق ثلاثاً ، فطلقها  
واحدة وهي غير مدخول بها فدخلت إحدى الدارين فتزوجها ثانياً ودخلت الدار  
الآخري وهي في ملكه لا يمتنع وقوع الطلاق ، لان الحنث يظهر بدخول الدار  
الثانية فيعتبر وقت اليمين ووقت الحنث ألا ترى أنه لو قال لامرأته أنت طالق  
رأس الشهر ، فبانت منه فيما بين ذلك ثم عادت إلى ملكه قبل رأس الشهر وقع  
عليها الطلاق رأس الشهر ، لأنها في ملكه وقت وجود اليمين والشرط جميعاً . ولا  
يعتبر فراقهما خلال ذلك ، ولانه أضاف الطلاق إلى فعل مخصص ووجد الفعل  
وهي في ملكه ، والاصل أن المعلق بالشرطين لا ينزل إلا عند وجود الآخر  
منهما لان الكلام بآخره والواو للجمع ولا يمكن الجمع من دخول الدارين حقيقة

فحمل على المعنى وهو الجمع في الفعل وهو دخول الدارين ولا يوجد ذلك إلا بدخول الدار الآخرة منهما . ولو قال إذا دخلت هذه الدار فانت طالق إذا دخلت هذه الدار الأخرى قبانت منه ثم دخلت إحدى الدارين ثم تزوجها ثم دخلت الدار الأخرى لا يقع عليها شيء لأنه جعل دخول الدار الأولى شرطاً لانقضاء اليمين فصار كأنه قال عند دخول الدار الأولى أنت طالق إن دخلت هذه الدار الأخرى ولو قال ذلك لا تطلق لأنها وقت اليمين لم تكن في ملكه لأن اليمين بالطلاق لا يصح إلا بالملك أو مضافاً إلى الملك أو في علقه من علائق الملك وهنا لم يوجد شيء من ذلك فصار كأنه قال لاجنبية أنت طالق ثم تزوجها لا تطلق كذا ها هنا . والفرق بينهما أن المسألة الأولى كان الشرط دخول الدارين وقد وجد واليمين انعقدت لساعته ودخول الدارين جميعاً كان شرطاً لانحلال اليمين وهنا جعل دخول الدار الأولى شرطاً لصحة اليمين ولما دخلت الدار الأولى لم تكن في ملكه فلذلك افترقا .

### ﴿ مسألة ﴾

إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق غداً أو بعد غد ، فجاء غد لم تطلق حتى يجيء بعد غد لأنه أوقع الطلاق في أحد الوقتين فلو قلنا إنها تطلق غداً احتجنا إلى أن نوقع الطلاق بعد غد وإذا خلاف ما قال الخالف ولأن أو لاحد ما دخلت عليه فإذا جاء بعد الغد وقع الطلاق يقينا واليوم الأول كان شكاً . ولو قال أنت طالق إذا جاء غد أو بعد غد يقع الطلاق إذا جاء غد لأنه جعل مجيء الغد شرطاً لوقوع الطلاق ثم أدخل كلمة الشك فقال أو بعد غد ، وبعد وقوع الطلاق لا يمكن استدراكه فصار كأنه قال أنت طالق إذا جاء فلان أو فلان فإيهما جاء وقع الطلاق . كذلك ها هنا إلا أن في الشخصين لا نعلم أيهما يجيء أولاً وغد مقدم على بعد غد ضرورة فلذلك افترقا .

﴿ مسألة ﴾

إذا قال الرجل لامرأته إن دخلت هذه الدار وإن دخلت هذه الدار فانت طالق ، فهذه المسألة على ثلاثة أوجه ، أما إن عطف الشرط على الشرط ، وأما إن عطف الفعل على الشرط ، أو عطف المفعول على الشرط . وكل وجه على ثلاثة أوجه أما إن قدم الطلاق ، أو وسط الطلاق ، أو أخر الطلاق . أما إذا عطف الشرط على الشرط إن أخر الطلاق كما إذا قال إن دخلت هذه الدار وإن دخلت هذه الدار فانت طالق فانها لا تطلق حتى يوجد الدخولان جميعاً لأنه جمع بين الشرطين قبل اكمال الأول بالجزء فصار كأنه قال ان دخلت هاتين الدارين فانت طالق لانه لو اقتصر على قوله إن دخلت هذه الدار وإن دخلت هذه الدار لم يكن كلاماً تاماً وإنما يتم بقوله أنت طالق ، ولو قدر الطلاق فقال أنت طالق إن دخلت هذه الدار وإن دخلت هذه الدار فإى الدارين دخلت حنت لانه أكل الشرط الاول بالجزء وعطف دخول الدار الاخرى عليها ، فصار كأنه ابتداء ، ولو وسط فقال إن دخلت هذه الدار فانت طالق ، وان دخلت هذه الدار . فإيهما وجد حنت في عيئه لأن اليمين تمت بالشرط الاول ، فقوله الثانى ان دخلت ابتداء يمين منه على ما ذكرنا هذا عطف الشرط على الشرط ، نحو قوله إن دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار فانت طالق أو قدم الطلاق أو وسط الطلاق فالجواب واحد لا يقع الطلاق ما لم يوجد الطلاق جميعاً لان الواو للجمع ما لم يتم دليل الاستئناف . أما اذا أخر الطلاق فقال ان دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار فانت طالق لا يقع الطلاق ما لم يوجد الدخولان لانه جمع بين الفعلين وأجاب بجزء فصار كأنه قال ان دخلت هاتين الدارين فانت طالق ولو قدم الطلاق فقال أنت طالق ان دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار فكذلك الجواب أيضاً . وان كانت اليمين تتم بالشرط لانه لا يجوز حمله على الاستئناف هنا

لان الطلاق لا يكون يمينا الا بشرط وجزاء ولا يستقيم أن يكون بغير شرط وجزاء فحمل على معنى الجمع بخلاف ما اذا عطف الشرط على الشرط لان هناك حمله على الاستئناف ممكن ، وكذلك لو وسط الطلاق فالجواب هكذا كما اذا قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق ودخلت هذه الدار . ولو عطف المفعول على الشرط قدم الطلاق أو وسط أو آخر فالجواب واحد لانه لا يقع الطلاق ما لم يوجد الدخولان جميعا كما اذا قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق أو قال أنت طالق ان دخلت هذه الدار وهذه الدار أو وسط الطلاق فقال ان دخلت هذه الدار فانت طالق ، وهذه الدار . لان الواو للجمع ما لم يتم دليل الاستئناف ولانه يمكن أن تستأنف يمين أخرى بقوله هذه الدار من غير شرط ولا جزاء فحمل على الجمع فصار كأنه قال إن دخلت هاتين الدارين فالجواب في الفصول الخمسة واحد وفي فصلين خلاف الخمسة وهو أنه اذا عطف الشرط على الشرط وقدم الطلاق أو وسط لانه قام هناك دليل الاستئناف . وكذلك في هذه الفصول كلها اذا كان الشرط اذا ، أو متى ما ، أو اذا ما .

### ﴿ مسألة ﴾

رجل قال لامرأته إن دخلت هذه الدار فانتا طالق فدخلت احدها دون الاخرى لا يقع الطلاق ، ولو كان قال لهما ان دخلت هاتين الدارين فدخلت كل واحدة منهما داراً على حدة يقع الطلاق ، وذلك لانه أضاف جماعة الافعال الى جماعة الاشخاص فالمراد فعل كل واحد على حدة قال الله تعالى ( يا بني لا تدخلوا من باب واحد وادخلوا من ابواب متفرقة ) فما أراد أن كل واحد يدخل من جميع الابواب . ومثل ذلك قوله تعالى ( يخرجون من الاجداث ) فكل يخرج من جدته ألا ترى الى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أتاه رجل فقال : يا رسول الله إني جمعت لقومي مالا ليسلوا وقد أسلموا وقد شحت نفسي



فما جعلت لهم ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : « إن أسلموا والا سيرنا لهم الخيل  
- أي الخيالة - كلا على فرسه » فاضاف جماعة الافعال الى جماعة الاشخاص  
وقوله تعالى ( واسأل القرية ) دليل على ما ذكرت من المعنى أي أهل القرية .  
فالنبى عليه السلام ما أراد إرسال الخيل هدية ولا أراد الا حربهم . ولو قال إن  
دخلتما هذه الدار وإن دخلتما هذه الدار فانما طالقان ، فدخلت كل واحدة منهما  
داراً لا يقع حتى يدخل جميعاً الدارين ، لأنه جعل لكل يمين شرطاً وجزاء على  
حدة ولم يضيف جماعة الافعال الى جماعة الاشخاص ، ألا ترى أن كل يمين منهما  
جملة من شرط وجزاء ، فما لم يوجد لكل شرط جزاؤه لا يقع فصار كما اذا قال إن  
كلمت زيداً فعبدى حر وان كلمت عمراً فامرأتى طالق . ألا ترى انه لو اقتصر على  
احدى الجملتين كانت يميناً تامة ، وألا ترى أنه لو قال إن دخلتما هذه الدار فانما  
طالقان اليوم ، وان دخلتما هذه الدار انما طالقان غداً . ان دخلتما الدار الأولى  
طلقتا اليوم ، وان دخلتما الدار الأخرى طلقتا غداً .

### ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

لما كان بتاريخ المحرم سنة خمس عشرة وستمائة ورد كتاب من الموصل من  
الشريف النقيب جمال الدين بن عبید الله على القاضي شرف الدين بن عذین  
ونسخته - : كنت منذ زمن طويل تأملت كتاب الجامع الكبير لمحمد بن الحسن  
رحمه الله وارتقم على خاطري منه شيء والكتاب في فنه عجيب غريب لم يصنف  
مثله ، وفي هذه الايام عاودت نظري فيه وتأملته وأحضرت الشرح الذي شرحه  
الاسبيجاني رحمه الله وهو على كل حال عجمي اللسان لاسيما اذا تكلم في المسائل  
المتعلقة بالعربية من نحو وغيره فانه يقصر في بعض المواضع ويخطئ في بعض وأثر  
منك - أبقاك الله - ان تسأل عن شبهة أذكرها لك وتحقق القول فيها مع الشيخ

جمال الدين الحصري فقد قيل إنه قيم بهذا الكتاب .  
فمن جملة ما ذكره محمد بن الحسن رحمه الله أنه قال في باب العتق : اذا قال  
الرجل لا آخر أى عبيدى ضربك فهو حر ، فضره جميعا عتقوا . ثم قال في باب  
آخر : اذا قال الرجل لعبيده أيكم حمل هذه الخشبة فهو حر ، وكانت مما يقدر على  
حملها رجل واحد فحملوها جميعا لم يعتق واحد منهم . هذا قول محمد رحمه الله ،  
ولا فرق عندي بين المسألتين فان الضاربين في المسألة الأولى بمنزلة الحاملين  
الخشبة ، والمضروب بمنزلة الخشبة المحمولة ، فان قيل الخشبة يحملونها جملة واحدة  
قلت كذلك الضاربون والمضروب فانهم يأخذون عصا واحدة في أيديهم  
ويضربون بها ضربة واحدة ، وكذلك قال محمد رحمه الله في باب من أبواب  
الكتاب : اذا حلف الرجل أنه لا يصلي صلاة وصلى بغير وضوء لا يحنث ، واذا  
حلف أنه ما صلى وكان قد صلى بغير وضوء يحنث . ولا فرق عندي أيضا بين  
الصلاة الماضية والمستقبلية ، فلم كان في إحداهما يحنث وفي الاخرى لا يحنث ،  
وقد قال صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة الا بوضوء » وعلى هذا فينبغي أن لا يحنث  
في الصلاة الماضية والمستقبلية لانها بغير وضوء ، وأنت يا مولاي حفظك الله اذا  
تكلمت مع الرجل فينبغي أن تحققة تحقيقا لا يبقى عليه غبار ولا تقنع بالكلام  
الاقناعي فعرضت المسألتان على الشيخ جمال الدين الحصري فاجاب بما صورته .  
قال في المسألة الاولى : لفظه أى تتناول واحداً من الجملة ، قال الله تعالى ( أيكم  
يأتيني بعرشها قبل أن يأتوني ) ولم يقل تأتوني بعرشها ، ويقال أى الرجال أذاك  
ولا يقال أتوك ، إلا أنها تقبل الوصف بالعموم كما في قوله صلى الله عليه وسلم : « أما  
امرأة نكحت نفسها بغير اذن ولها » فقبل العموم بالوصف فقد وصفهم بكونهم  
ضاربين فعمهم والضرب بعموم الوصف فوجد الشرط من كل واحد منهم فعتقوا  
ولا فرق بين كونهم ضربوا جملة أو متفرقين وأما في مسألة الحل فانه أيضاً وصفهم

بوصف عام وهو الحمل إلا أن الشرط لم يوجد وهو حمل كل واحد منهم لجميع الخشبة بل وجد من كل واحد منهم حمل البعض .

### ﴿ المسألة الثانية ﴾

وهي رجل قال : إن كنت صليت صلاة فعبدى حر ، وقد كان صلى بغير وضوء حنث ، ولو قال ان صليت فعبدى حر لا يحنث اذا صلى بغير وضوء . والفرق بينهما من وجهين ؛ أحدهما أن الماضي موجود والموجود معرف وصفة المعرف لغولانه مستغن عن الصفة . أما المستقبل فهو معدوم ولا يعرف الا بالصفة فاعتبرت الصفة في المستقبل ولم تعتبر في الماضي .

الوجه الثاني : أن الكلام في الماضي وقع خبراً وليس المطلوب من الاخبار الصحة والنفاذ والقبح والحسن ، انما المراد منه إعلام السامع لشيء ما وليس لذلك في المستقبل ، فان المستقبل المطلوب منه وجود الغرض المتعلق بالفعل والامتناع منه والغرض يتعلق في المستقبل بالصحيح لا بالفاسد والله أعلم .

وقلت أنا : سألت رحمة الله عن قول محمد في الجامع الكبير في باب العتق اذا قال الرجل لا آخر : أي عبدي ضربك فهو حر فضر بوه جميعا عتقوا ، ولو قال لعبيده أيكم حمل هذه الخشبة فهو حر ، وكانت مما يقدر على حملها واحد فحملها كلهم جملة واحدة لا يعتق أحد منهم ما الفرق بين المسألتين ؟ وسألت وفقك الله عن قوله اذا حلف الرجل أنه لا يصلي صلاة فصلى بغير وضوء لا يحنث ، واذا حلف أنه ما صلى وقد كان صلى بغير وضوء حنث ، ما الفرق بين المسألتين أيضا وأنا أذكر ان شاء الله ما وقع من الفرق بين هذه المسائل ، فان رأيت خطأ فاعذر وسامح كما قال الحريري :

وان تجد عيباً فسد الخلالا فجل من لا عيب فيه وعلا  
أو كما قال أبو علي الفارسي : إن الخطأ بعد التحري موضوع عن الخطأ

ومثلي من يعذر ولا سيما في مثل هذا الوقت واشتغالي فيه بما تعلم مع قلة المطالعة بل مع عدمها وتعذر وجود الكتب . أما قولي مع قلة المطالعة بل مع عدمها وذلك أن هذا الكتاب وصل إلى وأنا بنا بلس في شهر المحرم سنة خمس عشرة وستائة والفرنج على اثني عشر وقيسارية بينهما فلذلك لم يكن عندي كتاب .

أما الفرق بين ضرب العبيد وحمل الخشبة وذلك لأن أيا اسم معرب يستفهم به ، ويجازى فيمن يعقل وفيما لا يعقل . قال أبو علي أيهم في الدار فمكرم محمول ، وأيكم يأتيني فله درهم . وقال الجوهري : تقول أيهم أخوك وأيهم يكرمني اكرمه . وهو معرفة بالاضافة وقد تترك الاضافة لفظا وفيه معناها ، وقد تكون بمنزلة الذي فنحتاج إلى صلة : وتقول أيهم في الدار أخوك وقد يكون نعنا للنكرة تقول مررت برجل أي رجل ، وأيما رجل ، ومررت بامرأة أي امرأة ، وأية امرأة ، وأيما امرأة ، وأيما امرأة ، فتكون ما زائدة وتقتصب على الحال والتعجب وإذا كان هذا الاسم الذي هو أي لهذه الاقسام فان وصفت به الجمع كان للعموم وان وصفت به المفرد كان للخصوص فتكون أي هاهنا بمعنى الذي كما تقول أيهم في الدار أخوك أي الذي في الدار أخوك ، فكانه قال الذي يضربه من عبيدي فهو حر ، وإذا كان نعنا للنكرة فالمراد منه بيان الصفة وهو حمل الخشبة التي لا يقدر على حملها الواحد فكانه أراد بيان صفة الخشبة بالثقل والخفة وإذا كان كذلك اعتبر مراده قال الله تعالى ( أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً ) فهذا للعموم . وقال تعالى ( ليلوكم أيكم أحسن عملا ) فهذا للخصوص ، والعامل في أي ما بعده وقوله أيكم يحمل هذه الخشبة لفظ يصلح للعموم والافراد ، فان كانت الخشبة يطبق حملها الواحد كان كلامه لاختبار القوة ، فكانه قال أيكم أطلق حملها كما يقال في المسابقة أيكم سبق فله الجعل ، فيستحق الجزاء السابق . الا ترى أن من عادة الامراء أن يسابقوا الخلبة فيقولون من سبق فله كذا فلا يأخذ قصب السبق الا من جاء أول

ولو قال هكذا لا يقع الطلاق مادام يرجى قدومه ، فاذا وقع الناس من قدومه بموته  
 وقع الطلاق وهذا لان كلمة إلا أن حقيقة للغاية فاذا تعذر حملها على الغاية حملت  
 على الشرط ولو قال لها أنت طالق إن كملت زيدا إلا أن يقدم عمرو ، إن كلم  
 زيدا قبل أن يقدم عمرو وطلقت سواء قدم عمرو أو لم يقدم ، وإن لم يكلم زيدا  
 حتى قدم عمرو سقطت اليمين لأنه أدخل كلمة إلا أن فيما يتوقت وهو الكلام كأنه  
 يقول كلم فلان فلانا شهراً فكان معناها معنى الغاية ، فان كلم فلانا قبل القدوم  
 حنث لأنه لم توجد غايته ، وان قدم عمرو وسقطت اليمين لوجود غايتها فلا يحنث ،  
 لأنك ان أدخلت إلا أن فيما يتوقت أردت بها الغاية ، وان أدخلتها فيما لا يتوقت  
 أردت بها الشرط فان أشكل عليك بالافعال فاعتبره بالاوقات . ولو قال أنت  
 طالق إلا أن يجيء الليل صار كأنه قال أنت طالق ان لم يجيء الليل ، ولو قال هكذا  
 لا تطلق لأن وجود الليل يرجى . ولو قال أنت طالق ان كملت فلانا إلا أن يجيء  
 الليل صار الليل غاية ليمينه ان كلمه قبل مجيء الليل حنث وبعده لا يحنث .

### ﴿ الاصل في بيان ما يأتي من المسألة ﴾

ان كلمة لا ، رجوع . وكلمة بل ، تدارك . فان أدخل كلمة لا قبل اكمال  
 الشرط بالجزاء يصح رجوعه ، وان أدخل بعدا كمال الشرط بالجزاء لا يصح رجوعه .  
 وانما قلت ذلك لأن الشرط إذا لم يكمل بالجزاء لم يتم اليمين ، فصح رجوعه . أما  
 اذا كمل الشرط بالجزاء تمت اليمين ، واليمين بعد تمامها لا يصح الرجوع عنها .  
 وأصل آخر : إنه متى ذكر بعد كلمة لا بل ، من هو محل لوقوع الطلاق كان  
 العطف على الطلاق ، ويقتضى مشاركة في الطلاق . وان ذكر بعد كلمة لا بل ،  
 من ليس بمحل لوقوع الطلاق كان عطفا على الشرط ، ويقتضى مشاركة في الشرط .  
 أصل آخر : إن كل كلمة تستقيم بنفسها لاتعلق بما قبلها ، وكل كلمة لا تستقيم  
 بنفسها تعلق بما قبلها لان التعلق بما قبلها للضرورة يكون ، فان كانت تستقيم

بنفسها فلا ضرورة بنا الى التعلق . بيان ذلك :

### ﴿ مسألة ﴾

رجل له امرأتان ، فقال لاحدها أنت طالق إن دخلت هذه الدار : لا بل هذه لامرأته الاخرى . فان دخلت الاولى الدار طلقنا ، وان دخلت الاخرى لا تطلق واحدة منهما فكلمة الاستدراك دخلت على الطلاق خاصة لانه لما قال أنت طالق ان دخلت الدار فقد علق الطلاق بالدخول ، فاذا قال لا بل هذه فقد رجع عن الاولى وأقام الثانية مقام الاولى ، فرجوعه عن الاولى باطل لان الشرط قد كمل بالجزاء ولا يصح الرجوع عنه واقامة الثانية مقام الاولى جائز بالمعطف فيقع الطلاق عليها أيضاً بذلك الفعل . ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار ، لا بل فلان تكون هذه مشاركة له في الدخول . لانه ليس بمحل لوقوع الطلاق عليه ، فايهما دخل يقع الطلاق . هذا كما قالوا في رجل قال لامرأته ان نكحتك فعبدى حر ، يقع على الوطى ، وان كانت اجنبية يقع على العقد بدلالة الحال . وكذلك لو قال أنت طالق ان شئت لا بل هذه ، فان شاءت الاولى طلاقهما جميعا أو طلاق نفسها أو طلاق صاحبتهما طلقنا جميعا . وإن شاءت الثانية لا تطلق واحدة منهما لان الثانية دخلت في الطلاق الا في المشيئة كما قلنا في دخول الدار .

فان قيل : إن شاءت الاولى طلاق احدها لم يقع الطلاق ، ولم لا يكون بمنزلة من قال لامرأته أنت طالق ان دخلت الدار ، وعبدى حر إن كملت فلانا ان شاء فلان . فشاء فلان أحدها دون الآخر لا تطلق امرأته مالم يشأ فلان كليهما ؟

قيل له : الفرق بينهما أن في تلك المسألة عطف الثاني على الأول وعلقهما جميعا بمشيئة فلان فصارت مشيئته لهما جميعا شرطاً ، فمالم يوجد الشرط كله لا يقع الطلاق ، أما هنا لم يعطف الثاني على الأول لسكنه رجوع عن الأول وأبدل الثاني مكانه ، فرجوعه لم يصح فتعلق كل يمين بمشيئتها على حدة فايهما وجد

يقع الطلاق ، ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار لابل فلانة طالق طلقت الاخرى من ساعته ، وطلاق الاولى معلق بالدخول . وذلك لأنه أخرج ال كلام مخرج الابتداء في طلاق الثانية لأن الكلام الثاني مستغن عن غيره فنطلق الثانية من ساعته ، كما لو قال أنت طالق ثلاثا لابل هذه ، تطلق كل واحدة منهما ثلاثا لأن قوله لا ببل هذه لا تتم بنفسها فكانت معلقة بما قبلها فكأنه طلق الاولى ثلاثا ثم رجع وأنزل الثانية مكانها فانزاله صحيح ، ورجوعه لا يصح .

### ﴿ مسألة ﴾

رجل قال لرجل : ان أخبرتنى ان فلان قدم فعبدى حر ، فقال له قد قدم ولم يكن قد قدم عتق عبده ، لأنه جعل شرط حنثه الاخبار والاخبار قد يكون كذبا لان الاخبار موضوع لنفس الانبياء و يحتمل الصدق والكذب معا ، قال الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة ) ألا ترى أنه قال ( فتبينوا ) وقال ( بجهالة ) فلو كان للصدق لم يقل ذلك . ولو قال إن أخبرتنى بقدم فلان لا يعتق ما لم يقدم فلان لأن الباء للالصاق واذا لم تلتصق لا تدخله الباء الزائدة . لانك تقول ضربته بالحجر فما لم يقع الحجر في المضروب لا يسمى ضربا ، بل حذفا أو رميا . لانك تقول رماه فضر به ، ورماه فاخطأه قال امرؤ القيس :  
وتعدو كعدو نجاة الظبا ، اخطأها الحاذف المقتر

سماه حاذفا مع انلطأ ، فأما الحاق الباء فلا يكون الا للتحقيق قال الله تعالى ( فتبينوا بالبراء وهو سقيم ) ألا ترى أنه لما أدخل الباء أراد التحقيق والخبر متى كان موصولا بحرف التحقيق يقع على الصدق دون الكذب ، ومتى لم يدخله حرف التحقيق يقع على الصدق والكذب جميعا . ولو قال إن أعلمتني لا يقع العتق إلا أن يكون قد قدم لان العلم لرفع الجهل . والكذب لا يرفع الجهل . فصار ضد العلم والعلم مشتق من العلم وهو الجبل قالت الخنساء :

وإن صخرًا اتأتم الهداة به كأنه علم في رأسه نار  
فوصفته بالعلمية ، ثم قالت : في رأسه نار لزيادة التأكيد . ومن هنا قال النحاة  
اسم علم جعلوه بحيث توضع اليد عليه لمعرفة . وقيل إنه عبر على النبي صلى الله  
عليه وسلم رجل فقال : « فيكم من يعرفه ؟ » فقال رجل انا فقال : « ما اسمه »  
فقال لا أعرفه . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « فانك لا تعرفه » وذلك لأن  
الاسم العلم عندهم يعرف به الشخص مع الغيبة ويلحق الغائب بالحاضر فلذلك  
سمى علما . ومنه العلم أيضا وهي الراية وسميت راية لرؤية الناس لها عن بعد ،  
وسميت علما لعلم الناس بها أنها لبني فلان دون بني فلان وان لم يرو الأشخاص  
ولو قدم فلان وعلم به الخالف ثم أعلمه المحلوف له لا يعتق عبده لأنه أراد  
الاعلام من جهته ، وكذلك البشارة ولأن البشارة مشتقة من البشر والبشر مشتق  
من البشرة وهو ما على الجلد لأن المبشر أولا إذا بشر الرجل بما بشره ظهر من  
وجهه دم يعرف منه الفرح ، وذلك لأن القلب اذا صادفه ما يسره تنتصب منه  
عروق لا نبساطه وتلقيه ذلك الأمر بسرور فيظهر على الوجه منه ما يعرف  
الرأى به أنه قد فرح وذلك ضد الحزن ، لأن الحزن يقبض القلب فاذا انقبض  
تجمعت تلك العروق فيمتقع لون الحزين . قال الله عز وجل : ( يبشروهم برحمة  
منه ورضوان ) وذلك لأنهم لم يكونوا متحققين فيها فبماها بشارة : ولو كان له نية حمل  
على نيته في ذلك لأن هذه الأسماء منها ما هو حقيقة ومنها ما هو مشتق ومنها ما  
هو مجاز فاذا عضدت النية شيئا من ذلك تحقق بالنية .

### ﴿ مسألة ﴾

رجل قال لامرأته : أنت طالق في دخولك الدار . لا تطلق حتى تدخل الدار  
لأن الطلاق إذا علق بالموجود نزل من ساعتها ومتى علق بالمعدوم ينتظر وجوده  
والأصل في أن تكون وعائية وهي حرف ، وحروف الجر يقوم بعضها مقام بعض  
( ۳ - رد )



قال الله تعالى : ( ادخلى في عبادى وادخلى جنتى ) أى مع عبادى . وقال تعالى :  
 ( لا صلبنكم في جذوع النخل ) أى على جذوع النخل . فاذا جاءت في اللفظ على  
 غير معناها الاصلى قامت مقام الحرف الذى يكون بمعناها ، وهما هنا هي بمعنى مع  
 فعملت عملها فاذا قال : أنت طالق في دخولك الدار صار كأنه قال مع دخولك  
 الدار . ومع فهمى كلمة صحبة وقران ومن شرط القران أن لا يكون فرقة . قال الله  
 تعالى : ( ومن يعيش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطاناً فهو له قرين ) أى مقارن  
 وأصل القران أن يقرن بين البعيرين لجر الغريب إذا كانت المسناة بعيدة . فلا  
 يقع الطلاق إلا بعد استكمال الدخول حتى تكون لكلمة القران أثراً حقيقياً .  
 ولو قال : أنت طالق في الدار يقع من ساعته لأنه أوقع الطلاق وخصه بالمكان  
 والطلاق لا يختص بالمكان وإنما يختص بالعقد ولما وصف الطلاق بما لا يوصف  
 به صار ذلك لغواً ووقع الطلاق من ساعته ، ولا يتصف بظروف الامكنة ولا  
 الازمنة . مثال الامكنة أنت طالق في الدار ، وأما الازمنة أنت طالق في غد لأن  
 الطلاق لا يوصف بالظروف وإنما يوصف بما يلائمه ويضاف إلى الافعال ومضى  
 أضيف إلى الافعال ينزل منزلة الجزاء .

### ﴿ مسألة ﴾

رجل قال لامرأتين له : إن ولدتما ولداً فأنتما طالقان ، فولدت احدهما يقع  
 الطلاق عليهما لانه علق الطلاق بفعل واحد وأضافه إلى اثنتين وذلك الفعل يستحيل  
 وجوده منهما فوجب وقوع الطلاق بوجوده من واحدة منهما . ولو أنه كان لا  
 يستحيل وجوده منهما لكان يقع فكيف مع الاستحالة وذلك أن الله تعالى قال  
 ( يا معشر الجن والانس ألم يأتكم رسل منكم يقصون عليكم آياتى وينذرونكم لقاء  
 يومكم هذا ) . فلئن قال قائل في ذا نظر قلنا فقد قال تعالى : ( يخرج منهما اللؤلؤ  
 والمرجان ) ولم يخرج ذلك إلا من المالح وقال أيضاً في قصة موسى وفتاه ( ففسيا

حوتها) ولم ينس إلا يوشع . ثبت أن الكلام يضاف إلى اثنين ويراد به أحدهما هذا مع عدم الاستحالة فكيف مع وجودها . والوجه في ذلك أنه لما قال إذا ولدتما ولدًا . لو صرفناه إليهما كان باطلاً وان صرفناه إلى أحدهما يصح ، وإنما يحمل الكلام على الصحة دون الفساد فصرفناه إلى ما يصح .

فإن قال قائل : لم أضربت عن الكلام في قوله تعالى ( ألم يأتكم رسل منكم ) . قلت : لاني كتبت هذا الكتاب للاختصار والايجاز ولئلا يمل الناظر منه لطوله فتركت كثيراً مما جاء عن أبي حنيفة في الفن الذي ذكره الخطيب ونفى عنه عن أبي حنيفة ، فلأن اقتصر عن ما لم يكن الغرض أولى لأن القائل كان يقول ليس يمكن الرسالة من الجن لأنه ليس بحل لهذا الأمر ولأنه لا فائدة في إرساله لأحدى الفئتين فإن الانس يعتقدون أن الجن يقدرون على الاتيان بما لم يأت به الانس فلا فائدة في إرساله والجن يعلمون أن الانس لا يقدرون على الاتيان بمثل هذا . قلنا : محال فإن الجن قد رأوا من معجزات داوود وغيره من الأنبياء صلوات الله عليهم ما أعجزهم . والسبب الموجب للرسالة من الانس هو مصلحة للفئتين ما لم يكن من الجن وإنما أردت أن أعرف أن الاضافة تجوز فيما يستقيم وفيما يستحيل . ولو قال : ان ولدتما أو قال ان ولدتما ولدن لا يطلقان حتى يوجد من كل واحدة منهما مثل ما يوجد من الأخرى ، لأنه أضاف إلى كل منهما فعلاً كما قلنا في قصة يوسف ( يا بني لا تدخلوا من باب واحد ) .

### ﴿ مسألة ﴾

رجل قال لأربع نسوة له : إذا حضت حيضة فأتين طوائق فقالت واحدة منهن حضت . إن صدقها يقع على كل واحدة منهن طلاقاً لما ذكرت وهو أنه علق الطلاق بما يستحيل وجوده منهن فتعلق وجوده من إحداهن . وان كذبها يقع عليها خاصة لأنها مصدقة في حق نفسها غير مصدقة في حق الباقيين وهي أمينة في هذا

فقد اتنا الضرورة إلى تصديقها، وكذلك لو قالت كل واحدة منهن حضت فكذبهن أو صدقهن يقع على كل واحدة تطليقة. ولو قال: إذا حضت فأنين طوالت لا يطلقن حتى تحيض كل واحدة منهن حيضة هذا إن صدقهن. وإن قالت واحدة منهن حضت لا يقع عليها الطلاق سواء صدقها أو كذبها لأن الحيض لا يستحيل وجوده منهن. وكذلك إن صدق اثنتين وكذب اثنتين ولو صدق ثلاثاً وكذب واحدة يقع عليها خاصة لأنه ظهر حيض الثلاث بالتصديق وهي مصدقة في حق نفسها ولا يقع على المصدقات لأنه لم يظهر حيض المكذبة في حقهن لأنه لا يمكن الحيضة الواحدة منهن جميعاً. ولو قال لاربعة نسوة له: كلما حضت فأنين طوالت فقلن جميعاً حضنا حيضة، إن كذبهن يقع على كل واحدة منهن طلاق لأن كل واحدة منهن مصدقة في حق نفسها والطلاق معلق بوجود حيضة واحدة منهن جميعاً وقد ظهرت بأمانتهن. وإن صدقهن يقع على كل واحدة منهن أربع طلاقات إلا أنه لا مزيد على الثلاث فيقع الثلاث وتلغ الواحدة. لأن الزوج علق الطلاق بوجود حيضة واحدة منهن بكامة متكررة فإذا صدقهن فقد ظهر أربع حيض، وإن صدق الواحدة وكذب الثلاث طلقن الثلاث المكذبات كل واحدة تطليقتين والمصدقة تطليقة واحدة لأنه لم يظهر في حق المصدقة إلا حيضة واحدة وهي حيضتها وفي حق المكذبات ظهر قولها في حقها وقول المصدقة لما تقدم، ولو صدق اثنتين وكذب اثنتين يقع على كل واحدة من المصدقين اثنتان وعلى كل واحدة من المكذبتين ثلاث واحدة بقولها واثنتان بقول المصدقين، ولو صدق الثلاث وكذب الواحدة طلقت المكذبة أربع إلا أنه لا مزيد على ثلاث وطلقت كل واحدة من المصدقات ثلاثاً.

### ﴿ مسألة ﴾

رجل قال لرجل: إن بعث لك ثوباً فبعدي حر، فدفع المحلوف عليه ثوبه إلى

رجل وأمره أن يدفعه الى الخالف ليبيعه فدفع الرجل الثوب الى الخالف فباعه فان قال الرسول للخالف بع هذا الثوب لفلان المحلوف عليه فباعه حنث ، وذلك لأنه حلف على فعله و اضاف الى فلان فتمت عمل عملاً مضافاً الى المحلوف عليه حنث لان يمينه لمنع نفسه عن التزام الحقوق بينه وبين المحلوف عليه لان الحقوق هي من الافعال فما لم يجب الفعل لا يجب الحق بدليل انه يدفع الثمن اليه لو استحق فله أن يرجع عليه . وان قال للرسول : بع هذا الثوب فباعه لا يحنث لان هذا الفعل للرسول لا للمرسل لانه نفي الحق للمحلوف عليه وهنا انما التزم الحق للرسول ، ألا ترى أنه لو استحق انما يرجع على الرسول ، ولو باع ثوب غيره بأمر المحلوف عليه حنث لأنه انما التزم منع الفعل عنه ولم يلتزم الملك ألا ترى أنه لو قال ان خطت لك ثوبا ، انما اليمين على الحيطة وهي الفعل لا على الملك والعمل إذا كان لا يجري فيه النيابة يقع على الملك ، وليس كذلك إن قال ان ضربت عبداً لك فهنا لا يكون العمل للمحلوف عليه فيقع على الملك قال الله تعالى : ( استغفر لهم أولا تستغفر لهم ) . فاضاف فعل النبي صلى الله عليه وسلم اليهم لأن استغفاره لاجلهم وذلك لانه متى حلف على عمل في المعمول و اضاف الى انسان إن اُضيف المعمول اليه يقع يمينه على الملك دون الأمر ، وان اُضيف العمل اليه فان كان العمل مما يجري فيه النيابة يقع على الملك .

### ﴿ مسألة ﴾

رجل قال لعبديه : ان ضربتكما ايوما فامرأتى طالق ، فله أن يضربهما أي يوم شاء لأنه نفي ضربهما في جميع الاوقات الايوم الاستثناء . لان قوله ان ضربتكما إلا يوما نكرة في سياق الاتيان فيخص إلا اذا كانت موصوفة وانما يقع في يوم واحد فاذا جمع ضربهما في يوم واحد تعين الاستثناء فعند ذلك إذا ضربهما مجتمعاً أو منفرداً حنث ، فان ضرب أحدهما يوم الجمعة والاخر يوم السبت

لم یحنت ما لم تغرب الشمس وما ضرب الآخر لجواز انه یعيد الضرب علیه فان غربت الشمس ولم یضربه حنت لأن الضرب وجد منه إلا أنه فی غیر يوم واحد حتى یصح الاستثناء . ولو ضرب أحدها دفعات فی أيام متعددة لم یحنت لأنه انما حلف علی ضربهما جميعا واستثنى یوما واحداً ولم یحلف علی ضرب أحدهما فصار كأنه قال الا یوما واحداً أضربكما فيه . ولو قال : والله لا أضربكما الا یوماً أضربكما فيه ، أو إلا یوماً أضربكما فيه ، أو إلا فی یوم أضربكما فيه ، فأی یوم جمع ضربهما فيه فهو مستثنى . والفرق بینهما أنه فی المسألة الأولى قال : ان ضربتكما إلا یوماً ما نخص بالاستثناء یوماً واحداً لا یقع الفعل بهما جميعاً . والمسألة الأخرى قال : والله لا أضربكما إلا یوماً أضربكما بقدره لا أضربكما إلا یوم أجمع فعلى بکما . كأنه حلف علی جميع فعله بهما فی یوم مستثنى من غیره من الأيام وهذا الیوم المستثنى نكرة فأی یوم أوقع فيه الفعل اختص فان جمعه بر ، وان فرقه حنت . لان تفریقه خلاف یبینه وذلك لان شرط الحنت وجود المسمى دون المستثنى والنكرة فی النفی تم وفى الاثبات تخص ، إلا اذا كانت موصوفة فحينئذ تعم ، إلا إذا قرنها بحرف الفرد فحينئذ تخص .

### ﴿ مسألة ﴾

إذا كان لرجل ثلاثة أعبد سالم وبزیع ومبارك . فقال : سالم حر ، أو سالم وبزیع حران ، أو سالم وبزیع ومبارك أحرار . یؤمر بالبیان ، لأنه أوقع العتق بأحد الاقوال لان أو حرف شك وهو أدخلها بین الأقوال الثلاثة لأنه ردد الشك بین أقواله لانه لما قال سالم حر كان الواجب العتق فلما أدخل حرف الشك بین المرة الأولى والثانية وعطف علیه بزياً فقال أو سالم وحده ، و بین سالم وبزیع معاً ثم قال أو سالم وبزیع ومبارك أحرار فجری مثل الاول فوق الشك فی أقواله فلما وقع الشك كان البیان الیه ما دام حياً فان قال أردت القول الاول عتق سالم وحده ،

وان قال أردت الكلام الثاني عتق سالم وبزيع ، وإن قال أردت الكلام الثالث عتق الكل . وذلك لأن أو لأحد ما دخلت عليه . قال أبو علي : ومنها أو وهي لأحد الشئيين أو الأشياء في الخبر وغيره . تقول كل السمك أو اشرب اللبن ، أى اقبل أحدها ولا تجمع بينهما ومن ثم قلت : زيد أو عمرو قام كما تقول أحدها قام ولا تقول قاما . فأما إذا قلت كل خبزاً أو لحماً أو تمرّاً فأردت الإباحة فكانت قلت كل هذا الضرب فيما ذكرته من كونه لأحد الأشياء قائم فيه لأنه لو أكل أحد هذه الأشياء كان مؤتمراً ولو كانت كالواو لم يكن قد ائتمرح حتى يجمع بينها كلها وأما منزلتها في أنها تكون لأحد الأمرين أو الأمور إلا أنها تؤذن ان الكلام على الشك . قال سيبويه : وأوقد يجوز فيها أن يكون المبني وقع على اليقين ثم أدرك الشك كما قلنا سالم حر أو سالم وبزيع فإنه أوقع على اليقين ثم أدركه الشك قال :

قلنا لهم ثمتان لا بد منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل  
كأنه قال أحدها صدور رماح أو سلاسل . فان مات المولى قبل البيان عتق سالم كله لأنه لا شك في عتقه لأنه دخل في الثلاث مرات أما بزيع عتق نصفه لأنه يعتق بالكلام الثاني والثالث لأنه دخل في لفظين ولا يعتق بالكلام الأول فاذا كان يعتق في حالين ولا يعتق في حال فبقي الشك في العتق أولاً وحالة العتق حالة واحدة والشك إنما هو هل عتق أم لا فعتق نصفه ويسمى في النصف فكانه عتق في حال ورق في حال وأما مبارك فيعتق ثلثه لأنه لا يعتق بالكلام الأول والثاني إنما يعتق بالكلام الثالث فيعتق في حال وبرق في حالين ويسمى في ثلثي قيمته لأن أحوال الرق أحوال وأحوال العتق واحدة لأن الرق يكون مملوكاً ومدبراً ومكاتباً والعتق حالة واحدة هذا إذا كان القول منه في حال الصحة أما إذا كان في حال المرض ولا مال له غير هؤلاء العبيد ولم تجز الورثة فالثلث يقسم بينهم على قدر عتقهم فيصيب سالم جميع رقبته ويصيب بزيع

نصف رقبته ويصيب مبارك ثلث الرقبة فهذه وصية كل واحد منهم فيحتاج الى حساب ليتبين نصيب كل واحد منهم على الحقيقة والحساب يحتاج أن يكون له نصف صحيح وثلث صحيح واقله ستة فسالم يضرب لجميع الرقبة وهي ستة وبزيع يضرب بنصف الرقبة وهي ثلاثة ومبارك يضرب بثلث الرقبة وهي اثنان فذلك أحد عشر فغالب المسألة بخمسة فاجعل ثلث المال على أحد عشر سهما فاذا صار ثلث المال أحد عشر سهما صار الجميع ثلاثة وثلاثين وماله هؤلاء العبيد كما تقدم تعين أن كل عبد صار أحد عشر سهما فأما سالم فعتق منه ستة ويسعى في خمسة وبزيع عتق منه ثلاثة ويسعى في ثمانية ومبارك عتق منه سهان ويسعى في تسعة فصارت جملة السعاية اثنين وعشرين وهي ثلثا ثلاثة وثلاثين بالعول وصارت وصاياهم احد عشر فاستقام على الثلاثة والثلاثين هذا إذا لم يخرجوا من الثلث ولو خرجوا من الثلث أو لم يخرجوا واجازت الورثة فالجواب كما خرج . ولو لم يكن له إلا عبدان فقال سالم حر أو سالم وبزيع حران يؤمر بالبيان فان قال عنيت الكلام الاول عتق سالم كله وان قال عنيت الكلام الثاني عتقا جميعا لما ذكرت ولومات من غير بيان عتق سالم كله ونصف بزيع لان سالما لا شك في عتقه لانه ذكر عتقه في المرتين وأما بزيع فيعتق بالكلام الثاني ولا يعتق بالكلام الاول فاذا كان يعتق في حال ولا يعتق في حال عتق نصفه ويسعى في نصف قيمته ولو كان القول منه في حال المرض ان خرج من الثلث فكذلك وان لم يخرج واجازت الورثة فكذلك ، وان لم تجز الورثة فيقسم الثلث بينهما فيعتق سالم كله ونصف بزيع فالنصف مخرجه من سهمين فسالم يضرب بسهمين وبزيع بسهم صار ثلاثة اجعل هذا ثلث المال كما تقدم وثلثاه مثلا ذلك وذلك ستة فالجميع تسعة وماله رقبتان وتسعة ليس لها نصف صحيح فضعف فيصير ثمانية عشر فيعتق من سالم خمسة ويسعى في أربعة ويعتق من بزيع سهان ويسعى في

سبعة فاستقام على الثلاث والثلاثين . ولو قال سالم حر أو سالم ويزيع عتقا لانه وضع كلمة الشك في غير الافعال فلم يفد لان الشك لا يكون في الاعلام انما يكون في خبرهم فلما قال سالم حر أو سالم فلم يفد فوقع عليه العتق إذ لم يكن للشك هنا مدخل فعتق وعطف بزيماً عليه فأشركه في الفعل فعتق أيضاً فصار كأنه قال سالم حر ويزيع فعتقا .

### ﴿ مسألة ﴾

رجل قال لامرأته : إن دخلت الدار فانت طالق يصير الطلاق معلقا بدخول الدار لأن هذا شرط وجزاء فيكون الطلاق معلقا بدخول الدار ولأن الفاء تكون جوابا للشرط كقوله تعالى : ( إن تبدوا الصدقات فنعما هي ) فان قال إن دخلت الدار أنت طالق طلقت في ساعته لأنه لم يأت بجواب الشرط وهي الفاء فصار كلامه مبتدأ وخبراً فصار كأنه قال أنت طالق ولو قال إنما عنيت الشرط والجزاء وحذفت الفاء من جواب الشرط كما قال تعالى : ( فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ) أي فيشرح صدره وكما قيل :

( من يفعل الحسنات الله يشكرها )

﴿ قلنا : ندينك فيما بينك وبين الله ولا ندينك في القضاء لان جواب الشرط بالفاء وقد يجوز حذفها لكان على سبيل الجواز . قال سيبويه : يجوز في الشعر ويقبح في الكلام إلا أنه لما جاز صار فيه شبهة لمن أراد التعلق به فلذلك دين ندينك فيما بينك وبين الله تعالى . وأما الظاهر لنا فهذا اطلاق منجز كما تقول أنت طالق لاننا نعرف ما في ضميرك ولأن الطلاق مرسل ومضاف وشرط وجزاء فما كان شرطاً وجزاء فهو كما ذكرت وما كان مرسلًا يقع من ساعته كقوله أنت طالق والمضاف يؤخر إلى وقت ينزل عند وجود وقته .



﴿ مسألة ﴾

رجل قال لامرأته : أنت طالق يا زانية إن دخلت الدار . لا يقع الطلاق ما لم تدخل الدار لأن قوله يا زانية نداء والنداء لا يفصل بين كلامين كما لو قال أنت طالق يا عمرة إن دخلت الدار لا يكون هذا النداء فاصلا بين الشرط والجزاء ولا يلزمه حكم القذف من اللعان والحد لأن هذا قذف معلق بالحظر فلا يوجب اللعان ولا الحد ، كما إذا قال لرجل إن دخلت الدار فانت زانية لا يحد وإنما قلنا إنه معلق بالشرط لأنه إذا تعلق إلا بعد وهو قوله أنت طالق فتعلق الأقرب أولى به وإنما لا يجب الحد بالقذف المعلق لأنه لا يورث تهمة بالمقذوف لأنه لم يعلقه بالشرط قصداً لكنه تعلق به حكماً لأن كلامه أوحده فاذا لحق الشرط في آخره انصرف إلى جميع الكلام فإنه لو جعله كلامين يصير فاصلاً بين الشرط والجزاء والنداء لا يفصل بينهما ولو قال لامرأته يا زانية أنت طالق إن دخلت الدار يكون قاذفاً لها لأن قوله يا زانية قذف منه وليس القذف إلا هذه الصيغة وقوله أنت طالق إن دخلت الدار شرط وجزاء ، والشرط والجزاء لا تعلق له بالنداء وإذا لم يتعلق بالنداء حذر صار ذلك صريحاً بالقذف ولأنه ليس من ضرورة تعلق الأقرب بالشرط تعلق إلا بعد ، والفرق بينهما أنه متى خلل النداء لا يصير فاصلاً بين الشرط والجزاء ولا يظهر له حكم وليس كذلك إذا قدم لأنه لا تعلق به في الحظر فإن القذف ليس إلا هذه الصيغة أو أن تأتي باسم الإشارة وهو قوله هذا زانية ، وأما قوله أنت طالق يا زانية إن دخلت الدار فصار قوله يا زانية متعلقاً بدخول الدار وإذا كان معلقاً بالحظر لا يوجب له حكماً لأن المعلقات لا توجب حكماً إلا عند وجود المعلق به والقذف ما لم يكن صريحاً لا يوجب حكماً .

﴿ مسألة ﴾

رجل قال : إن كان في يدي دراهم إلا ثلاثة دراهم فجميع ما في يدي مز

الدرام على المسكين صدقة ، فاذا في يده خمسة دراهم لا يجب عليه أن يتصدق بشيء لأن ثلاثة دراهم مستثناة من يمينه وشرط حنثه دراهم سوى ثلاثة دراهم في يده وليس في يده سوى ثلاثة دراهم حاشا درهمين ، ودرهمان لا يستحقان اسم الدرهم لان العرب قالوا درهم ودرهمان وثلاثة دراهم فافردوا لكل عدد صيغة والاستثناء يعرف جنس المستثنى منه . ولو كان في يده ستة دراهم أو أكثر يجب عليه أن يتصدق بالكل ولو قال إن كان في يدي من الدرهم سوى ثلاثة دراهم فجميع ما في يدي صدقة فكان في يده خمسة فعليه أن يتصدق بها لانه نطق بحرف يكون لا بأنه الجنس وهو من لانه لما قال إن كان في يدي من الدرهم سوى ثلاثة دراهم فقد بين الجنس والجنس يقتضى الواحد فصاعداً ثم ذكر لفظا يقتضى العدد فعرف بصيغته والالف واللام إنما يدخلان للسابق المعهود أولاً بأنه الجنس وهنا هي لا بأنه الجنس قال الله تعالى : ( فاجتنبوا الرجس من الاوثان ) ولم يرد به بعضهم وإنما أراد به الاجتناب من الجنس وقال تعالى : ( ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ) ولم يرد به البعض فاذا ثبت أن كلمة من تستعمل لا بأنه الجنس وتستعمل للتبعيض وفي هذه ادخل اللام وهي للتعريف فصارت كلمة من للتجزئة والتبعيض وهناك لم تدخلها اللام فصارت كلمة من لا بأنه الجنس دون التجزئة فصار كأنه قال إن كان في يدي أكثر من ثلاثة دراهم فجميع ما في يدي صدقة ولو قال كذا لوجب عليه أن يتصدق بالكل .

### ﴿ مسألة ﴾

رجل قال لامرأته : أنت طالق ثلاثاً قبل أن أقربك لا يكون مؤلماً وتطلق من ساعته لانه أتى بمتبدياً وخبر ولم يصفه الى شيء إلا إلى قبل القربان وهذا الوقت قبل القربان فوق الطلاق وسقطت اليمين وقد يجوز أن يوصف الشيء قبل وجود ذلك الشيء قال الله تعالى : ( من قبل أن نطمس وجوها فنردها ) فوصفها بالطمس

ولم يوجد ولو قال أنت طالق ثلاثا قبيل أن أقربك صار مؤثماً ولا يقع الطلاق ما لم يقربها لأن قبيل تصغير التقريب لأن التصغير على وجوه تصغير التحقير كما تقول لقيت الرجيل وفعل الصبي وتصغير التعظيم كما قال أنا جند يلها المرجب وعذيقها المحكك ألا ترى أنه وصف روجه بالمرجب ، ورجب أيضاً من التعظيم سمي وهو الشرف فلما وصف روجه بالمعظمة ما بقي يمكن أن يحمل على التصغير ولا سيما أن هذا القول كان يوم سقيفة بني ساعدة وإنما كان يريد الفخار ويطلب الأمر فكيف يكون هذا مع التصغير . وتصغير الحنة والشفقة كقوله تعالى : ( يا بني إنها إن تك ) ما أراد تصغيراً به . وتصغير التقريب هذا الذي ذكره أبو حنيفة كما تقول وضعته فويق الحائط فهذا لا يمكن أن يكون للتصغير وإنما أراد التقريب كما تقول أقعد إلى جنبي وإنما تريد القرب قال الشاعر :

وقد علوت قنود الرجل يسفني يوم قد يديعه الخوراء مسموم  
فلما كان كذلك صار اصماً لوقت قريب ليس بينه وبين القربان وقت فلا يطلق إلا مع القربان وليس الأيلاء إلا هذه الصورة كأنه قال إن قربتك فانت طالق ولو قال كذلك كان أيلاء بلا شك .

قال سيبويه في هذا : باب ما يحقر لدنوه من الشيء وليس مثله وذلك هو أصغر منك وإنما أردت أن تقلل الذي بينهما ومن ذلك قولك هو دون ذاك وهو فويق ذلك ومن ذلك أن يقول أسيد أي قد قارب السواد ومن هنا قولهم كبيت لأنه لم يخلص إلى الحمرة ولا إلى السواد فلما قارب اللونين سمي مصغراً .

### ﴿ مسألة ﴾

أصل هذه المسألة تدور على حرف أو واو تكون على وجهين أحدهما للشك وهي لا أحد ما تدخل عليه والآخر أن تكون بمعنى الإباحة كما تقول جالس الحسن أو ابن سيرين لا تريد مجالسة أحدهما . قال الشاعر :

إذا ما مات ميت من تميم      وسرك أن يعيش فحى بزاد  
بخبز أو بلحم أو بتمر      أو الشئ الملقف في البجاد  
وقال في الوجه الآخر :

وكنت إذا غمزت قناة قوم      كمرت كعوبها أو تستقيها

والطبيب إذا كان يعالج مريضاً يقول له كل فروجاً أو دراجاً - يعني كل أحدهما  
والمسئلة تنقسم على أربعة أوجه ؛ إما أن يضع حرف أو بين منع ومنع ، أو بين اثبات  
وإثبات ، أو بين منع وإثبات ، أو بين اثبات ومنع . رجل قال : والله لا أدخل  
هذه الدار أولاً أدخل هذه الدار فإى الدارين دخل حنث لأنه عطف منعا على  
منع بحرف التخيير فكان ممنوعاً عن دخول كل دار على حدة ، فإذا دخل إحداها  
فقد وجد شرط الحنث . وأما إذا وضع بين اثبات وإثبات كما لو قال : والله  
لا أدخلن هذه الدار أولاً أدخلن هذه الدار الأخرى فأيهما دخل برى يمينه فأو  
هاهنا للتخيير كما تقول خذ هذا أو هذا كأنك قلت خذ أحدهما ، وأما إذا وضع  
بين منع وإثبات كما إذا قال والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار اليوم  
فإن دخل الدار الأولى حنث وإن دخل الثانية بر لوجود الشرط لأنه جعل حرف أو  
بين المنع والإثبات ووقت فقال اليوم . دخل الدار الأولى بعد ذلك أو لم يدخل  
لأنه كان مخيراً فيه وإن مضى اليوم قبل أن يدخل حنث في اليمين الثانية لأنه  
أوجب على نفسه الدخول ولم يوجد وأما إذا وضعها بين إثبات ومنع كما إذا قال  
والله لا أدخلن هذه الدار أولاً أدخل هذه الدار أبداً إن دخل الدار الأولى بر  
وسقطت اليمين لأنه كان مخيراً فيه وإن مضى اليوم ولم يدخل حنث في يمينه لأنه  
أوجب على نفسه الدخول في الدار الأولى في اليوم ولم يوجد وأما إذا أدخل كلمة  
الشك بين منع وإثبات ولم يوقت كما إذا قال : والله لا أدخل هذه الدار أو  
لا أدخلن هذه الدار فإن دخل الدار الأولى حنث لأنه وجد الدخول بعد المنع وإن

دخل الثانية بر لانه عقد على الاثبات وقد وجد . وان مات ولم يدخل إحداها بر لان قوله أو أدخل للغاية وتقديره حتى أدخل . قال الله تعالى : ( يقاتلونهم أو يسلمون ) كانه قال حتى يسلموا كما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس كافة حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها » فقد جاء في الكتاب بأو ، وفي الاثر بحتى لان المعنى واحد كما لو قال : والله لا أدخل هذه الدار وهذه الدار . ولو قال والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار وهذه الدار صارت هاتين الدارين الاخرتين غاية ليمينه فأبهما دخل بر ولو دخل الاولى أولا حث لان اليمين لم يفته غايتها ولو مات قبل أن يدخل الاولى بر لانه فانت للغاية وحقيقة هذا أنه متى ذكر كلمة أو بعد كلمة النفي وبعده مثبت تكون للغاية .

### ﴿ باب ما جاء من المسائل اللغوية ﴾

#### ﴿ مسألة ﴾

رجل قال لامرأته : أنت طالق ان لم أهدم هذا الحائط اليوم فهدم بعضه ولم يهدم الباقي حتى خرج اليوم طلقت امرأته . وكذلك لو قال ان لم انقض هذا الحائط لأن الهدم عبارة عن افادة تأليف أجزاء جميع الحائط . وكذلك النقض لانه ضد التأليف فإدام التأليف باقيا لا يكون نقضا والهدم ضد البناء فما دام شيء من البناء باقيا لا يكون هدمًا ولو نوى هدم بعضه فهو على ما نوى قال الله تعالى : ( لهدمت صوامع ) معناه أنها هدمت الى أن لا يبقى صوامع وكذلك النقض قال الله تعالى : ( ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا ) فى قصة ريطة وكانت امرأة مجنونة تفضل جميع ليها وتنقض جميع نهارها حتى لم تبق غزلا . ولو قال اكسر كان على البعض لان الكسر ضد الجبر وهو افتراق الاتصال ليس إلا فى الصلاب وما كان فى اللحم يكون جرحا أو قطعاً والقطع يقع على الاثنين لان

القطع من التقاطع وهو أن ينقطع حكم كل واحد منهما عن الآخر جملة كافية فأما فيما يتصل فمجاز ثم اعلم أن الأسماء على نوعين اسم جنس واسم نوع واسم الجنس يقع على الخاص والعام واسم النوع يقع على الخاص دون العام، والهاء على ضربين هاء تأنيث وهاء أفراد واسم الجنس كما تقول حيوان فإنه يقع على جميع الحيوانات فإن خصصت نوعاً منه قلت انسان فانسان حيوان أيضاً ولكن يختص بقولنا انسان من دون سائر الحيوانات وكذلك ان وصفناه بناطق أيضاً وهاء الافراد أكثر من أن أصف لك مثل عمامة وقلنسوة وشعبيرة وقمحة وهاء التأنيث امرأة ویتیمة وعلامة فان مذكر ذلك یتیم وامرؤ وعلام .

### ﴿ مسألة ﴾

رجل . قال : عبده حر إن أكل لحم دجاج أبداً فأكل لحم دجاجة أو ديك حنث لان الدجاج اسم جنس يقع على الذکر والانی قال جریر :  
لما تذکرت بالديرین أرقنی صوت الدجاج وضرب بالنواقيس  
والانی منهن لا تصیح وإنما یصیح الذکر فدل على أن الهاء للافراد لا للتأنيث . وذکر الجوهری فی الصحاح أن الهاء فی الدجاجة للافراد، ولو حلف لا يأكل لحم دجاجة فهو على الانثی لأن الهاء للتأنيث إذ لم یکن لها من جنس لفظها ذکر فحملت على الحقیقة كما أن اسم الذیک يقع على الذکر خاصة ولو حلف لا يأكل لحم جمل أو بعیر أو ابل أو جزور هذا كماه يقع على الذکر والانی وعلى العربی والبختی لأنه اسم جنس یتناول الكل لان العرب نسبت الصنعة الى صانعها كما نسبت سائر الصناعات فقالت جمال كما قالت حداد وبنغال وما كان على وزن فعال ولم یفرقوا بينهم . ولو حلف لا يأكل لحم بقر فأكل لحم ثور أو بقرة حنث لان البقر اسم جنس والبقرة أيضاً كذلك . ولو أن رجلاً وكل رجلاً فی ان یشترى له بقرة فاشترى له ثوراً جاز الا ترى أن رجلاً لو حلف أن لا یملك

عشرين بقرة فملك عشرين بقرة إنافاً وذكوراً بمحنت واسم الثور يقع على الذكور خاصة لأنه اسم نوع واسم الشاة يقع على الذكر والائى جميعاً . قال أبو ذؤيب الشاعر :

فلما رآه قال لله من رأى من العصم شاة مثل ذانى العواقب

وما قال مثل هذه لانه لم يرد التأنيث . وقال آخر :

\* أو أسفع الخدين شاة أر أن \*

لانه اسم جنس والكبش اسم نوع يقع على الذكر خاصة والنعجة اسم نوع

يقع على الاثى خاصة . قال جرير العود :

أو نعجة من نعاج الرمل أخذها عن الفها واضح الخدين مكحول

ولو حلف لا يأكل لحم البقر فأكل لحم الجواميس لا يحنت لان أوهام الناس

لا تنصرف إليه عند ذكر البقر والايان محمولة على معانى كلام الناس وجمعه فى باب

الزكاة لا يدل على أنه من نوعه فى باب اليمين فصارت فى الزكاة كالمترىض الى

الضأن والكبش الى النعاج . ومع ذلك لو حلف لا يأكل لحم شاة فأكل عنزاً لا

يحنت والفرس اسم للعربى ويقع على الذكر والائى ، والبرذون اسم للبخانى

والتركى غير العربى ويقع على الذكر والائى ، والخيل يقع على الجميع لان الخيل

اسم جنس والفرس اسم نوع والفرس والبرذون اسم نوع قد روى عن سعيد بن

المسيب رضى الله عنه أنه سئل عن صدقة البراذين فقال : أوفى الخيل صدقة ؟

فماها خيلاً . ولو حلف لا يركب حماراً يقع على الذكر والائى ، لانه اسم جنس

لانهم يرون أن ابن عباس رضى الله عنه قدم على حمار ذكر وما أرادوا ذلك الا

ليبينوا النوع والائى والائى والغير للذكر . وقد قيل حمار للذكر وحماره للائى ولو

حلف لا يركب حماره يقع على الاثى خاصة .

قال الخطيب ( ص ٣٣٢ س ١٥ )

أخبرنا البرقاني حدثنا محمد بن العباس الخزاز حدثنا عمر بن سعد حدثنا  
عبد الله بن محمد حدثني أبو مالك بن أبي بهز البجلي عن عبد الله بن صالح عن أبي  
يوسف . قال قال لي أبو حنيفة: إنهم يقرؤون حرفاً في يوسف فيلحنون فيه . قلت  
ما هو؟ قال قوله ( لا يأتيكما طعام ترزقانه ) قلت : فكيف هو؟ قال ترزقانه .

هذه القراءة لم يخرج بها أبو حنيفة عن الاصل لان الاصل في ضمير الذكور هو  
الرفع لانك تقول هو ، وضمير المؤنث هي وهذه المسألة التي جرت بين سيبويه  
والكسائي لان الكسائي جعل ضمير المؤنث منصوباً فقال : إياها وسيبويه كان معه  
الحق فمن عرف هذا عرف . ما قلت ، لأن الهاء عائدة الى الرزق وهو مذكور وعلى  
هذا قرأ من قرأ ( نخسفنا بهو و بدار هو الارض ) ألا ترى أنه لما جاء الى ضمير  
المذكر اجراه على الاصل وإنما كسر من كسر الهاء من ضمير المذكر في المجرورات  
اتباعاً للكسرة كما أمال من أمال للاتباع ، وأن الهاء حرف خفي أخفى من الالف  
قلما ساغ لهم الامالة في الالف مع انها أشد من الهاء فلأن نمال الهاء أجدر .

وأما قوله يلحنون فاللحن ليس هو الخطأ على لغة العرب وإنما يحتمل معنى  
غير المفهوم الاصل وذلك أن الحديث إذا احتمل معنى ظاهراً واحتمل معنى آخر  
قبيل له لحن ، ومن هاهنا معنى ابن دريد كتابه المعروف بلحن ابن دريد وذلك  
أنه قال : إذا قال له شخص رأيت فلاناً فقال والله ما رأيت له ولا كلمته فظاهر  
اللفظ يدل على رؤية العين والكلام باللسان ، وإنما الخالف يعني ما ضربت رثته  
ولا جرحته وهو مأخوذ من الكلم وهي الجراح . قال الله تعالى ( ولتعرقنهم في  
لحن القول ) لانه يكون كلاماً يدل على معنيين مثل ذلك قوله ( فبشر عبادي  
الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ) ألا تراه جعل له أحسن وغير أحسن  
قال الشاعر :



حلوا عن الناقة الحمراء أرحلکم والبازل الأصهب المعقول فاصطنعوا  
ان الذئاب قد اخضرت برائتها والناس کلهم بکر إذا شبعوا  
فلو حملنا هذين البیتین علی ظاهر لفظهما لما دلا علی معنی لان قوله الذئاب  
قد اخضرت برائتها، والناس کلهم بکر، کل جملة من هاتین الجملتین غیر مناسبة  
للجملة الاخری. وهذا محمول علی أن رجلا كان من تغلب وكان اسیراً فی بنی وائل  
فرأى الناس یتمتعون للنهبیض الی قومه وكان قومه فی أرض یقال لها الدهناء فقال  
لاصحابه انی أرید أن أفادی نفسی فهل لکم فی الفداء. قالوا نعم ا قال ائتونی  
برجل أرسله فلما جاءه قال أبلغ قومی التحیة وقل لهم قد أطلتکم الرکوب علی ناقی  
الحمراء فحلوا عنها وارتحلوا الجمیل الاصهب فقد شکت الاماءوا دبی العرفج باآیه  
ما أکت معکم حیساً واسألوا أبا الحسین عن خبری. فلما جاء الی أهل الاسیر  
قال لهم الرسالة قالوا والله انه لمجنون لا ناقة حمراء له ولا جمیل أصهب. فقال :  
أحدہم انه قال لکم اسألوا أبا الحسین فلما سألوه قال هو یقول لکم قد أطلتکم  
المقام علی الدهناء فارتحلوا عنها واطلعوا الصمان فقد شکت الاماء اى ملان  
الشکایا وأدبی العرفج والشکایا شجر له شوك فشبہ العدو به وأدبی اى دبا نمحوم  
باآیه ما أکت معکم حیساً والحیس یعمل من تمر وممن وخبز اى یتجمع لکم  
من أعدائکم وغیرهم. فهذا ومثله اللحن. ومن هذا قیل لمعاویة إن عبد الله  
یلحن قال اولیس بظریف بنی أخی یعرف بالفارسیة فجعل الفارسیة لحنا فاذا  
قال أبو حنیفة إنهم یلحنون انما عنی أنهم غیروه عن أصله علی ما ذکرنا.

قال الخطیب (ص ۳۶۹ س ۱ - ۹)

قد سقنا عن أبوب السختیانی، وسفیان الثوری، وسفیان بن عیینة، وأبی  
بکر بن عیاش، وغیرهم من الأئمة أخباراً كثيرة تتضمن تقریظ أبی حنیفة  
والمدح له والثناء علیه، والمحفوظ عند نقلة الحدیث عن الأئمة المتقدمین وهؤلاء

المدكورين منهم في أبي حنيفة خلاف ذلك وكلامهم فيه كثير لا مور شنيعة حفظت عليه يتعلق بعضها بأصول الديانات ، وبعضها بالفروع . نحن ذا كروها بمشيئة الله ومعتذرون الى من وقف عليها وكره سماعها ، بأن أبا حنيفة عندنا مع جلالة قدره أسوة غيره من العلماء الذين دوننا ذكرهم في هذا الكتاب واوردنا أخبارهم وحكيها أقوال الناس فيهم على تباينها .

أما قول الخطيب هذا فانا ان شاء الله نبين أن قصده خلاف ما ذكر من المذرة وانما قصد الشناعة جرأة منه واقتراء .

أما قوله: والمحفوظ عند نقلة الحديث خلاف ذلك .

فأقول: إن نقلة الحديث ينظرون إلى طريق الحديث فمتى ما وجدوا فيه رجلا ضعيفا ضعفوا الحديث خاصة في جرح الرجال ، فانه لا يسمع إلا من عدل ثقة معروف بالعدالة والثقة ، فحيث نقل الخطيب أحاديث في الجرح عن جماعة ضعفاء شهد بعضهم أئمة الحديث تبين أن قصده خلاف ما اعتذر عنه .

قال الخطيب : ما حكى عن أبي حنيفة في الايمان ( ص ۳۷۰ س ۱۰ - ۱۶ ) أخبرنا الحسين بن محمد بن الحسن أخوالخلال باسناده إلى وكيع . قال سمعت الثوري يقول : نحن المؤمنون وأهل القبلة عندنا مؤمنون في الانسكحة والمواريث والصلاة والاقرار ، ولنا ذنوب ولا ندرى ما حالنا عند الله . ثم قال وقال أبو حنيفة من قال بقول سفيان هذا فهو عندنا شك ، نحن المؤمنون هنا وعند الله حقا . قال وكيع : ونحن نقول بقول سفيان وقول أبي حنيفة عندنا جرأة .

اعلم وقلك الله أن الايمان هو التصديق ، واعلم أنه لا يكون تصديقا بدون المعرفة والمعرفة لا تكون مع الشك انما تكون مع اليقين وإذا ثبت هذا فنحن المؤمنون هنا وعند الله لأن المعرفة لا تختلف لأن من عرف هنا كان عارفا عند الله لأن المعرفة ترفع الجهل ، وأما قول أبي حنيفة عن سفيان في قوله نحن المؤمنون

وأهل القبلة عندنا مؤمنون محمول على قوله تعالى ( قالت الاعراب آما قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم ) ألا تراه نفى الايمان عن من أسلم إلا من عرف بقلبه فثبت ما قلت إنه لا يكون إيماناً إلا بمعرفة .  
وقال حدثنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل بإسناده الى حمزة بن الحارث بن عمير عن أبيه . قال سمعت رجلاً سأل أبا حنيفة في المسجد الحرام عن رجل قال أشهد أن الكعبة حق ولكن لا أدري هي هذه التي بمكة أم لا ؟ فقال مؤمن حقاً وسأله عن رجل قال أشهد أن محمد بن عبد الله نبي ولكن لا أدري هو الذي قبره بالمدينة أم لا ؟ فقال مؤمن حقاً . قال الحميدي : من قال بهذا فقد كفر . قال وكان سفيان يحدث به عن حمزة بن الحارث .

وقال ( ص ۳۷۱ س ۳ ) أخبرنا الحسن بن محمد اللؤلؤ بإسناده الى محمد الباغندي حدثنا أبي قال : كنت عند عبد الله بن الزبير فأتاه كتاب أحمد بن حنبل اكتب الى بأشنع مسألة عن أبي حنيفة فكذب اليه : حدثني الحارث بن عمير قال سمعت أبا حنيفة يقول : لو أن رجلاً قال اعرف أن الله بيئنا ولا أدري هو الذي بمكة أو غيره مؤمن هو ؟ قال : نعم ! ولو أن رجلاً قال اعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد مات ولا أدري دفن بالمدينة أو غيرها مؤمن هو ؟ قال نعم ! فهذا القول لم ينقله أحد من أصحاب أبي حنيفة ولا رويوا عنه مثل هذا فلو كان صحيحاً لنقل كما نقلت جميع مسائله . ولكني أقول ما تقول في اليهود أصحاب موسى لما جهلوا قبر موسى أضرم ذلك ؟ لا ! لأنهم عرفوا أن موسى نبي حق فأما جهالة القبر لا تضر بدليل أن من لم يزر المدينة ولم يحج لا يعرف القبر ولا البيت ومع ذلك لم يقدح في إيمانه ثم ومن زار المدينة فالحجرة الشريفة حائلة بينه وبين مكان القبر حقيقة من جهة التراب فمن ذهب الى قول الحميدي وسفيان احتاج أن يعرف بيوت مكة والمدينة وبنياتهما وصقاعهما وحياتهما على ما كانا عليه في زمن

النبي صلى الله عليه وسلم الى اليوم ، واعلم أن معرفة الاراضى غير مشروعة في شريعة من شرائع الاسلام ، واعلم أنا نقول إن الانبياء صلوات الله عليهم أجمعين مبعوثون حقا ولو قال رجل لا أعرف أن موسى نبي حق أو غيره فقد كفر ومع ذلك لا يضرنا جهالة قبورهم ولا مواطنهم . فأما إذا ثبت عنده مبعث النبي صلى الله عليه وسلم بلا شك بشرائط الاسلام فهو مؤمن حقا ولا يضره جهالته بموضع قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيه فان القبر ليس من شرائط الايمان ولا الاسلام ، واعلم أنه لو كان الأمر كما ذكر عنه لكان المسلمون الذين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والباون عنه لا يصح ا-لامهم فانهم ما كانوا يعرفون كل وقت حقيقة موضعه لأنهم كانوا يفارقونه في موضع وينتقل الى آخر ، أفكانوا بجهالة المواضع يكفرون ؟ فإذا ثبت أن الموضع لا يحتاج اليه في حال الحياة فلأن لا يضر مع الوفاة أجدر .

وقال في سياق الحديث قال الحارث بن عمير (ص ۳۷۱ س ۱۰) وسمعتة يقول : لو أن شاهدين شهدا عند قاض أن فلانا طلق امرأته وعلما جميعا أنهما شهدا بالزور ففرق القاضى بينهما ، ثم لقيها أحد الشاهدين فله أن يتزوج بها ؟ قال نعم .

الجواب : إن القاضى ما صحى قاضيا الا مشتقا من القضاء والقضاء القطع كأنه مأخوذ من قطع الخصومات أو مأخوذ من القطع بالشئ عن أحدهما للآخر وهذا أولى لأن النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « من قضيت له شيئا » أى من قطعت له شيئا فثبت ما ذكرت فإذا ثبت فسخ القاضى بينهما أيحل لأجنبي أن يتزوج بهذه المرأة أم لا فان قال لا فقد افتري ، وان قال نعم ا فكذلك يحل لأحد الشاهدين لان فعل القاضى حجة من حجج الشرع لا تندفع في حق بعض دون بعض وان كانت لا تحل لاحد الشاهدين فهى على نكاحها الاول فلا يحل لغيره

أيضاً وليس في سياق الخبر ما يضر ما قلت لأن قول النبي صلى الله عليه وسلم « فإما اقطع له قطعة من النار » فنحن نقول كذا أيضاً لأن هذا فعل حرام إنما اتصل بقضاء القاضى وقضاء القاضى غير مدفوع كقضاء النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم بين تحريمه ، وما قلت فهو جواب لما أسنده الى حمزة بن الحارث بن عمير وعن عباد بن كثير .

وأما ما نقله عن محمد بن الحسين بن الفضل القطان ( ص ٣٧٢ س ٧ ) الى يحيى بن حمزة أن أبا حنيفة قال : لو أن رجلاً عبد هذه النعل يتقرب بها الى الله لم أربد لك بأساً . فقال سعيد هذا الكفر صراحاً .

فهذا لم ينقله أحد من أصحاب أبي حنيفة واعلم أن أصحاب الانسان أعرف به من الاجنبي ، ثم اعلم أن مذهب أبي حنيفة له أصول وقواعد وشروط لا يخرج عنها ، فأما أصول مذهبه رضى الله عنه فإنه يرى الاخذ بالقرآن والآثار ما وجد وقواعده أن لا يفرق بين الخبرين أو الآتى والخبر مهما أكن الجمع بينهما إلا إن ثبت ناسخاً أو منسوخاً وشروطه أن لا يعدل عنهما إلا أن لا يجد فيهما شيئاً فيعدل الى أقوال الصحابة الملائمة للقرآن والسنة وإن اختلفوا تخير ما كان أقرب الى الكتاب والسنة . فهذا عليه اجماع أصحاب أبي حنيفة وهم إذا عدت المدرسين منهم فى عصر واحد وجدتهم أكثر من اسناد الخطيب منه الى أبي حنيفة رحمه الله . واعلم أن أخبار الآحاد المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم توجب العمل لأجل الاحتياط فى الدين ولا توجب العلم . وأخبار التواتر توجب العلم والعمل معاً فكيف بك عن أخبار الخطيب هذه التى لا تسكاد تنفك عن قائل يقول فيها ، فإذا نازلنا الأمر وساوينا قلنا أخباره أخبار آحاد وأخبار أصحاب أبي حنيفة متواترة والعمل بالمتواترة أولى ، وقد ثبت مذهب أبي حنيفة وأصوله وقواعده فإذا ثبت أن هذه أصول أبي حنيفة فكيف يسوغ له أن يقول هذا مع

علمه بقوله تعالى ( ما نعبدكم إلا ليقربونا الى الله زلفى ) فهذا لا يصح عن  
أبي حنيفة .

قال أخبرنا أبو سعيد بإسناده الى اسماعيل بن عيسى بن علي ( ص ۳۷۲ ) .  
قال قال لي شريك : كفر أبو حنيفة بآيتين من كتاب الله تعالى قال الله تعالى  
( وقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وذلك دين القيمة ) وقال تعالى ( ليزدادوا إيماناً  
مع إيمانهم ) وزعم أبو حنيفة أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وزعم أن الصلاة  
ليست من دين الله : قد قلت فيما مضى : إن الإيمان هو المعرفة والمعرفة لا يدخلها  
جهل وإذا لم يدخلها جهل فمن أين تكون الزيادة والنقصان إنما الزيادة بأن يرتفع  
الجهل والنقص بأن تذهب المعرفة ، وأما قوله عنه إن الصلاة ليست من دين الله  
تعالى فلم يزوهذا عن أبي حنيفة لكن نقول إذ لو روى هذا إن الصلاة لا يكون  
تاركها كافراً إنما الكافر جاحداً ، فإذا لم يفرق القائل والناقل بين هذين كيف  
يعرف كلام أبي حنيفة ومن أين يأخذ عليه . إنما الصلاة دين الى الله لا دين الله ؟  
وأصل الديانة الذلة والتعبد فان قلنا إنها من عبادة الله صح وان قلنا إنها من  
ذلتنا الى الله وطاعتنا له فهي دين لنا . قالوا دنته فدان وفي الحديث « الكيس  
من دان نفسه وعمل لما بعد الموت » قال الأعشى :

هو دان الرباب اذ كر هو الديـنـن درآكاً بغزوة وارنحال

ثم دانت بعد الرباب وكانت كعذاب عقوبة الاقوال

قال : هو دان الرباب يعنى اذ لها . ثم قال دانت بعد الرباب أى ذلت له  
وأطاعت ، والدين الجزاء والمكافأة يقال دانه ديناً أى جازاه كما قالوا كما تدب  
تدان قال :

ولم يبق سوى العدوا ن دنام كما دانوا

ومنه الدين قال تعالى ( إنا لمدينون ) أى لجزيون محاسبون، ومنه الدينان فى صفة

الله عز وجل . والمدین العبد والمدینة الأمة كأنهما من اذلهما العمل قال الاخطل :  
ربت وربا فی کرمها ابن مدینة یظل علی مسحاته یترکل  
فلو كانت الصلاة من جزاء الله لكانت دین الله ، وانما هی من دیننا دیننا  
الله بها ای عبدنا فهی دیننا لا دین الله . وأجمع أهل السنة أن الصلاة لیست  
داخلة فی الایمان لانها من الاعمال وانما یرد علی أبی حنیفة من عرف وجه الکلام  
واشتقاقه .

قال : أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله السراج بامسناده الى  
أبي اسحاق الفزاري ( ص ۳۷۳ س ۱ ) يقول سمعت أبا حنیفة يقول : ایمان أبی  
بکر مثل ایمان إبلیس . فهذا ایضاً یُنقل عن أبی حنیفة لکن لو نقل کان علی  
ما ذكرت لك من الاصل أن معرفة أبی بکر الصدیق بالله كمعرفة إبلیس ، وهذا  
لا ینکره عالم لانا قد أصلنا أن الایمان هو المعرفة ولا شك أن إبلیس رأى صنع  
الله تعالی عیاناً وأبو بکر انما ثبت هذا عنده بقول النبی صلی الله علیه وسلم والنقل ،  
ولا شك أن ثبوت العلم فی القلب بالرؤية أكثر من ثبوته بالنقل ، وبدل علی  
هذا أنه من وصف له طریق حتی حفظ صفاتها کالماء الجاری ثم أراد أن یسلکها  
فانه لا یقدر علی ذلك ، ومن سلکها دفعة بعد أخرى قدر علی سلوکها وان لم  
یصفها . وبدلك علی ما ذكرت أن أكبر الفقهاء إذا حجوا احتاجوا من یعرفهم .  
فاذا عرفت هذا کان القیاس أن یقول إن ایمان إبلیس أقوى من ایمان أبی بکر ،  
إلا أن العلم لما استوی قلنا إنه مثله . ثم قال قال أبو اسحاق : ومن کان من المرجئة  
ثم لم یقل هذا أنکر علیه قوله . أما قوله إنه من المرجئة فیجیب الجواب إن شاء  
الله فی موضعه . وقوله حدثنا الفضل بامسناده عن ایمان إبلیس وآدم فهو ینخرج  
علی ما ذكرت .

وقال حدثنا أبو طالب بامسناده الى القاسم بن عثمان ( ص ۳۷۳ س ۹ ) یقول

مر أبو حنیفة بسکران یبول قائماً قال لو بليت جالساً ؟ قال فنظر فی وجهه فقال ألا تمر یا مرجی ؟ قال له أبو حنیفة : هذا جزائی منك صیرت إیمانك كما یمان جبریل . فان كان أراد الإیمان وحديثه فقد مر ، وان كان یحتاج بقول السکران فهذا مما تثبت به الروایات عند المحدثین ؟ أترأه ما عرف شروط أهل الحدیث أم تعامی . أخبرنا ابن رزق باسناده الی القاسم بن حبیب ( ص ۳۷۳ س ۱۵ ) . قال وضعت نعلی فی الحصان ثم قلت لأبی حنیفة أرايت رجلاً صلی هذه النعل حتی مات إلا أنه كان یعرف الله بقلبه فقال مؤمن قال لا أكلمك أبداً . فهذا قد ذهب الجواب عنه عند أصول أبی حنیفة .

قال الخلال باسناده الی وکیع ( ص ۳۷۳ س ۱۹ ) . قال اجتمع سفیان الثوری وشريك والحسن بن صالح وابن أبی لیلی فبعثوا الی أبی حنیفة فاتاهم فقالوا له : ما تقول فی رجل قتل أباه ونكح أمه وشرب الخمر فی رأس أبيه ؟ قال مؤمن فقال له ابن أبی لیلی لا قبلت لك شهادة أبداً ، وقال له سفیان لا كلمتك أبداً ، وقال له شريك لو كان لی من الأمر شیء لضربت عنقك ، وقال له الحسن بن صالح وجهی من وجهك حرام أن أنظر الیه أبداً . فابصر الی هذا الراوی إنه لا یفرق بین رجل و بین مؤمن . فأما رجل فانه نكرة من الرجال فلو كان كافراً وعبد الله مائة سنة لم یکن مؤمناً ، وأما المؤمن لو فعل هذا لم تذهب معرفته .

وقال بروایته عن جماعة عن أبی یوسف وغيره ( ص ۳۷۴ - ۳۷۶ ) إن أبا حنیفة كان مرجئاً جهمياً فنظرت لكثرة كلامه فی ذلك ؟ أما الجواب فان أبا حنیفة لا یرى الصلاة خلف المرجی والجهمی ولا صاحب بدعة ولا هوی فكیف یكون منهم ؟ وهذا القول فی جمیع كتب أصحاب أبی حنیفة وروایاتهم حفظاً كما یحفظ الكتاب العزیز أفیكون هذا متروكاً ویكون المحفوظ ما جاء به آحاد الناس . وأما روايته عن أبی یوسف فالروی عن أبی یوسف أنه قال لما حج : اللهم



انك تعلم أنى ما قلت قولاً إلا ما ثبت عندى من كتابك وسنة نبيك ، وما لا أعرفه منهما جعلت أبا حنيفة فيه بينى وبينك . وقد روى عنه هذا القول عند الموت أيضاً ، فكيف يصح عن من يقول هذا عند الموت أن يقول بمثل ذلك ؟ ثم إن جميع كتب أبي حنيفة مشحونة برواية أبي يوسف عنه ولم يكن فيها شيء من ذلك .

وقال بإسناده الى ابن المقرئ عن أبيه ( ص ۳۷۶ س ۱۰ ) أن رجلاً سأل أبا حنيفة - أحر كأنه من رجال الشام - فقال : رجل لزم غريباً له فحلف له بالطلاق أن يعطيه حقه غداً إلا أن يحول بينه وبينه قضاء الله ، فلما كان من الغد جلس على الزنا وشرب الخمر ؟ قال : لم يحنث ولم تطلق امرأته . هذا لم يرو عن أبي حنيفة كما ذكر ، ولكن الرواية عنه قريب من هذا ، إذا قال الرجل امرأته طالق إن شاء الله لم تطلق ، وهذا أظنه أجماعاً . وكذلك لو قال إن شاء الله أو الجن أو الملائكة فهذا المروي وهذا استثناء والاستثناء لا يوجب إيقاع اليمين . وأما قوله قعد على شرب الخمر والزنا فهذا مما لا يدخل في اليمين ولا في شيء منه بأجماع الفقهاء ، لكن قصده الشناعة .

وقال : أما القول بخلق القرآن فقد قيل ( ص ۳۷۷ س ۶ ) إن أبا حنيفة لم يكن يذهب إليه ، والمشهور عنه أنه كان يقوله واستتيب منه ، وهذا دليل على كذب الخطيب لأن المشهور ما نفي الجهل عن عامة الناس وهو إنما روى ما ذكر عن أبي حنيفة عن واحد واحد من كل عصر وأصحاب أبي حنيفة تفردوا بأكثر بلاد المسلمين وفقهاؤهم في كل عصر أكثر من أن يحصوا وكلهم يروى عن أبي حنيفة أنه لا يصلح خلف من يقول بخلق القرآن فترى أى شهرة أوجبت له ما ذكر لأنه روى عن أناس أن أبا حنيفة كان يقول القرآن مخلوق ، وروى عن أناس أنه لم يكن يقول القرآن مخلوق ، وجميع أصحاب أبي حنيفة على أن أبا حنيفة لم يكن يقول

بخلق القرآن إلا بعضهم وهم أناس من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وهم المعتزلة مخالفون أبا حنيفة وهم معترفون بأن هذا القول لم يكن أبو حنيفة قاله ، ولا شك أن أبا حنيفة ناظر المعتزلي في خلق أفعال العباد فقال له : إن كان فعلك بأمرك فأخرج البول من موضع الغائط والغائط من موضع البول . فانقطع فضحك أبو حنيفة ، فقال له المعتزلي : أتناظرني في العلم وتضحك ! والله لا كلمتك بعد اليوم فلم ير أبو حنيفة بعد ذلك اليوم ضاحكا . وهذا المسألة أخذها أبو حنيفة من قول الله عز وجل ( فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب ) والمعتزلي إنما اعتزل حلقة الحسن البصري فكيف لقائل أن يقول إن أبا حنيفة أول من تكلم بهذا ؟ وهذه الروايات التي تخالف أصحاب أبي حنيفة ومن قد روى عنه لا تصح لأن أصحاب أبي حنيفة مجمعون على خلاف ما نقله عنه الخطيب . وها كتب أصحاب أبي حنيفة بخلاف ما ذكر فكيف له أن يقول والمشهور خلاف ذلك ، إنما المشهور مأخوذ من الشهرة وهي ما يلبسه الرجل عند القتال ، والشهرة مشتقة من الشهر وهو الهلال سمي بذلك لشهرة الناس له ، ومنه سمي الشهر للأيام . وقال الخطيب بإسناده إلى أبي بكر بن أبي داود السجستاني ( ص ۳۸۳

س ۱۶ ) يقول لأصحابه ما تقولون في مسألة اتفق عليها مالك وأصحابه ، والشافعي وأصحابه ، والأوزاعي وأصحابه ، والحسن بن صالح وأصحابه ، وسفيان الثوري وأصحابه ، واحمد بن حنبل وأصحابه ؟ فقال أصحابه : يا أبا بكر لا تكون مسألة أصح من هذه . فقال : هؤلاء كلهم اتفقوا على تضليل أبي حنيفة .

الجواب: اعلم وفقك الله أن الصحابة جميعهم اختلفوا في عدة مسائل ولكن ليس كل من خولف فقد ضل ، فان هؤلاء المسمين جميعهم خالف بعضهم بعضا كما خالفوا أبا حنيفة فهذا لا يعد من التضليل أما المنقول عن الشافعي في كتاب الأم أنه قال من أراد خمسا فعليه بخمس ، من أراد الفقه فعليه بأبي حنيفة ، ومن

أراد النحو فعليه بالكسائي . وما ذكرت مسطور عن الشافعي . ومن يقول عنه هذا مثل الشافعي كيف يقول مثل ذلك وانظر بين الروایتين ما قلت في كتاب الأم لأصحاب الشافعي ينقله فقهاء أهل عصر الى فقهاء أهل عصر الى ماروي الخطيب عن آحاد الناس . وأما غير الشافعي فسيأتي الجواب عنه إن شاء الله .

وقال الخطيب : ( ص ٣٨٤ س ٢ ) ذكر ما حكى عن أبي حنيفة في الخروج على السلطان بإسانيده الى جماعة ينقلون عن أبي حنيفة منه ما اسنده الى الأوزاعي أنه قال جاؤني فقالوا قد أخذنا عن أبي حنيفة شيئاً فانظر فيه فلم يبرح بي وبهم حتى أريتهم . فما جاؤني به عنه أنه قد أحل لهم الخروج على الأئمة . هذه الرواية لا تصح عن أبي حنيفة لانه يقول : ولا ترى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا علينا وندعوا لهم . ثم إجماع أصحاب أبي حنيفة على ما قلت ، ثم أبو حنيفة جعل قتال على رضى الله عنه مع البغاة والخوارج حجة ، كما جعل قتال النبي صلى الله عليه وسلم مع الكفار . قال واذا سمع الامام أن قوما يدعون الى الخروج فعليه أن ينبذ اليهم ويمسكهم حتى يظهر واتوبة ، فاذا صار لهم فئة يرجعون اليها يقتل مقاتلهم ويجهز على جر مجهم ، ويقتل أسراهم كما يقتل الكفار . فمن يكون هذا رأيه كيف يرى الخروج على الأئمة ؟ قال الله تعالى ( وإما نخافن من قوم خيانة فانبد اليهم -م على سواء إن الله لا يحب الخائنين ) وقال : لا يمض قضاء قاضى أهل البغي ولا تقبل شهادتهم .

ثم روى بإسناده الى ابن المبارك ( ص ٣٨٤ س ٩ ) قال ذكرت أبا حنيفة يوماً عند الأوزاعي فأعرض عني فعاتبته في ذلك فقال : نجى الى رجل يرى السيف في أمة محمد فتذكرة عندنا ! ألا ترى الى الخطيب لم يعرف الفرق بين الخروج على الأئمة وبين من يرى السيف في الأمة ؟ اعلم وفقك الله أن القتل ليس مشروعاً

بمجرد الكفر اذ لو كان كذلك لكان يحل لنا قتلهم من غير نبد ، ولما كان يجوز لنا أخذ الجزية منهم وتركهم وما يعبدون ويكونون كالمسلمين في أموالهم ودمائهم ، وإنما القتل مشروع للفساد في الارض والتمدى على الدين . ولذلك قال تعالى ( وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين ) وقال تعالى ( وإنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً أن يقتلوا ) وقال تعالى ( وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا فاصلحا بينهما فان بغت إحداها على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تنفي الى أمر الله ) فأمر بقتال البغاة كما أمر بقتال أهل الحرب . وقال عز وجل في قصة أهل الحرب ( حتى يعطوا الجزية عن يدوم صاغرون ) فأراد إعلاء كلمة الاسلام وأمر بالقتال للفريقين جميعاً لا كتفاء شرم وقع المفسدين واصلاح الرعية وأمن الطرق فاستويا ، فمن لا يعرف وجوه القرآن كيف يجوز له الرد على من يعرف ؟ .

ثم ذكر عن الأبار باسناده الى أبي اسحاق الفزاري (ص ٣٨٥س ١) . قال :  
جاءني نعي أخي من العراق - وخرج مع ابراهيم بن عبد الله الطالبي - فقدمت الكوفة فاخبروني أنه قتل وأنه قد استشار سفيان الثوري وأبا حنيفة . فأتيت سفيان فقلت أنبتت بمصيتي بأخي وأخبرت أنه استفتاك ؟ قال نعم قد جاءني فاستفتاني . فقلت ما أفتيته قال قلت لا أمرك بالخروج ولا أنهاك . قال فأتيت أبا حنيفة فقلت له بلغني أن أخي أتاك فاستفتاك ؟ قال لقد أتاني واستفتاني ، قال قلت وما أفتيته ؟ قال أفتيته بالخروج ، قال فأقبلت عليه فقلت لاجزاك الله خيراً .  
قال : هذا رأي قال فحدثته بمحدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرد لهذا قال هذه خرافة . قال الخطيب : يعني حديث النبي صلى الله عليه وسلم .

الخطيب ذكر هذا الخبر عن هذا الرجل أعني أبا اسحاق ثم اختلف فيه فتارة قال ما ذكرت . ثم روى عنه أنه قال قتل أخي مع ابراهيم بالبصرة فركبت

لا نظر في تركته فلقيت أبا حنيفة فقال لي من أين أقبلت وأين أردت ؟ فأخبرته  
 الحديث فقال لي لو أنك قتلت مع أخيك لكان خيراً لك . فهذا حديث قد  
 تقدم الجواب عنه . إلا أنني أردت أن أذكر شيئاً يعرفه الناس كما يعرفون أن  
 الخطيب لم ينقل ما ثبت بعثله ، وإنما أراد الافتراء والبهتان . إنه قال إن أبا  
 اسحاق الفزاري روى لأبي حنيفة حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والناس  
 يعرفون أن أبا اسحاق لم يكن فقيهاً ولا محدثاً يؤخذ بقوله ، ثم يرجع قول مثل هذا  
 يكون أراد به الحق ، ثم قول الخطيب إنه عن قول النبي صلى الله عليه وسلم . أتري  
 ما علم أنه لو ثبت مثل هذا القول عند أبي حنيفة إنه يحمل على أن هذا حديث  
 مشكوك فيه أو مطعون في ناقله ، وأن أبا اسحاق لم يهتد إلى نقله على الوجه ،  
 وأنه لم يعرف الوجه في الحديث . ثم إن الخطيب قال عن بقوله حديث النبي صلى  
 الله عليه وسلم . فما أدري الخطيب أنه عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم دون  
 حديث الفزاري ؟ ثم إن الخطيب جعل رأى سفيان في هذا الأمر حجة حيث قال  
 لم آمر أخاك ولم أنهه . فان المتفقه إذا سئلوا عن مثل هذا لا بد أن يقولوا حلال  
 أو حرام أو واجب أو محظور فان كان واجباً لزم العمل به وان كان محظوراً وجب  
 التجنب عنه .

فنقول : سفيان في هذه الفتيا لا يخلو إما إن كان الطالب على الحق أو على  
 الباطل ولا يخلو المستفتى إما إن كان ذا قدرة على الخروج أو عاجز وإن كان  
 طالب فضيلة أولاً . إن كان قادراً على الخروج طالباً للفضيلة ووجد إمام حق  
 فالأولى له اتباعه ، وان كان إمام باطل وجب عليه قتاله مع إمام الحق إذا دعى .  
 أما السوقه وآحاد الناس فيقدرون على أن يفتوا بما أقتى به سفيان بان لا يأمروا  
 ولا ينهوا ، فمن لا يفرق بين هذا وهذا لبت شمرى كيف يجوز له الطعن على  
 الأئمة ، وفي قوله حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرد لهذا . كان

الواجب أن يبين الحديث الذي في الرد .

وأما إسناده الى محمد بن علي عن سعيد بن سالم ( ص ٣٨٦ س ٦ ) أنه قال قلت لقاضي القضاة أبي يوسف سمعت أهل خراسان يقولون : إن أبا حنيفة جهى مرجى ؟ فقال لي صدقوا وبرى السيف أيضاً . قال قلت له فأين أنت منه ؟ قال إنما كنا نأتيه يدرسنا الفقه ولم نكن نقله ديننا .

اعلم ان المشهور عن أبي يوسف خلاف ما ذكره عنه لانه ذكر هذا الحديث عن محمد وحده وجميع أصحاب أبي حنيفة يقولون عن أبي يوسف عن أبي حنيفة خلاف ما ذكر . وأما قول أبي يوسف كان يدرسنا الفقه وما كنا نقله ديننا فالمشهور عن أبي يوسف أنه لما حج . قال : اللهم إنك تعلم أنني لم أعمل إلا بما عرفته من كتابك وسنة نبيك ، وما لم أعرفه منهما جعلت بيني وبينك فيه أبا حنيفة لعلي به . وروى عنه أيضاً هذا القول عند الموت ، فمن يكون هذا قوله أما يكون قد قلده في دينه ؟ .

قال الخطيب : ( ص ٣٨٦ س ١١ ) ذكر ما حكى عنه من مستشعات الألفاظ والأفعال ، روى بإسناده عن الحسن بن علي الجوهري الى أبي مطيع أن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : ان كانت الجنة والنار مخلوقتين فانهما يفنيان وبإسناده عن محمد بن الحسين عن أبي مطيع أنه سمع أبا حنيفة يقول ان كانت الجنة والنار مخلقتا فانهما يفنيان والرواية المشهورة عن أبي حنيفة التي عليها جملة أصحابه أنه قال : إن الجنة والنار مخلوقتان لا تبيدان أبداً . وكذلك روى عنه أبو جعفر الطحاوي في عقيدته .

وبإسناده عن ابن رزق عن ابن أسباط ( ص ٣٨٦ س ٢١ ) أن أبا حنيفة . قال : لو أدركني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأدركته لأخذ بكثير من قولي . وبإسناده عن علي بن أحمد الرزاز عن يوسف بن أسباط . قال قال أبو حنيفة : لو

ادركني رسول الله صلى الله عليه وسلم وادركته لاخذ بكثير من قولي . المروى عن أبي حنيفة رضى الله عنه وعليه فتاوى كل أصحابه أنه قال في المروى عن العباس رضى الله عنه لما خطب النبي صلى الله عليه وسلم وقال : « ألا إن مكة حرام من حرمة الله » الخبر بطوله . فقال العباس الا الاذخر يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الا الاذخر » قال أبو حنيفة في هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم أراد ان يستثنى هذا فسبقه العباس اليه ، فابو حنيفة لم يجعل النبي صلى الله عليه وسلم آخذاً برأى العباس ، فكيف يجعله آخذاً برأى نفسه .

وقد روى عن عمر رضى الله عنه مثل هذا أنه قال وافقني ربي في ثلاث ولم يرد بالموافقة أنه كان على الخلاف ثم وافق ، انما كانت شهوته تقتضى هذا ، وأنزل الله ذلك على وفاق ما أراده فسماه موافقة ، ومذهب أبي حنيفة خلاف ما نقل الناقل لانه يرى الاخذ بالكتاب والسنة ما وجد ، فان لم يجد أخذ بقول الصحابي فان اختلفوا أخذ بقول أقربهم الى الكتاب والسنة لا يعمل عن ذلك . وروى بإسناده عن عبد الله بن محمد بن الحارث عن أبي اسحاق الفزاري . (ص ٣٨٧) . قال : كنت آتى أبا حنيفة أسأله عن الشيء من أمر الغزو فسألته عن مسألة فاجاب ، فقلت له إنه يروى فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا . فقال دعنا من هذا . قال وسألته يوماً آخر عن مسألة فأجاب فيها ، فقلت له إن هذا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه كذا وكذا . فقال حك هذا بذنب خنزير . هذا النقل يخالف مذهب أبي حنيفة وقد تقدم الجواب عنه .

ثم إن الخطيب لم يعين المسألة التي ذكر الراوى أنه سأل أبا حنيفة عنها ولا الخبر الذي أورده الفزاري ، واذا لم يعين لم يثبت ما اشترطه الخطيب من أن التثبت عند أهل الحديث غير هذا لان المعلوم لا ينقض بالمجهول وهذا قد روى عن آحاد الناس لا شئ . لأنه قال حدثنا فلان عن الفزاري أنه قال سألت أبا

حنيفة عن مسألة فأجاب . قلت : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا في هذا . فقال له أبو حنيفة : حك هذا بدين خنزير . وهذا كما حكى الخطيب في كتابه في ترجمة أشعب عن أشعب أنه قال لما سئل هل تروى شيئاً من الحديث النبوي ؟ فقال نعم ! سمعت عكرمة يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « خلطان لا يجتمعان في مؤمن » . ثم سكت فقالوا له وما الخلتان ؟ قال : نسي عكرمة واحدة ونسيت أنا الأخرى .

قال أخبرنا ابن دوما ثم أسنده إلى الفزاري ( ص ٣٨٧ س ١٣ ) قال حدثت أبا حنيفة حديثاً في رد السيف فقال : هذا حديث خرافة . أتري أي شيء هو رد السيف ؟ وإنما اشتراط الخطيب أن هذا ثبت هو العجب ، لأنه قال والثبت عند أصحاب الحديث غير هذا ، أتري الثبت ما يعلم أو مالا يعلم ؟ فان كان الثبت ما يعلم كان [ ينبغي ] نقل ما قال وما قيل عنه ليكون الجواب . وأما قوله حدثت أبا حنيفة في رد السيف حديثاً فهذا لا يثبت مثله ، لأنه إنما يثبت الشيء ، أما غير شيء لا يثبت أصلاً وهذا كقول المنفي :

• إذا رأى غير شيء ظنه رجلاً •

وهذا غير شيء ، أتري غير شيء أي شيء يكون ؟ . وروى عن الأبار إلى أن قال سمعت علي بن عاصم ( ص ٣٨٧ س ١٥ ) يقول : حدثنا أبا حنيفة بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : لا آخذ به ، ثم قلت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا آخذ به . إنما يجاب عن هذا لو ذكر الحديث ، فمن المعلوم أن كلما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يؤخذ به لأن فيه منسوخاً والمنسوخ فبالاجماع لا يؤخذ به .

اعلم وفقك الله أن أخبار النبي صلى الله عليه وسلم فيها ناسخ ومنسوخ ، ومحكم ومتشابه ، وافراد وتركيب ، وحقيقة ومجاز . ثم بعد ذلك صنفت على النبي

( ٥ - رد )



صلى الله عليه وسلم أحاديث، [ و ] نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ثقات وغير ثقات، وبعض هذا مما يرد به الحديث باجماع الأمة .

قال أخبرنا محمد بن أبي نصر الزينبي الى بشر بن مفضل (ص ٣٨٨ س ١) .

قال قلت لأبي حنيفة: روى نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم . قال « البيعان بالخيار ما لم يفترقا » قال هذا رجز . أتري الناقل عن أبي حنيفة مثل هذا ما استحيا أن ينقل ما لا يسمع ، فان أراد به الرجز الذي هو الشعر فليس كذلك ومثل أبي حنيفة يعرف هذا المقدار ، ولو أنه عرض على أدنى عامي لعرف هذا فكيف ينقل عن أبي حنيفة رحمه الله ما لو قيل لعمى لعرف انه خلاف ذلك ويدعى انه الثبت ؟ وأما أبو حنيفة فانه لا يأخذ بهذا الحديث على هذا الوجه الذي ذهب اليه غيره ، فان عنده أن قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا اختلف لفظا الواجب أن يوفق بينهما معنى . وهذا مذهب أبي حنيفة والبيع عقد من عقود الشرع ، وجميع عقود الشرع بعد صحتها لا تختمل النقص ، مثل أن تقول بعث ويقول اشتريت ، ومثل أن تقول انكحتك على صداق مبلغه كذا وكذا ، فيقول قبلت . فكما أنه ليس خيار في النكاح فكذلك ليس له خيار في البيع . وكذلك الاجارة وغيرها من عقود الشرع ، وإنما كلام النبي صلى الله عليه وسلم مثل القرآن والقرآن جاء على لغة العرب ، تقول بثبت الرمية الارنب وإن كانت لم ترم الا أنها من شأنها أن ترمى فسميت رمية بذلك . كما قال تعالى ( أعصر خمرآ ) والمابع لا ينصرف وإنما كان يعصر عنبا ليجمعه خمرآ . فلما كان من شأنه أن يكون خمرآ انطلق اسم الخمر على العنب ، لأنه اسم ما يؤول اليه . وقد روى أنه عليه السلام . قال لأبي سفيان يوم الفتح : « كل الصيد في جوف الفرا » سماه صيدا وان لم يصد . فكذلك سماها بيعين وان لم يبيعا بعد ، وتقديره البيعان بالخيار إذا شاءا تبايعا ، وإن شاءا لا . كما قال صلى الله عليه وسلم :

« المتطوع أمير نفسه ، إن شاء صام وإن شاء أفطر » فلما عرض عليه الحكيم وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم حضر عند رجل من الانصار وكان معه رجل صائم فقال : « اجب أخاك وافطر واقض يوماً مكانه » فلما أثبت الوجوب أوجب العوض ، فهذا ومثله كثير عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قال ( ص ٣٨٨ س ٢ ) قلت : روى قتادة عن أنس أن يهودياً رضح رأس جارية بين حجرين فرضخ النبي صلى الله عليه وسلم رأسه . قال . هذيان . فأبو حنيفة رحمه الله لا يقول عن كلام النبي صلى الله عليه وسلم هذا ، ولو كان كما قال عنه الخطيب لما ترك ، فضلاً عن أن يتبعه الناس ويقتادون اليه وقد تقدم أن رواية جماعة خير من رواية آحاد الناس . ثم هذا الخبر مجمع على ترك العمل به بقول النبي صلى الله عليه وسلم عن جابر بن عبد الله . قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية . قال : « اغزوا بسم الله ، قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تغلوا ولا تمثلوا » . ألا تراه صلى الله عليه وسلم نهى عن المثلة . ونهى في الخبر عن قتل النساء والصبيان فهذا ناسخ لما تقدم .

ثم قال أخبرنا أبو بكر البرقاني الى عبد الصمد عن أبيه ( ص ٣٨٨ س ٦ : ٨ ) قال : ذكر لابي حنيفة قول النبي صلى الله عليه وسلم « افطر الحاجم والمحجوم » فقال هذا مجمع . وهذا مثل قول الله عز وجل ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) والثاني لا يكون متعدياً بل مستوفياً . ثم هذا الحديث منسوخ بقول النبي صلى الله عليه وسلم « الفطر مما دخل ، والوضوء مما خرج » والحاجم والمحجوم لم يدخل الى بطنيهما شيء فيفطرهما . قال : وذكر له قول من قول عمر - أو قضاء من قضاء عمر - فقال : هذا قول شيطان . فهذا مثل ما ذكرت من خبر اشعب ، الواحد أنسيه هو ، والآخر أنسيه الخطيب .

وكذلك ما رواه عن ابن رزق الى عبد الوارث ، وقال أخبرنا محمد بن

عبد الملك القرشي الى اسحاق قال سمعت يحيى بن آدم (ص ٣٨٨ س ١٨) ذكر لأبي حنيفة هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الوضوء نصف الايمان » قال لتوضاً مرتين حتى تستكمل الايمان . قال اسحاق وقال يحيى بن آدم الوضوء نصف الايمان - يعنى نصف الصلاة - لان الله تعالى سمى الصلاة إيماناً . فقال ( وما كان الله ليضيع إيمانكم ) أى صلاتكم . قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا تقبل صلاة إلا بطهور » فالطهور نصف الايمان على هذا المعنى اذا كانت الصلاة لا تتم إلا به . ومثل هذا لم ينقل عن أحد من الأئمة المعروفين وكيف ينبغى أن يقال فى قوله تعالى ( وما كان الله ليضيع إيمانكم ) ويعنى بها الصلاة لأنه يقول فى أثناء الآية ( بعد أن هداكم للإيمان ) وليس الهداية الصلاة وحدها وإنما الهداية الى جميع الدين والصلاة فرع من فروعها . فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يكمل إيمان المؤمن حتى يريد لآخيه المؤمن ما يريد لنفسه » . أفكان يعنى بهذا الصلاة وحدها ؟ وقد قال الله تعالى ( إنما المؤمنون إخوة ) فيحمل هذا الخطاب على من هو فى الصلاة لا من هو خارج عنها ، ومثل هذا كثير . وإنما [ لا ] يتبين المختلف فيه الا على العلماء ، أما مثل هذا فلا . وقد نقل عن يحيى أيضا ( ص ٣٨٩ س ٢ ) أنه ذكر لأبي حنيفة قول من قال لا أدرى نصف العلم . قال : فليقل مرتين لا أدرى حتى يستكمل العلم . قال يحيى وتفسير قوله لا أدرى نصف العلم ، لأن العلم إنما هو أدرى ولا أدرى ، فاحدها نصف الآخر . فانظر ما أحسن هذا الكلام ، أنرى إيش يقال فيمن لا يعرف هذا الكلام ؟ حتى أنه يجعل قول من قال حجة حتى يرد به على أبي حنيفة . والعلم إنما هو اثبات حكم أو نسخ حكم .

قال أخبرنا أبو القاسم الى سفيان بن عيينة ( ص ٣٨٩ س ٧ ، ١٢ ) ثم أعاد حديث البيعان بالخيار مالم يفترقا ، وهذا تقدم الجواب عنه . وروى عن ابن دوما

الى الفضل بن موسى قال سمعت أبا حنيفة يقول : من أصحابي من يبول قلتين ، يرد على النبي صلى الله عليه وسلم . أتري ابن الرد على النبي صلى الله عليه وسلم وإنما القلتان العامتان ، والقلتان الجرمان ، والقلتان الكوزان ، والقلتان قلنا الجبلين فهذا كله ينطلق عليه اسم القلتين ، وقول أبي حنيفة هذا ان ثبت أنه قاله ابن الرد فيه على النبي صلى الله عليه وسلم ؟ وإنما أردت أن أبين بهذا ومثله قول الخطيب . والمحفوظ غير ذلك فانظر الى هذا المحفوظ ما أحسنه ، إلا أنه يشبه ذاك الحافظ الذي جعله ثبتاً فأخبر عن الخلال الى وكيع (ص ٣٨٩س ١٤ ، ١٨) يقول سأل ابن المبارك أبا حنيفة عن رفع اليدين في الركوع فقال أبو حنيفة : يريد أن يطير . أتري أي شيء في هذا من الفقه أو العلم حتى يجعله ثبتاً ، وروى عن ابن رزق الى سفيان يقول : كنت في جنازة أم خصيب بالكوفة فسأل رجل أبا حنيفة عن مسألة في الصرف فافتاه ، فقلت : يا أبا حنيفة إن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قد اختلفوا في هذه ، فغضب وقال للذي استفتاه : إذهب فأعمل بها فما كان فيها من إثم فهو على . افتراه لم لا عرف المسألة كما عرف أم خصيب ؟ أفهذا ومثله الثبت .

وحدث عن القاضي أبي القاسم عبد الواحد الى يوسف بن أسباط (ص ٣٩٠س ٥) يقول : رد أبو حنيفة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين حديثاً - أو أكثر - قلت له يا أبا محمد تعرفها ؟ قال نعم ، قلت أخبرني بشيء منها فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « للفرس سهمان وللراجل سهم » فقال أبو حنيفة إنا لا نجعل سهم بهيمة أكثر من سهم المؤمن . فهذا اللفظ لم يثبت عن أبي حنيفة وإنما مذهبه أن يكون للفرس سهمان وللراجل سهم . وأما لفظ النبي صلى الله عليه وسلم للفرس سهمان فمحمول على أمثاله مما ورد عنه صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه . فأما ما روى عنه صلى الله عليه وسلم فإنه لما جاء الرجل اليه وقال

إني جعلت لأصحابي ابلا ليسلموا فلما أسلموا رجعت نفسي في الابل ؟ فقال صلى الله عليه وسلم « لا تعطهم شيئاً ان أقاموا والا سيرنا اليهم الخيل » فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم أن يسير اليهم الخيل وانما أراد ان يسير الخيالة . وقد تقدم مثل هذا القول . وأما ما روى عن أصحابه رضی الله عنهم فانه كان ينادى فيهم بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وبعده إذا استفرزوا ياخيل الله اركبي ، فما كانت الخيل تركب الناس عادة ، وانما تقديره ياخيالة الله اركبي ، فكفى عن الخيالة بالبعض كما ورد عن العرب كثير من هذا ، ومثله قوله تعالى ( انى أرانى أعصر خمرآ ) وانما كان يعصر العنب ليكون خمرآ ، فمن لا يفهم هذا ايش يكون جوابه ؟ وقال قال أبو حنيفة : الاشعار . مثله . صدق الا أن يكون في الحج . وقال قال البيهقي بالخيار ، وقد تقدم الجواب . وقال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرع بين نسائه إذا أراد أن يخرج في السفر . وقرع أصحابه . وقال أبو حنيفة : القرعة قمار . فأقول ان القمار ما كان فيه أخذ وعطاء ، وأما مذهب أبي حنيفة رحم : الله في السفر بالنساء ان شاء أخرج احدهن ، وان شاء اقرع بينهن تطيبيا لأنفسهن كان حسنا . وقال : لو أدركنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وادركته لأخذ بكثير من قولى . قد تقدم الجواب عنه .

وحدث عن ابن رزق الى اسماعيل البصلاني . وأخبرنا البرقاني قال قرأت على أبي حفص الى أبي السائب ( ص ۳۹۰ س ۱۵ ) يقول سمعت وكيعا يقول : وجدنا أبا حنيفة خالف مائتى حديث . هذه كانت أربع مائتين ولم يذكر من الاربع مائة والمائتين إلا حديثاً واحداً ، ولو أراد الخطيب صحة الثبت كما زعم لذكر الاحاديث . وحدث عن علي بن احمد الرزاز الى حماد بن سلمة قال وسمعتنه يقول : أبو حنيفة استقبل الآثار واستدبرها . فهذا قول قاله حماد . والجواب عنه فيما مضى وعن غيره من أمثاله الذين قالوا مثل هذه الاقوال في أبي حنيفة

وقد روى عنه أن أبا حنيفة يستقبل السنة بردها برأيه . وأخبرني عن محمد بن الحسين بن محمد المتوفى الى بشر بن السرى ( ص ۳۹۱ س ۷ ) قال أتيت أبا عوانة فقلت بلغنى ان عندك كتابا لأبى حنيفة أخرجه فقال : يا بنى ذكرتنى فقام الى صندوق فاستخرج كتابا فقطعه قطعة [ قطعة ] ثم رمى به ، فقلت له ما حملك على ما صنعت ؟ قال : كنت عند أبى حنيفة جالسا فأتاه رسول بعجلة من قبل السلطان كأنما قد حمو الحديد وأرادوا أن يقلدوه الأمر . فقال : يقول الأمير رجل سرق وديا فما ترى ؟ فقال - غير متنع - ان كانت قيمته عشرة دراهم فاقطعوه : فذهب الرجل فقلت يا أبا حنيفة الا تتقى الله ، حدثنى يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى ابن حبان عن رافع بن خديج . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا قطع فى نمر ولا كثر » أدرك الرجل فانه يقطع . فقال - غير متنع - ذلك حكم قد مضى فانتهى وقد قطع الرجل فهذا ما يكون له عندى كتاب .

هذا مذهب أبى حنيفة رضى الله عنه . وذلك لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا قطع فى نمر ولا كثر » وقال : « فاذا جمعها الجرين فاقطعوا فيها بلغ قيمة المجن » . فأبو حنيفة رحمه الله اعتبر الاصل ، وذلك ان اللص اذا سرق قمحا أو تمرا أو شيئاً مما يؤكل الا أنه اصل فى نفسه مقصود بالمالية قطع ، وان سرق طعاماً أو شراباً ليس بمقصود بالمالية مثل طعام مطبوخ أو شراب لم يقطع لأنه ليس بمقصود بالمالية فى نفسه ، وإنما المقصود منه دفع ضرر الجوع حتى أنه لو سرقه فى إناء فضة أو ذهب لا قطع عليه لأن مقصوده دفع الضرر وسد الجوع وذلك مباح بالمحرم فصار فيه شبهة والحدود عنده تدرأ بالشبهات لما روى عن الصحابة رضى الله عنهم انهم كانوا يقولون . ادرءوا الحدود بالشبهات . والنبي صلى الله عليه وسلم تارة امر بالقطع وتارة منع منه . وقد ذكرت فيما مضى مذهب أبى حنيفة فى انه لا يخالف بين الخبرين ما وجد وجه التوفيق : فلما بين النبي صلى

الله عليه وسلم الكثر بقوله « جمع الجرين » تبين انه المقصود بنفسه للمالية .  
ولما ابهم كان لسد الجوعه .

وكذلك ما حدث عن ابن دوما الى أبي عوانة . قال وقال الحلواني الى حماد ( ص ۳۹۲ س ۱ - ۱۶ ) . قال سمعت أبا حنيفة سئل عن محرم لم يجرد إزاراً فلبس سراويل ، قال عليه فدية . قلت : سبحان الله سمعت عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال : « السراويل لمن لم يجرد الأزار » . هذا الخبر لم يعمل به احد من الأئمة فيحتاج بصحته ، فان من لم يجرد الأزار يلبس السراويل ، كذلك من لم يجرد الرداء يلبس القميص ومحال ان يجرد السراويل ولم يجرد إزاراً ، فان السراويل يصير منه إزار ، فهذا ومثله لا يدفع قول الخصم ، فان أعرابياً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ما تقول فيمن أحرم في جيبته هذه بعد ما ضمخها بالطيب ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم « أما الجبة فانزعها وأما الطيب فاغسله وافعل في عمرتك ما تنل في حجك » وإجماع الناس ان المحرم يلزم المحيط فان المحيط لا يراد به ما دخلته الابرة مطلقاً إنما المراد به ما يلتف على الانسان مثل الثوب المحيط على البدن وعلى اليدين حتى يصير كهيئة الانسان . فكذلك أيضاً السراويل والخلف . وحديثه عن ابن دوما إلى حماد يدخل فيما ذكرت .

ثم قال أخبرنا ابن دوما الى سفيان بن عيينة ( ص ۳۹۳ س ۸ ) قال قدمت الكوفة فحدثتهم عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد - يعني حديث ابن عباس - فقالوا : إن أبا حنيفة يذكر هذا عن جابر بن عبد الله . قال قلت لا إنما هو جابر ابن زيد . فذكروا ذلك لأبي حنيفة فقال : لا تبالوا إن شئتم صيروه عن جابر ابن عبد الله ، وإن شئتم صيروه عن جابر بن زيد . إنما قال أبو حنيفة ذلك - إن صح عنه - لأن هذا الخبر لم يعمل به أحد من الفقهاء فتقديره صيروه عن شئتم

فانه غير معمول به . فقد أجمع القوم على أنه من لبس المحيط كان عليه الفدية سواء كان سراويل أو غيره .

ثم قال أخبرنا القاضي أبو عبد الله الصيمري الى أبي عبد الله (ص ۳۹۳ س ۱۴) .  
قال أنشدني أبو عبد الله محمد بن زيد الواسطي لمحمد بن المعدل :

إن كنت كاذبة التي حدثتني      فعليك إثم أبي حنيفة أوزفر

المائلين الى القياس تعمداً      والراغبين عن التمسك بالأثر

أما من هجا فقد هجا مثله خيراً من أبي حنيفة ولم يصر ذلك حجة . ولهذا قال عن أبي حنيفة رحمه الله ما ليس من مذهبه ، وقد تقدم القول في مذهب أبي حنيفة وأخذه بالاحاديث ما وجد حتى أنه اذا جاءه الحديث الواحد خلاف القياس يعمل به في الواقعة وحدها ولا يترك أحد الحديثين . مثاله : إن الله تعالى فرض الصلاة في أوقات مخصوصة فرض لكل وقت صلاة ، ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر مع العصر بعرفة في وقت الظهر ، والمغرب مع العشاء بالمزدلفة في وقت العشاء . فعمل بذلك أبو حنيفة في يوم عرفة خاصة ، ولم يقسه على باقي الصلوات ، ولا قاس باقي الصلوات عليه . هذا إذا كان المصلي مع الإمام ، وأما اذا صلى وحده صلاها كسائر الصلوات في أوقاتها لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما فعل ذلك بالجماعة ولم يثبت أنه صلاها وحده على ما ذكرت فن يكون نظره في الجمع بين الاحاديث كذا كيف يقدح فيه بقول من لا يعرف الفقه ولا العربية ولا يفرق بين الاحاديث .

ثم قال أخبرنا عبد الله بن يحيى السكري والحسن بن أبي بكر ومحمد بن عمر الترمسي الى أبي عوانة (ص ۳۹۳ س ۱۸) . قال سمعت أبا حنيفة وسئل عن الأشرطة ، قال : فما سئل عن شيء منها إلا قال هو حلال ، حتى سئل عن السكر - أو السكر شك أبو جعفر - فقال : حلال . قال قلت يا هؤلاء انهازلة عالم لا



تأخذوا عنه . أما مذهب أبي حنيفة رحمه الله في الاشرية فمعروف ، ولو لم يشك أبو جعفر لرددت الجواب . وإنما الشاك لا يصدق لان كذبه من نفسه اذا قال شككت فقد عرف أن قوله ليس بحجة فهو شك فيما نقله عن أبي حنيفة ، ولم يشك في علم أبي حنيفة فكيف استحل الخطيب أن يجعل ما شك فيه ثبناً ينفي به ما جعله يقيناً .

فأما السكر فحرام على مذهب أبي حنيفة ، والسكر حلال اذا طبخ أدنى طبخ لقول الله تعالى ( يتخذون منه سكرًا ورزقًا حسنًا ) وليس قول من قال خلاف أبي حنيفة بحجة لانه قد نقل عن بعض الناس أنه قال الكلام محمول على أنك تقول تتخذون منه سكرًا وتتخذون رزقًا حسنًا . وليس هذا حجة لان الصحابة رضی الله عنهم اتخذوا من السكر ومن التمر ومن الزبيب ومن العسل الانبذة ، والنبي صلى الله عليه وسلم شرب من السقاية بعد ما قال له العباس يا رسول الله إنه منذ أيام ، وقد مرسته أيدي الناس ، ألا تصبر حتى نأتيك بشراب من البيت ؟ يقول ذلك له ثلاثا والنبي صلى الله عليه وسلم يرد قوله . حتى أتاه بشيء منه فشربه وقطب وجهه ثم دعا بماء من زمزم فصبه فيه وشربه . ثم قال : « إذا اغتسلت عليكم هذه الاشرية فاكسروا متونها بالماء » وأضاف على عليه السلام قوما فاطعمهم وسقاهم ، فسكر بعضهم فحده . فقال : تسقيننا ، ثم نحمدنا ؟ فقال : إنما أحدكم للسكر لا للشرب . وروى أن رجلاً من المسلمين شرب من سطيحة عمر فسكر ، فأراد أن يحده فقال إنما شربت من سطيحتك . فقال : إني أحدك للسكر لا للشرب فمثل هذه الاحاديث قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه فلأن يحمل أحد وجهي الآية على ما يوافق هذه الآثار مع ان هذا الوجه في القرآن أولاً خير من أن يحمل على ابعده الوجهين مع مضادة هذه الآثار وأولى . ثم قال : أخبرنا محمد بن احمد بن محمد بن حسنون الترمي الى أبي حمزة

السکری ( ص ۳۹۴ س ۳ ) يقول : سمعت أبا حنيفة يقول لو أن ميتاً مات فدفن ثم احتاج أهله الى الكفن فلهم أن ينبشوه ويبيعوه . هذا لم ينقل عن أبي حنيفة ولو فعل ذلك أحد لما كان به بأس . فان حياً يحتاج الى كفن الميت مع أنه لم يزل عن ملكه بدفنه إياه لأحق من ميت لا يحتاج الى شيء من أمور الدنيا .

ثم قال أخبرنا محمد بن عيسى بن عبد العزيز البزاز بهمدان الى سفيان بن عيينة ( ص ۳۹۴ س ۷ ) يقول : ما رأيت أحداً أجراً على الله من أبي حنيفة ، ولقد أتاه يوماً رجل من أهل خراسان فقال يا أبا حنيفة قد أتيتك بمائة ألف مسألة أريد أن أسألك عنها . فقال هاتها ، فهل سمعتم أحداً أجراً على الله تعالى من هذا ؟ وأخبرنا عطاء بن السائب عن ابن أبي ليلى ( ص ۳۹۴ س ۱۰ ) . قال : لقد أدركت عشرين ومائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الأنصار إن كان أحدهم يسأل عن المسألة فيردّها الى غيره فيرد هذا الى هذا وهذا الى هذا حتى ترجع الى الاول ، وإن كان أحدهم يقول في شيء وإنه ليرتعد ، وهذا يقول هات مائة ألف مسألة ۱ .

وأنا أقول : هل رأيتم أو سمعتم بأحد أ كذب من هذا ، من يحفظ مائة ألف مسألة يكون رجلاً لا يعرف له اسم ؟ فهل رأيتم كذا بل أقول إن جميع المجتهدين من كان فيهم من يحفظ مائة ألف مسألة على قلبه ، ولو كان الأمر كما زعم فليس بأكثر من كتب الفقه فلو أخذ رجل كتاباً من كتب الفقه وجاء الى رجل من أوساط الفقهاء وقال له : أريد أن أسألك عن جميع ما في هذا الكتاب لقال له نعم ، وما كان يعجز عنه إذا كان من مذهبه فكيف يعجز أبو حنيفة عن ما يسأل عنه ، وقد نقل عن أبي حنيفة ما شاء الله من المسائل . وأما قوله عن الصحابة : فمن المعلوم أن جميع الصحابة لم يكونوا فقهاء وما كان الفقهاء منهم إلا قليل ، بل لو كان هذا السائل سأل أحد فقهاء الصحابة لقال كما قال أبو حنيفة . وقد روى

عن ابن عباس أنه كان قاعداً بمحرم مكة والناس حوله يسألونه عن القرآن وهو يجيب ، فقال له نافع بن الأزرق : يا ابن عباس ما أجراك على كتاب الله أتفسره من عندك ؟ فقال : لا ، إنه لكلام عربي وأنا أفسره على ما تعرفه العرب . فقال له أكل هذا تعرفه العرب ؟ فقال نعم ! ثم جعل يقص عليه شيئاً فشيئاً من القرآن وينشده عليه بيتاً [ بيتاً ] من أشعار العرب ، وهذا الكتاب جمعه ابن السائب وهو يعرف اليوم بغريب القرآن لابن السائب .

﴿ قال ذكر ما قاله العلماء في ذم رأيه والتحذير عنه ﴾

( الى ما يتصل بذلك من أخباره ص ۳۹۴ )

قال أخبرنا أبو الحسن علي بن احمد بن ابراهيم البرزاز الى هشام بن عروة عن أبيه . قال : كان الأمر في بني اسرائيل مستقيماً حتى نشأ فيهم أبناء سبايا الأمم . فقالوا بالرأى فهلكوا واهلكوا ، وأكثر هذا الباب مثل هذا الخبر .

والجواب : أن الخطيب جعل هذا ثبتاً وصححه وجعل قول عروة أولى من قول النبي صلى الله عليه وسلم فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاد : « يا معاذ بم تحم ؟ » قال احكم بكتاب الله . قال : « فان لم تجد ؟ » قال بسنة رسول الله . « قال فان لم تجد ؟ » قال اجتهد رأياً ولا آلو . فقال النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ : « الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله » .

وهذا الخطيب شرع يرد قول النبي صلى الله عليه وسلم بطريق الرد على أبي حنيفة كما فعلت الفلاسفة ، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم شهد للعشرة بالجنة فلما أرادت الفلاسفة رد قول النبي صلى الله عليه وسلم جاؤا الى العشرة يطعنون فيهم فلم يجحدوا الى ذلك سبيلاً الى أن جرى ما جرى بين المسلمين من قتل عثمان ونوبة الجمل وصفين ثم قتل الحسين ، وقامت التوابون وكثرت شيعة علي واختلاف الناس وذلك في زمن فترة معاوية بن يزيد بن معاوية لما خلع نفسه ،

حقالت الفلاسفة : إن علياً رضي الله عنه ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم واحق بالخلافة من غيره ، وأبو بكر اغتصبه حقه واعانه عمر ثم ولي عثمان أمراً لم يكن له بحق وذلك لأن عبد الرحمن بن عوف تفرض علياً فأزاله عن مستحقه ، وأما طلحة والزبير فانهما قاتلا علياً في نوبة الجمل وهما له ظالمان . فهؤلاء غيروا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبقوا على ما كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فاذا صار أمرهم على هذا فقد فسقوا فلم يبقوا من أهل الجنة . ثم أرادوا الطعن في علي فقالوا : إن علياً ترك حقه لأبي بكر وعمر وعثمان وكان أحق بذلك منهم وكان يلزمه القيام بالخلافة لأنه كان أعلم منهم واحق بالخلافة ، ومن تعين للإمامة ثم تركها لغير ذى حق فقد فسق ومن فسق استحق النار . فهؤلاء كلهم غيروا فلم تبق شهادة النبي صلى الله عليه وسلم نافعة لهم وأشاروا إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما شهد لهم لما رآه منهم ولم ينزل عليه في ذلك وحى ، وما قصدوا بذلك إلا أنه لم يكن ينزل عليه الوحي ، لان النبوات عندهم باطلة لأنهم يقولون إما أن تكون الحاجة بالرسالة لله أو للناس ، فيقال لهم للناس لأن الله غير محتاج إلى شئ ، فيقولون هل يمكن أن يؤمن من لا يريد الله إيمانه ؟ فنقول لا ، فيقولون : فإذا لا حاجة إلى النبي فإن الله يهدي من يريد ، وهذا هو الكفر بعينه . وإنما أرسل الله الرسل مبشرين ومنذرين واختصهم برسالته فان الله تعالى اجتبى الأنبياء صلوات الله عليهم ليميزهم على الناس ، وأرسلهم ليعلموا الناس الحلال والحرام ، وجعل العلماء ورثتهم ليهتدوا الناس بهداية النبي صلى الله عليه وسلم فمن طعن في العلماء فأنما طعن في الأنبياء لقوله صلى الله عليه وسلم : « العلماء ورثة الأنبياء » ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم شهد للسبطين الشهيدين بالجنة فما قدروا أن يطعنوا إلا في الحسن رضي الله عنه . فقالوا : ترك حقه وبايع للرياسة في الدنيا فجعلوا ذلك ذريعة إلى الرد على النبي عليه السلام . وهكذا الخطيب جعل الرأي الذي قرنه

النبي عليه السلام بالكتاب والسنة وحمد الله كيف وفق معاذاً رسوله وكيف هداه الله اليه خطأ ، واعلم أنه اذا خطأ أحد الثلاثة المجتمعة فقد خطأ الآخريين ضرورة ، واذا خطأ الثلاثة فانما التخطئة لقابلهم فكان ظاهر قوله الرد على أبي حنيفة والمقصود من قال بالرأى . فانظر ايديك الله إلى رجل جعل أبا حنيفة ذريعة إلى الرد على الرسول صلى الله عليه وسلم وسائر أئمة الأمصار موافقون لأبي حنيفة في الرأي فكان الرد على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أئمة أمته جميعاً .

وقال : أخبرنا البرقاني إلى حمويه ( ص ٣٩٥ س ١٥ - ٢١ ) . قال قلت لمحمد بن مسلمة : ما لرأى النعمان دخل البلدان كلها إلا المدينة . قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال « لا يدخلها الدجال ولا الطاعون » وهو دجال من الدجاجلة . أما هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فصحيح ، وأبو حنيفة قد دخل المدينة ودخلها مذهبه ، فلو كان الامر كذلك لما دخلها . وأما قوله ان مذهبه ما دخلها فباطل ، لأن في المدينة من أهل مذهب أبي حنيفة جماعة لا يحصون وقد دخلها من زوار الحجاج ممن يقول بمذهب أبي حنيفة من لا يعد ولا يحصى كثرة في كل سنة من الأعوام .

وبإسناده عن ابن الفضل إلى مالك ( ص ٣٩٦ س ٦ ) أنه قال : ما ولد في الاسلام مولود أضر على أهل الاسلام من أبي حنيفة . وكان يعيب الرأي ويقول قبض النبي صلى الله عليه وسلم وقد تم الأمر واستكمل ، فانما ينبغي أن تتبع آثار النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولا يتبع الرأي ، وانه متى اتبع الرأي جاء رجل آخر أقوى منك في الرأي فاتبعته ، فانت كلما جاء رجل أقوى منك اتبعته أرى هذا الأمر لا يتم .

هذا لا يكاد يصح عن مالك فان ظاهر مذهبه أنه يعمل باجماع أهل المدينة ويترك الحديث الذي رواه في موطنه وهذا عمل بالرأى وهو خلاف عمل أبي

حنيفة رضى الله عنه . لأن رأى أبى حنيفة أن يأخذ بنجر النبي صلى الله عليه وسلم . ما جاء فإن اختلف خبران أو كان لأحدهما وجه في التأويل يوافق به الخبر الآخر الذى ليس له إلا وجه واحد في الظاهر وفق بينهما . فإن لم يجد خبراً عن النبي صلى الله عليه وسلم عمل من أقوال الصحابة رضى الله عنهم لما كان أقرب إلى كتاب الله وسنة نبيه ويسمى ذلك اجتهاداً . ومالك فقد عمل باجماع أهل المدينة وترك الحديث الذى رواه فى موطنه وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » وقد رواه عن أنبل شيوخه عن نافع عن ابن عمر ثم ترك العمل به وأفتى بغير قياس لأنه أفتى بقول أهل المدينة فصار مقلدا لهم . فإذا كان هذا مذهبه فكيف يمكن أن يصح عنه مثل هذا القول الناقض لمذهبه .

وباسناده عن ابن رزق الى حبيب عن مالك بن أنس (ص ٣٩٦ س ١٤) أنه قال كانت فتنة أبى حنيفة على هذه الأمة أضر من فتنة ابليس فى الوجهين جميعاً فى الأرجاء وما وضع من نقض السنن .

أما السنن فقد ذكرنا مذهب أبى حنيفة رضى الله عنه فيها ، وأما الأرجاء فأصحاب أبى حنيفة كلهم على خلاف رأى أصحاب الأرجاء فلو كان أبو حنيفة مرجئاً لكان أصحابه على رأيه وهم الآن موجودون على خلاف ذلك وهذا يبطل ما ادعاه الخطيب من الثبوت فإنه جاء الى أصحاب أبى حنيفة مع كثير منهم أهمل ما نقلوه وما هم عليه وتمسك بقول رجل واحد وجعله ثبوتاً وسيأتى فيما بعد ذكر ما فى اسناد هذه الحكاية وغيرها من الخلل . وباسناده عن الأزهري الى اسماعيل بن بشر عن عبد الرحمن بن مهدى (ص ٣٩٦ س ١٦) يقول : ما أعلم فى الاسلام فتنة بعد فتنة الدجال أعظم من رأى أبى حنيفة . كان ينبغى لعبد الرحمن أن يبين ما استخطأ فيه أبا حنيفة حتى نجيب عنه . فإن رأى أبى حنيفة يستحيل أن يكون أخطأ فى جميعه وخالف آراء الناس ، فأما حين أجمل القول

فهذا دليل على أن الكلام محمول على الغرض والقصد . ثم إنه قال بعد فتنة اللدجال والدجال لم يفتن بعد ولا خرج فكيف يجعل شيئاً ظهر وأجمعت عليه الأمة مثل شيء لم يظهر . ويقول بعد فلو كان غير هذا لكان أخفى لقصده من التشفيح . ولا شك أن جماعاً من المسلمين وافقوا رأى أبي حنيفة ، وأيضاً أبو حنيفة عمل بقول النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فترى أى الأمور التى قصدتها عبد الرحمن ، ما نقله أبو حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن أصحابه أو ما استخرجه من القرآن العظيم ؟ .

وباسناده عن ابن الفضل الى نعيم عن سفيان ( ص ۳۹۶ س ۱۸ ) قال : ما وضع فى الاسلام من الشر ما وضع أبو حنيفة الا فلان - لرجل صلب - .  
الجواب عن هذا كالجواب عن ما تقدمه ، ومن هو فلان الذى صلب حتى إن كان له مذهب يوافق مذهب أبي حنيفة تتكلم عليه . والا فلان لا يعرف ، وان كان كل من صلب يلزم أن يكون مخطئاً منسوباً الى الخطأ فيلزم من هذا أن يكون زيد بن الحسن بن على بن أبي طالب ، وابن الزبير ، وخبيب صاحب النبي صلى الله عليه وسلم على هذه الصورة .

وباسناده عن الطناجيري الى ابن صالح الاسدى قال سمعت شريكاً يقول : ( ص ۳۹۷ س ۴ ، ۹ ) لأن يكون فى كل حى من الاحياء خمار خيراً من أن يكون فيه رجل من أصحاب أبي حنيفة . وباسناده أيضاً عن على بن محمد بن عبد الله المعدل الى منصور بن أبي مزاحم . قال سمعت شريكاً يقول : لو ان فى كل ربع من أرباع الكوفة خماراً يبيع الخمر لكان خيراً من أن يكون فيه من يقول بقول أبي حنيفة . أنا لا أشك أن شريكاً إن صح عنه هذا القول كان يختار أن يكون الخمارون فى الكوفة ولا يكون فيها مذهب أبي حنيفة وذلك لأن الكوفة حينئذ لم تخل من النصارى واليهود والمجوس ولم يذكروهم ولا أنف منهم ، وأظن أنه كان

يجب الحذر ويختارها على ما سواها ، فأراد أن تكون في رباع الكوفة ليسهل مطلبها ولا يكون فيها مثل أبي حنيفة يبين خطأه ويفقه الناس ، وهذا معروف عند الناس أنه من استقضى في بلدة وكان فيها من هو أفقه منه لا يريد مجاورته لأنه كلما أخطأ بين خطأه للناس .

وبإسناده عن ابن الفضل الى حماد بن زيد يقول ( ص ۳۹۷ ص ۱۲ ) سمعت أيوب - وذكر أبا حنيفة - فقال : « يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره » هذا يدل على قلة فهم الخطيب لأن اتمام نور الله إنما هو بقاء العلم وقد رأينا مذاهب جماعة من أهل الرأي قد ذهبت واضمحلت ومذهب أبي حنيفة باق وكما قدم يزيد ، والناس الآن مطبقون على أن أصحاب السنة والجماعة هم أهل المذاهب الأربعة مثل أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، واحمد بن حنبل . والخطيب لم يكن قريبا من عصر أبي حنيفة ولا معاصراً له بل كان بينهما ثلاثمائة وعشر سنين وقد رأى أن مذهب أيوب تلاشى ومذهب أبي حنيفة باق ومع هذا لم يرجع عنه ، بل هو كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « حبك الشيء يعنى ويصم » . فمن لم يفهم الى أن وضع المدح موضع الذم ما كان ينبغى أن يتحدث في مثل هذا . ونحن نقول إن أيوب ما أراد بتلاوة هذه الآية عند ذكر الامام أبي حنيفة الامدح أبي حنيفة والدليل عليه أن كل من تحدث في مذهب أبي حنيفة درس مذهبه حتى لا يعرف ، ومذهب أبي حنيفة باق قد ملأ الارض وأكثر الناس عليه .

وبإسناده عن الطبري إلى سلام بن أبي مطيع ( ص ۳۹۷ ص ۱۶ ) قال كان أيوب قاعداً في المسجد الحرام فرآه أبو حنيفة فاقبل نحوه فلما رآه أيوب قد أقبل نحوه قال لأصحابه : قوموا لا يعرفنا بجزيرة . قوموا فقاموا ففرقوا . وأى شئ في هذا مما ينقص به أبو حنيفة ، فكونهم قاموا وفرقوا لا يدل على معيبة في كلام أبي



حنيفة ولا في رأيه . ولقائل أن يقول ربما أراد بقيامه أن لا يناظره فيقطعه قدام تلامذته ، ثم إنه لم يبين الجرب الذي يعرم به أي شيء هو؟ حتى يجاب عنه . ثم أيضا ان الله تعالى بين اتمام نوره بان مذهب أيوب قد اضحل وبقي مذهب أبي حنيفة بحيث لا يعرف اليوم أن أيوب كان صاحب مذهب إلا القليل من الناس .

وباسناده عن ابن الفضل الى الاسود بن عامر عن شريك (ص ۳۹۷س ۱۹) أنه قال : إنما كلن أبو حنيفة جربا . وهذا مما يؤيد ما ذكرنا من أن الخطيب إنما أراد الرد على النبي صلى الله عليه وسلم لأنه عليه السلام . قال : « فمن أعدى الاول » . وقال عليه السلام : « لا عدوى ولا هامة ولا صفر » .

وبسنده عن ابن رزق الى سليمان الحلبي (ص ۳۹۷س ۲۲) أنه قال سمعت الاوزاعي - ما لا أحصره - يقول : عمد أبو حنيفة الى عرى الاسلام فنقضها عروة عروة . وروى عن ابن الفضل إلى ابراهيم الفزاري (ص ۳۹۸س ۷) قال كنت عند سفیان الثوري إذ جاءه نعي أبي حنيفة فقال : الحمد لله الذي أراح المسلمين منه ، لقد كان ينقض عرى الاسلام عروة عروة ، وما ولد في الاسلام مولود أشأم على الاسلام منه . وروى عن ابن حنويه الى ثعلبة (ص ۳۹۸س ۱۲) قال سمعت سفیان الثوري يقول : ما ولد في الاسلام مولود أشأم على أهل الاسلام منه . وروى عن أبي نصر الى محمد بن كثير (ص ۳۹۸س ۱۶) قال سمعت الأوزاعي يقول : ما ولد مولود في الاسلام أضر على الاسلام من أبي حنيفة . وروى عن أبي العلاء محمد بن الحسن الوراق الى الفزاري (ص ۳۹۸س ۲۰) قال سمعت الاوزاعي وسفيان يقولان : ما ولد في الاسلام مولود أشأم عليهم . وقال الشافعي - والشافعي هذا هو محمد بن عبد الله صاحب الفوائد - شر عليهم من أبي حنيفة . وروى عن ابن رزق الى يحيى بن السكن البصري (ص ۳۹۹س ۱) قال سمعت حمادا يقول : ما ولد في الاسلام مولود أضر عليهم من أبي

حنيفة . وروى عن ابن رزق الى الحميدى ( ص ۳۹۹ س ۴ ) قال سمعت سفيان يقول : ما ولد في الاسلام مولود أضر على الاسلام من أبي حنيفة . وروى عن الحسن بن أبي بكر الى عمر بن اسحاق ( ص ۳۹۹ س ۷ ) قال سمعت ابن عون يقول : ما ولد في الاسلام مولود أشأم من أبي حنيفة ان كان لينقض عرى الاسلام عروة عروة . وروايتہ عن محمد بن عمر بن بكير المقرئ الى شريك ( ص ۳۹۹ س ۱۱ ) قال سمعت ابن عون يقول : ما ولد في الاسلام مولود أشأم من أبي حنيفة . قد سبق الجواب عن هذه الروايات مع أن أبا حنيفة رضى الله عنه كان آدمياً ولم يكن جرباً فان أراد بذلك الاستعارة والتشبيه بأفعاله فكان ينبغي أن يبين الفعل الذى صدر منه فشبهه بالجرب حتى نجيب عنه ، ومثل هذه الحكايات لا تكاد تصدر عن الأوزاعى لأنه كان قبيهاً فلو أراد أن يرد على أبي حنيفة لرد عليه مفصلاً لا مجملاً كما يرد الفقهاء وبين الخطأ الذى نسيه اليه والعري التى حلها حتى يكون الجواب عنه على كل فصل ، وأما من أجمل أمراً والناس على خلافه فلا اعتداد بقوله . وقد روى عن الأوزاعى فى مدح أبي حنيفة ما يدل على رجوعه عن هذا القول فى حقه - ان صح هذا عنه - وهو يأتى فيما بعد .

وروى عن ابن الفضل الى ابن عون ( ص ۳۹۹ س ۱۴ ) أنه قال نبئت أن فيكم صدادين يصدون عن سبيل الله . قال سليمان بن حرب : وأبو حنيفة وأصحابه ممن يصدون عن سبيل الله . هذا ليس كما ذكر ابن عون فان أبا حنيفة رضى الله عنه أملى محمداً رحمه الله كتابي السير<sup>(۱)</sup> و ذكر فيهما من أمور الجهاد ووصايا الأمراء وما ينبغي لهم فعله وما ينبغي أن يفعله أهل الثغور وقسمة الغنائم ما لم يسبقه الى جمعه أحد ، ولم يجمع مثله بعده أحد . فهذا الذى نعرفه ظاهراً ان عنى بسبيل الله الجهاد واحواله فكان يلزمه البيان ليكون الجواب بحسبه ثم كان ينبغي

(۱) يريد بهما كتابي السير الكبير والصغير وقد طبع السير الكبير مرات .

له أن يبين من نبأه ، فان كان عن النبي صلى الله عليه وسلم كان محمولا على الرأس والعين ، وان كان عن غير النبي صلى الله عليه وسلم عرف بالقائل لنجيب عنه . وان كان ابن عون نبي<sup>١</sup> من النبوة بزعمه فقد كفر ، وإن كان قال هذا القول من عنده وعزاه إلى من لا يعرف ، فهذا القدر يعرف كذبه ، وأنه ليس بأهل لهذا القول وكان يلزم سليمان بن حرب أن يبين من أين عرف أن أبا حنيفة وأصحابه من الصادقين .

وروى عن الخلال إلى حماد بن زيد (ص ٣٩٩ س ١٧) قال ذكر أبو حنيفة عند البقي فقال : ذاك رجل أخطأ عظم<sup>(١)</sup> دينه كيف يكون حاله ؟ .

وروى عن ابراهيم بن محمد إلى الفرباني (ص ٣٩٩ س ٢٠) قال سمعت سفیان يقول : قيل لسوار لو نظرت في شيء من كلام أبي حنيفة وقضاياه فقال : كيف أنظر في كلام رجل لم يؤت الرفق في دينه . قد أخذ بمذهب أبي حنيفة من هو خير من البقي وأجمعت الأمة على أن أبا حنيفة أحد فقهاء الامصار والبقي لم يعرفه إلا آحاد الناس ولم يكن ممن يصلح لهذا القول .

وروى عن ابراهيم بن مخلد إلى أبي مصعب الأصب (ص ٤٠٠ س ٢) قال سئل مالك بن أنس عن قول عمر في العراق بها الداء العضال؟ قال : الهلكة في الدين ومنهم أبو حنيفة . لم يرد عمر رضي الله عنه بالداء العضال الهلكة في الدين كما ذكر مالك ، إنما أراد الوباء بدليل قوله لا تسكنوا العراق فان العرب لا تصلح إلا حيث يصلح البعير . فاخطوا بأرض العرب . فاخطت الناس الكوفة والبصرة فكتبوا اليه اتاقد اخططينا بأرض كوفة ، فسميت الكوفة . وبأرض بصرة فسميت البصرة . وروى عن جعفر الى مطرف (ص ٤٠٠ س ٢٢) أنه قال سمعت مالكا يقول الداء العضال الهلاك في الدين وأبو حنيفة من الداء العضال .

(١) كذا في الاصل . وفي التاريخ مصم دينه بضم العين وسكون الصاد .

وروى عن ابن رزق الى الوليد بن مسلم (ص ۴۰۰ س ۵) قال قال لى مالك ابن انس : أيتكلم برأى أبى حنيفة عندكم ؟ قلت نعم . قال ما ينبغى لبلدكم أن يسكن . وروى عن على بن المعدل الى الوليد بن مسلم (ص ۴۰۰ س ۸) قال قال لى مالك بن انس : أيدكر أبو حنيفة ببلدكم ؟ قلت نعم . قال ما ينبغى لبلدكم أن تسكن . وروى عن على بن معدل الى منصور بن مزاحم (ص ۴۰۰ س ۱۷) قال سمعت مالك بن انس يقول - وذكر أبا حنيفة - فقال : كاد الدين ، كاد الدين . وروى عن ابن رزق الى منصور بن مزاحم (ص ۴۰۰ س ۲۰) قال سمعت مالك يقول : إن أبا حنيفة كاد الدين ومن كاد الدين فليس له دين . وروى عن احمد العتيقى الى أبى محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى عن أبيه عن ابن أبى سريج (ص ۴۰۰ س ۱۲) قال سمعت الشافعى يقول سمعت مالك بن انس - وقيل له أتعرف أبا حنيفة ؟ فقال نعم ! ما ظنكم برجل لو قال هذه السارية من ذهب لقام دونها حتى يجعلها من ذهب وهى من خشب أو حجارة . قال أبو محمد : يعنى أنه كان ينبت على الخطأ ويحتج دونه ولا يرجع إلى الصواب إذا بان له .

هذا لا يصلح أن يصدر عن مالك ، لأن مالكا رضى الله عنه كان يثنى على أبى حنيفة وهو ما رواه الخطيب . قال أنبأنا البرقائى أنبأنا أبو العباس بن حمدان لفظا ثنا محمد بن أبوب ثنا احمد بن الصباح قال سمعت الشافعى محمد بن ادريس قال قيل لمالك بن انس : هل رأيت أبا حنيفة ؟ قال نعم ! رأيت رجلا لو كلمك فى هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته . وأما قول أبى محمد إن مالكا عنى أنه كان ينبت على الخطأ ويحتج دونه ولا يرجع إلى الصواب إذا بان له فنأين لأبى محمد هذا ؟ وهذا القول من مالك فى حق أبى حنيفة أقرب إلى المدح منه إلى الذم وأظهر . ثم إن القائلين بمذهب مالك من عهد مالك إلى وقتنا هذا - وهى سنة احدى وعشرين وسبائة - لا يتدرون على اثبات خطأ لأبى حنيفة ، فكيف

یسوغ لفقیه أن یتکلم فی أمر فقیه ولا یقوم بما قال اومسائل الخلاف أشهر من أن أینها لك ولبس المراد من کتابنا هذا الا کثار وإنما مرادنا الاختصار .  
 وروی عن حمزة إلى أبی بلال الأشعری ( ص ۴۰۱ س ۵ ) قال سمعت أبایوسف القاضی یقول : کنا عند هارون أنا وشریک و ابراهیم بن أبی بجی وحفص بن غیاث ، قال فسأل هارون عن مسألة فقال ابراهیم بن أبی بجی حدثنا صالح عن أبی هريرة . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال شریک حدثنا أبو اسحاق عن عمرو بن میمون قال قال عمر بن الخطاب . وقال حفص حدثنا الأعمش عن ابراهیم عن علقمة قال قال عبد الله . قال وقال لی أنا ما تقول أنت قال قلت قال أبو حنیفة . قال فقال خاك یس .

قلت : تفسیره تراب علی رأسك . هذا القول إنما أراد به الخطیب التشنیع علی أحسن وجهیه أما الوجه الآخر فهو الصحيح لأن الخطیب إنما أراد التشنیع وما علم ما ینقل ، لأن الأمة قد أجمعت أن أئمة الأمصار هم السوم الأربعة فقی جاء عن أحدهم كلام لا یشك أحد أنه منقول من الكتاب والسنة ، أو مقیس علیهما أو علی أحدهما ، ولا شك أن الخبر الوارد عن النبی صلى الله عليه وسلم لا یكمل العمل به الیوم ، لأننا لا نعلم أحوال الرواة . ثم إن المحدثین یأخذون الآثار عن سمع وهو طفل صغير لم یقف علی ما یرویه ولا یعلم کیف سمعه . أو یكون رجلاً سمع الحدیث ثم لم یقرأه ولم یدر ما هو حتی یرویه . وقد اجمعت الأمة علی أنه لا یجوز أخذ الاحكام إلا من سمعها ووعاها وأداها كما سمعها ، كما قال علیه الصلاة والسلام : « رحم الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها وأداها كما سمعها » وإذا سمع أحد الخبر علی هذا الوجه لا یجوز له العمل به حتی یعلم أناسخاً هو أو منسوخاً ، أم ثم حدیث آخر یجب علی الفقیه أن یجمع بینهما مثل قوله صلى الله عليه وسلم - لما سئل عن مس الفرج - فقال : « من مس فرجه فلیتوضأ » . ثم روى عنه صلى

الله عليه وسلم أنه سئل فقال : « هل هو الا بضعة منك » فورد عنه صلى الله عليه وسلم هذان الوجهان ، فاذا أردنا الجمع بينهما قلنا إن أصل الوضوء من الوضوءة وهي النظافة ، والوضوء الشرعى هو غسل أعضاء معينة ، فلما ورد الأمران احتجنا الى أن نعرف تأويل الخبر فقلنا لما أمر بالوضوء تارة وبتركه أخرى قلنا إن أمره بالوضوء محمول على قوله صلى الله عليه وسلم : « توضؤوا مما مسته النار توضؤوا ولو من تورأقط » وهذا للنظافة . وقد أجمعنا على أنه لا يجب من هذا الا النظافة وحمّلنا قوله هل هو الا بضعة منك على الوجوب فلم يوجب وضوءاً .

واعلم أيديك الله أن الخلاف نشأ بين الأئمة من ثمانية أوجه ، وهي النسخ والمنسوخ ، والمحكم والمتشابه ، والحقيقة والمجاز ، والأفراد والتركيب ، والاجتهاد فيما لا نص فيه الى ما فيه نص ، واشتراك الألفاظ مع اختلاف المعنى واختلاف الألفاظ مع اشتراك المعنى ، والتأويل ، والنقلة والرواية . فأما النقلة والرواية فقد انقطع أمرهم عنا لأننا لا نعرفهم الا بالنقل ، ولعل الناقل لا يعرف حاله على الوجه أيضا . فمن لا يعرف هذا كله لا يحمل له الكلام الا فيما ينقله عن الأئمة لأن الله تعالى يقول ( فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون ) فبين أن بعضنا اذا قام بالعلم جاز لنا أن نأخذ عنه أمر ديننا . واجمع أهل عصر أبي حنيفة على أنه لم يكن مثله في علم التأويل ، والفقهاء الى يومنا هذا مسلمون أن القياس مع أبي حنيفة وقد أجمعنا أن الأئمة لم يأخذوا الا من كتاب الله وسنة رسوله ، فاذا قد سلموا الفقه لابي حنيفة وسلموا أنه مشاركهم في الكتاب والسنة فوجب على العامة الاخذ بقول أبي حنيفة دون غيره . هذا اذ لو كان الخطيب لما ذكر الاسناد بين الخبر الذي أسنده وما المسألة التي سأها هارون وطعن الخطيب هذا ليس على أبي حنيفة وحده لأن الأئمة الاربعة على مذهب واحد في انهم اذا سئلوا عن مسألة لم يرووها عن النبي

صلى الله عليه وسلم ولكنهم يذكرون المسئلة ويعلم السامع أنهم لم يأخذوها الا من الكتاب والسنة . وكان الخطيب أراد التشنيع في الظاهر على أبي حنيفة ومراده الجميع .

وروى عن القاضي أبي بكر الحرشي الى عفان ( ص ۴۰۱ من ۱۳ ) . قال سمعت أبا عوانة يقول : اختلفت الى أبي حنيفة حتى مهرت في كلامه ثم خرجت حاجاً فلما قدمت أتيت مجلسه فجعل أصحابه يسألوني عن مسائل كنت عرقها وخالفوني فيها ، فقلت سمعت من أبي حنيفة على ما قلت ، فلما خرج سألته عنها فاذا هو قد رجع عنها فقال : رأيت هذا أحسن منه . فقلت كل دين يتحول عنه فلا حاجة لي فيه ونفضت ثيابي ثم لم أعد اليه .

هذا أبو عوانة لم يعرف من الفقهاء فقد ثبت ان قوله مهرت في كلامه ليس بصحيح وانما مهرت في كلام أبي حنيفة أبو يوسف ومحمد بن الحسن و بشر بن غياث وابن أبي ليلى وابن شبرمة وزفر وغيرهم ممن هوى طبقاتهم . : قوله فلا حاجة لي فيه . خلاف إجماع الأمة ، لانا نعلم يقيناً أن القرآن العزيز فيه الناسخ والمنسوخ ، كذلك السنة فاذا قال الفقيه قولاً ثم علم أنه منسوخ كيف يحل له الوقوف عنده ؟ وهذا لم يفعله أبو حنيفة وحده ، وقد فعله جميع الفقهاء من الصحابة والتابعين وغيرهم . ومذهب على رضى الله عنه أنه . قال : كنت لا أرى بيع أم الولد في زمن عمر ، واليوم فقد رأيت ذلك . فهذا أيضاً رجوع عن مذهب وتمسك بآخر . وابن عباس قد نقل عنه كذلك أيضاً في مسألة العول ، أنه . قال : ما كان لمال ان يكون له نصف ونصف وثلاث . فقالوا له : إنك كنت تراها في زمن عمر ؟ فقال هبته وكان رجلاً مهيئاً . فانظر الى الخطيب كيف يروى الشيء وضده ويجعله عيباً والشيء وضده لا يكونان عيباً ، لانه قال في الحكاية التي ذكر فيها أبا حنيفة : وإن مالكا قال ما ظنكم برجل لو قال هذه السارية من ذهب لتمام بحجته ، أى

لجعلها من ذهب وهي من خشب أو حجارة . ثم قال قال أبو محمد - يعني أنه كان يثبت على الخطأ ويحتج دونه ولا يرجع الى الصواب اذا بان له - ففي هذه الحكاية اخبر أنه لا يرجع وجعله عيباً ، وفي هذه اخبر انه يرجع وجعله عيباً ، فهذا أيدك الله يعلم منه أنه انما أراد التشنيع ولم يرد التثبيت ولم يكن له من المعرفة ما يفرق به بين الجيد والردى ، ولا من العلم ما يعرف به الخطأ من الصواب .

وروى عن احمد بن الحسن الى النضر بن محمد ( ص ۴۰۱ س ۱۹ ) . قال :  
كنا نختلف الى أبي حنيفة وشامي معنا فلما أراد الخروج جاء ليودعه فقال :  
يا شامي تحمل هذا الكلام معك الى الشام . قال نعم اقل تحمل شراً كثيراً .

هذا الخطيب لا يستحي فيما يذكر كيف يقول الرجل مذمة نفسه ، وان كان قاله فانما قاله على وجه التواضع ، لأن الرجل قد يقول للآخر أنت خير الناس فيقول أنا أقل الناس ، وهذا الذي عليه الناس فما يقول أنا خير الناس ، ولو قال ذلك لعاب الناس عقله . ثم قوله تحمل شراً كثيراً إن كان أراد ما قلت فهو كذلك وإن أراد أنه فقه وفيه كلام كثير وجدل كثير فهذا عليه جميع الفقهاء . وكل فقه لا يكون كذلك فليس بشيء . والخطيب فلكونه لم يكن من الفقهاء ولا عرف الفقه ظن أنه يعيب أبا حنيفة بهذا .

وروى عن ابن الفضل الى مزاحم بن زفر ( ص ۴۰۲ س ۲ ) قال قلت لابي حنيفة : يا أبا حنيفة هذا الذي تفتي والذي وضعت في كتابك هو الحق الذي لا شك فيه ؟ فقال : والله ما أدري لعله الباطل الذي لا شك فيه . فهذا كما ذكر والمجتهد لا يعلم يقيناً أنه على الحق ولو علم ذلك يقيناً لتنزل منزلة النبي صلى الله عليه وسلم وهذا عليه اجماع الأمة أن المجتهد يخطئ ويصيب والى هذا أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « اذا اجتهد الحاكم فاصاب كان له أجران ، واذا اجتهد واخطأ كان له أجر » فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم بين هذا واجماع الامة



عليه فمن جعله خطأ وعبثاً ، أتراه يكون مخطئاً للفرع أو للاصل ؟ وقد بينت لك من قبل أنه لم يكن غرض الخطيب الا التشنيع والظعن على النبي صلى الله عليه وسلم وإنما جعل أبا حنيفة ذريعة الى ذلك . ولو كان أبو حنيفة قال هو الحق الذي لا شك فيه لكان مخطئاً لا محالة فانظر إلى من لا يعرف الصواب من الخطأ ويعيب الأئمة .

وروى عن علي بن القاسم عن أبي نعيم (ص ٤٠٢ س ٦) قال سمعت زفر يقول : كنا بمختلف إلى أبي حنيفة ومعنا أبو يوسف ومحمد بن الحسن فكنا نكتب عنه ، قال زفر فقال يوماً أبو حنيفة لأبي يوسف : وبحك يا يعقوب لا تكتب كل ما تسمعه مني فاني قد أرى الرأي اليوم فاتركه غداً ، وأرى الرأي غداً وأتركه بعد غد . هذا قد تقدم الجواب عنه . وسيأتي في الخبر الذي بعده جواب أيضاً . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن : « من كتب عني فليمحاه » . وروى عن الخلال الى حماد بن أبي عمر (ص ٤٠٢ س ١٠) قال قال أبو نعيم سمعت أبا حنيفة يقول لأبي يوسف : لا تروني شيئاً فاني والله ما أدري أخطئ أنا أم مصيب . هذا لم ينقل عن أبي حنيفة لكن نقل عنه ما هو قريب من هذا ، وذلك أنه كان إذا بلغ أحد أصحابه رتبة الاجتهاد قال له : لا يحل لك بعد أن تأخذ عني . فهذا يدل على دينه ووفور عقله وهذا لم يفعله أحد من العلماء قبل أبي حنيفة ولا بعده ، والعللة في هذا أن المجتهد كما بينا بخطئ ويصيب ، والواجب على كل مسلم أن يجتهد فان قدر على الاجتهاد مثل الفقهاء كان ، وإن لم يقدر اجتهاد فيمن يأخذ عنه . وهذا عليه اجماع الأمة فكان أبو حنيفة يقرئ الناس الفقه فاذا بلغ أحدهم رتبة الاجتهاد قال له هذا القول . أفترى ذلك عبثاً على من فعله ؟ أو على من اعتقد أن هذا ذم ؟ وما قلت عن الخطيب فهو أحسن الوجهين له ، لأنه إن كان يعرف هذا وقال هذا ، إنما

كان قصده الطعن على الأئمة جميعهم ، لأن هذه مسألة اجماع . الا تراه قال لأبي يوسف ولم يقل لغيره ، وذلك لعلمه بأبي يوسف وهذا دال على ما قلت ولو كان كما قال الخطيب لقال لم جميعاً ولم يقرى أحداً مذهبه .

وروى عن ابن رزق إلى عمر بن حفص بن غياث عن أبيه ( ص ۴۰۲ ) قال كنت أجلس إلى أبي حنيفة فأسمعه يسأل عن مسألة في اليوم الواحد فيفتي فيها بخمسة أقاويل ، فلما رأيت ذلك تركته وأقبلت على الحديث . هذا هو الفقه لأنه بوجه جميع الوجوه حتى يترجح عنده الحق فيتبعه . وقد روى عن أبي حنيفة أنه كان يتحدث في المسائل إلى أن سأله محمد بن الحسن فقال : ما تقول يا شيخ في رجل قال لامرأته إن كلمتك فأنت طالق ؟ إن كلمتك فأنت طالق إن كلمتك فأنت طالق . فقال ثم ماذا ؟ فقال محمد أنظر حيناً . فأطرق أبو حنيفة رأسه ثم رفعه . فقال : طلقت ثنتان . فقال أحسنت . فقال ما أدري أى قوله أوجع . أنظر حيناً أو أحسنت . قال فما كان أبو حنيفة بعد ذلك إذا سئل مسألة يرفع رأسه حتى يأتي بالجواب . وفقه معروف لا أحتاج أن أذكره فمن أراد أن يعرفه فليقف عليه وليتصفح ، فقد روى أن عالماً يهودياً كان بالبصرة فطلب الجامع الكبير ، فلما وقف عليه . قال : من بحث عن دينه مثل هذا ودقق مثل هذه المسائل ثم لم يدعها لنفسه وإنما نسبها إلى نبي أشهد أنه على الحق . فأسلم وهذا يعد من بركات محمد بن الحسن رحمه الله لما صنفه ، ومسائله معروفة فان من أراد أن يقرأه ويفهمه يحتاج أن يكون عالماً بارعاً بستة علوم ، أولها الكتاب العزيز ، والآثار ، والفقه ، والنحو ، واللغة ، والحساب . ومن لم يكن مجيداً بهذه العلوم لم يعرفه إلا تقليداً .

وروى عن الحسن بن أبي طالب إلى ابن المقرئ عن أبيه ( ص ۴۰۲ ) قال سمعت أبا حنيفة يقول : ما رأيت أفضل من عطاء ، وعامة ما أحدثكم به خطأ

هذا لا يثبت مثله عن أحد أن يقول أكثر ما أقوله خطأ ، فان قال أحد من العلماء مثل هذا انما يريد به التواضع وهذا الاحسن بالعالم لا سيما في الاجتهاديات فان العلماء لمجمعون على أن المجتهد ليس على الخطأ بيقين ، ولا على الصواب بيقين ولهذا صحيت الاجتهاديات وقد تقدم الجواب أيضاً .

وروى عن ابن رزق إلى وكيع ( ص ٤٠٢ س ٢١ ) عن أبي حنيفة أنه سمع عطاء - إن كان سمعه . هذا كلام لا يجاب عنه ، لأنني لم أفهم قوله سمع عطاء إن كان سمعه . وإن قصد ثلب أبي حنيفة في أنه يدعى أنه سمع من تابعي ولم يكن سمع منه ، فأبو حنيفة أدرك جماعة من الصحابة وعاصرهم ، ومولده يقضى ذلك فانه ولد سنة ثمانين وعاش إلى سنة خمسين ومائة ، فقد أمكن اللقاء لوجود جماعة من الصحابة في ذلك العصر . وقد جمع روايته في جزء أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري المقرئ وهذا الجزء سمعناه وروينا الأحاديث التي فيه عن سبعة ، أخبرنا به الشيخ الفقيه ضياء الدين أبو الخطاب عمر بن أيلك بن الاردغانسي الحنفي قراءة عليه بظاهر البيت المقدس بقراءة الخطيب بالمسجد الأقصى يومئذ في يوم الأحد الثاني والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وستمائة . قال أنبأنا القاضي نجم الدين أبو البركات محمد بن علي بن محمد الأنصاري البخاري - قراءة عليه بمدينة أسيوط من أصل سماعه في جمادى الاولى سنة إحدى وثمانين وخمس مائة - . قال أنبأنا القاضي الامام أبو الحسن مسعود بن الحسن البرزدي . قال أنبأنا الشيخ الامام أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد المقرئ الطبري قال : هذا ما روى الامام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطا بن يحيى ابن زيد بن ثابت الأنصاري التيمي - تيم الله - بن ثعلبة رحمه الله تعالى . توفي ببغداد سنة خمسين ومائة عن الصحابة رضي الله عنهم - أعني أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - فذكر أنس بن مالك وعبد الله بن جزء ووائله بن الاسقع

وجابر بن عبد الله وعبد الله بن أنيس وعبد الله بن أبي أوفى وعائشة بنت عَجْرَد  
وروى عن كل واحد منهم حديثاً مسنداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وأما لقيه  
للتابعين وسماعه منهم فقد قال ابن أبي حاتم في كتابه في حرف النون : النعمان بن  
ثابت أبو حنيفة روى عن عطاء وناقع وأبي جعفر محمد بن علي وقتادة وسماك بن  
حرب وحماد بن أبي سليمان . روى عنه هشيم وعبيد بن العوام ، وابن المبارك ،  
ووكيع وعبد الرزاق وأبو نعيم . فقد اندفع بهذا انكار الخطيب . وقوله عن أبي  
حنيفة أنه سمع عطاء إن كان سمعه ، فقد أثبت ابن أبي حاتم روايته عن عطاء  
وجماعه من التابعين .

وروى عن البرقاني إلى أبي محمد عبد الله بن أبي القاسم (ص ۴۰۳ س ۱)  
قال سمعت محمد بن حماد يقول : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت  
يا رسول الله ما تقول في النظر في كلام أبي حنيفة وأصحابه أنظر فيها وأعمل عليها ؟  
قال لا لا لا ثلاث مرات ، قلت فما تقول في النظر في حديثك وحديث أصحابك  
أنظر فيها وأعمل عليها ؟ قال نعم نعم نعم ثلاث مرات . ثم قلت يا رسول الله علمني  
دعاء أدعوه به ، فعلمني دعاء وقال لي ثلاث مرات فلما استيقظت أنسيته . فمن رأى  
النبي عليه السلام وسأله عن أى شيء يعمل بواسطة ؟ وأما حديث النبي عليه  
السلام وأصحابه فلا يردده أحد من علمائنا ، إنما الاختلاف في تفسيره وبيانه  
وصحة روايته ، ثم كيف أنسى الدعاء وحفظ شيئاً يتهم في الصدق فيه .

وروى عن محمد بن عبد الله الحناني إلى عبد الله بن المبارك (ص ۴۰۳ س ۸)  
قال : من نظر في كتاب الحيل لأبي حنيفة أحل ما حرم الله وحرم ما أحل الله .  
وروى عن محمد بن علي المقرئ إلى النضر بن شميل (ص ۴۰۳ س ۱۱)  
يقول في كتاب الحيل كذا وكذا مسألة كلها كفر . وحدث عن الأزهري إلى  
عبد الله بن المبارك (ص ۴۰۳ س ۱۵) يقول من كان عنده كتاب حيل أبي

حنيفة يستعمله أو يفتى به فقد بطل حجه وبانت منه امرأته . فقال مولى ابن المبارك : يا أبا عبد الرحمن ما أرى وضع كتاب الحيل إلا شيطان . فقال ابن المبارك الذى وضع كتاب الحيل أشر من الشيطان . وروى عن إبراهيم بن عمر البرمكى إلى أبي اسحاق ( ص ٤٠٣ س ٢٠ ) قال سمعت ابن المبارك يقول : من كان كتاب الحيل فى بيته يفتى به أو يعمل بما فيه فهو كافر بآنت امرأته وبطل حجه . فقيل له : إن فى هذا الكتاب اذا أرادت المرأة أن تختلع من زوجها ارتدت عن الاسلام حتى تبين ، ثم تراجع الاسلام ! فقال عبد الله : من وضع هذا فهو كافر بآنت منه امرأته وبطل حجه . فقال له خاقان المؤذن : ما وضعه إلا ابليس . فقال الذى وضعه عندى أبلس من ابليس .

نحن لا نحيل الجواب عن هذا على معدوم ، الكتاب حاضر فمن أراد أن يستبين فليفعل ؟ وأما قوله عن المرأة فقد أجمع المسلمون على أن الردة تفسخ النكاح وأما عند أبي حنيفة فانها اذا ارتدت عن الاسلام الى دين أهل الكتاب ان لحقت بدار الحرب انفسخ نكاحها عند حلولها بدار الحرب ، وان أقامت بدار الاسلام لم يفسخ نكاحها إلا بعد انقضاء العدة وهى على الردة ، وان ارتدت إلى الشرك انفسخ نكاحها فى الحال . وهذه ليست بمسألة اجتهاد بل هى مأخوذة عن النص بقوله تعالى ( ولا تكفوا المشركت حتى يؤمنن ) ولا فرق بين بقاء النكاح وبين انشائه . وقال تعالى ( وان فاتكم شئ من أزواجكم الى الكفار فعاقبتهم فآتوا الذين ذهبوا أزواجهم مثل ما أنفقوا ) ولهذا قلنا إنها لا تبين حتى تعتد أو تلحق بدار الحرب ، فانها اذا لحقت بدار الحرب زال عنها حكم الاسلام وجرى عليها حكم الكفر وحصلت بالبينونة فليس طعنه على أبي حنيفة وحده . وروى عن زكريا الى الحسين بن عبد الله النيسابورى ( ص ٤٠٤ س ٤ ) قال أشهد على عبد الله يعنى ابن المبارك شهادة يسألنى الله عنها انه قال لى : يا حسين قد

تركت كل شيء رويته عن أبي حنيفة فاستغفر الله وأتوب اليه . هذا التارك لكل ما رواه عن أبي حنيفة مع أن أبا حنيفة أحد المجتهدين على وجهين ، ان أراد بالترك ترك الرواية فمنه الى ربه ، وان أراد بالترك ترك المروي ، فلا يخلو هل تركه باجتهاد أظهر له أن الصحيح في خلافه فله حكم بقية المجتهدين ، وإن تركه عن غير اجتهاد فقد ترك الاسلام . والمنقول عن ابن المبارك أنه لم يزل على مذهب أبي حنيفة الى أن قبضه الله . وهذا يدل على خلاف ما نقل عنه الخطيب .

وقال زكريا سمعت عبدان وعلى بن شقيق كليهما (ص ۴۰۴ س ۷) يقولان : قال ابن المبارك كنت اذا أتيت مجلس سفیان فشئت أن تسمع كتاب الله سمعته وإن شئت أن تسمع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعتها وان شئت أن تسمع كلاما في الزهد سمعته . وأما مجلس لا أذكر أني سمعت فيه قط صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم فمجلس أبي حنيفة . وروى عن الخلال الى أبي داود سليمان ابن الأشعث السجستاني (ص ۴۰۴ س ۱۲) قال ابن المبارك : ما مجلس ما رأيت ذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم قط ولا يصلى عليه إلا مجلس أبي حنيفة . وما كنا نأتيه إلا خفية من سفیان الثوري . وروى عن أبي نصر احمد بن الحسين القاضي بالدينور الى هارون بن اسحاق (ص ۴۰۴ س ۱۶) . قال سمعت محمد بن عبد الوهاب القناد يقول : حضرت مجلس أبي حنيفة فرأيت مجلس لغولا وقار فيه و حضرت مجلس سفیان الثوري فكان الوقار والعلم والسكينة فيه فلزمته . وروى عن أبي بكر محمد بن عبدالله بن أبان التغلبي الهيتي الى يوسف الفريابي (ص ۴۰۵ س ۱-۳) يقول : كان سفیان ينهى عن النظر في رأى أبي حنيفة . قال : وسمعت محمد بن يوسف وسئل هل روى سفیان الثوري عن أبي حنيفة شيئا ؟ فقال : معاذ الله سمعت سفیان الثوري يقول : ربما استقبلني أبو حنيفة يسألني عن مسألة فأجيبه وأنا كاره وما سأله عن شيء قط . وروى عن القاضي أبي بكر محمد بن عمر الداودي

إلى محمد بن عبید الطنافسی (ص ۴۰۵ س ۷) يقول سمعت سفیان - وذكر عنده  
 أبو حنیفة - فقال : يتعسف الامور بغير علم ولا سنة . وحدث عن ابن رزق الى  
 ابن الجراح (ص ۴۰۵ س ۹) قال سمعت أبي يقول : ذكروا أبا حنیفة في مجلس  
 سفیان فكان يقول عوذوا بالله من شر النبطی اذا استعرب . أبو حنیفة رحمه الله  
 لم يكن نبطياً وإنما اختلف الناس في أنه هل كان مولی لبني زياد أو فارسياً ؟ وقد  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم : لو أن العلم مناط بالثريا لثالثه رجال من أبناء  
 فارس . ولا شك في أن قول النبي صلى الله عليه وسلم ارجح من قول ابن الجراح  
 وروى عن ابن رزق الى الفريابي (ص ۴۰۴ س ۲۰) قال سمعت الثوري ينهى  
 عن مجالسة أبي حنیفة وأصحاب الرأي . هذا سفیان رحمه الله قد روى الخطيب  
 عن جماعة عنه ذم أبي حنیفة والتحذير عنه ، وهذا الخبر الاخير يتضمن أنه نهى  
 عن مجالسة أصحاب الرأي جملة ، فهذا يدخل فيه مالك أيضاً والشافعي واحمد بن  
 حنبل . ولما قرئ ابن المبارك سفیان قال اذا أتيت مجلس سفیان ، إن شئت أن  
 تسمع كتاب الله سمعته ، وإن شئت أن تسمع آثار رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم سمعتها ، وإن شئت ان تسمع كلاماً في الزهد سمعته ، ولم يذكر له فقها . فهذا  
 يدل على أنه لم يكن فقيهاً واذا لم يكن فقيهاً لم يدخل في قوله تعالى ( إنما يخشى  
 الله من عباده العلماء ) ومن لم يخش الله قال ما شاء . وقوله ليس بحجة لأنه ليس  
 من الفقهاء وإنما يظن في كل صنف من كان منه . فان شاعراً اذا طعن في محدث  
 لا يلتفت الى قوله ، وكذلك ان طعن محدث في فقيه وإنما يكون قوله حجة اذا  
 كان يعرف ذلك العلم ، هذا اذا عرف أن سفیان لم يكن له غرض أو حيث عرف  
 غرضه بان طعن على جميع أصحاب الرأي فقوله متروك بالاجماع وسيأتي ما ذكر  
 عن سفیان وغيره بعد ان شاء الله تعالى .  
 وروى عن الأبار الى عبید الله بن عبد الرحمن (ص ۴۰۵ س ۱۲) سئل

قيس بن الربيع عن أبي حنيفة فقال : من أجهل الناس بما كان ، وأعلمهم بما لم يكن . وروى عن البرمكي الى حجاج ( ص ۴۰۵ س ۱۵ ) قال سألت قيس بن الربيع عن أبي حنيفة فقال : أنا من أعلم الناس به كان أعلم الناس بما لم يكن وأجهلهم بما كان . هذا قد روى عن قيس بن الربيع من وجهين أن أبا حنيفة كان من أجهل الناس بما كان وأعلمهم بما لم يكن ، هذا قد رد قول الله تعالى ( قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله ) قال فقد جعل أبا حنيفة يعلم ما لم يأت وجهه بما أتى وهذا رجل من الجاهلية يقول :

وأعلم ما في اليوم والامس قبله      ولكنني عن علم ما في غد عم  
وسمع النبي صلى الله عليه وسلم قوله فاستحسنه ولم يخطئه . فانظر رحمك الله  
لي رجل يريد أن يثاب أبا حنيفة فيدعي له علم الغيب ولا علم له بما قال . ثم إن الخطيب إما أن نقل مثل هذا ولم يعلم ما نقل أو لم يستح أن ينقل مثل هذا .  
وروى عن البرقاني ( ص ۴۰۵ س ۱۸ ) قال قال ابن ادريس : ائني لاشتهد  
من الدنيا أن يخرج من الكوفة . قول أبي حنيفة ، وشرب المسكر ، وقراءة حمزة  
هذا قد بلغه الله أمنيته ، فقد خرج من الكوفة قول أبي حنيفة وقراءة حمزة  
ولكنهما انتشرا في الأرض واستحسنهما الناس واشتغلا بهما ، وما ضره قوله .  
واعلم أن جميع أصحاب أبي حنيفة ومن قرأ بقراءة حمزة الى يومك هذا منهم من  
هو أعلم وأورع من هذا المتنى وأتقى لله .

وروى عن زكريا ( ص ۴۰۵ س ۲۰ ) قال سمعت محمد بن الوليد البصري  
قال : كنت قد تحفظت قول أبي حنيفة ، فبينما أنا يوما عند أبي عاصم فدرست  
عليه شيئا من مسائل أبي حنيفة فقال ما أحسن حفظك ولكن ما دعاك الى أن  
تحفظ شيئا تحتاج أن تتوب الى الله منه ؟ أتراه يريد يتوب من العلم بكتاب  
الله وسنة رسوله واتباع الصحابة ، وإذا تاب عن هذا فبأى شيء كان يريد يتعلق  
( ۷ - رد )



أم تراه لم يقف على الجامع الكبير وحده حتى يعلمه ما يتوب عنه . وأنا إذا كررت مسألة من مسائله لتعلم ما يطرد عليه .

قال أبو حنيفة : إذا قال الرجل لامرأته إن دخلت الدار فانت طالق و طالق و طالق إن كلمت زيدا . فدخلت الدار ، وقع عليها تطليقتان ، وإن كلمت زيدا وقع عليها تطليقة . قال الله عز وجل ( ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ) . فقد اجمع الناس على أن الختم للقلوب ، والاسماع ، والغشاوة للبصر . فابو حنيفة استخرج من هذه الآية هذه المسألة فجعل قوله إن دخلت الدار فانت طالق و طالق ، ثم ابتداء و طالق إن كلمت زيدا . فجاء بها على نسق الآية . فانظروا وقف على هذه الآية من انسان ولم يستخرج منها شيئا . وقد بينت في أول كتابي من جنس هذه المسألة ما يستدل به على ان من تاب عن مثل هذا كفر .

وروى عن ابن رزق الى مصعب بن خازجة بن مصعب ( ص ۴۰۶ س ۲ ) قال سمعت حمادا يقول - في مسجد الجامع - وما علم أبي حنيفة ؟ علمه أحدث من خضاب لحيتي هذه .

وروى عن أبي بكر احمد بن علي بن عبد الله الزجاجي الى سفيان بن سعيد وشريك والحسن بن صالح ( ص ۴۰۶ س ۶ ) قالوا : أدركنا أبا حنيفة وما يعرف بشيء من الفقه ، ما نعرفه الا بالخصومات . لا يشك احد ان كل انسان محدث وفي حال صغره لا يوصف بالعلم ، ومعرفة بالعلم محدثة ولا يكون العلم قديما الا الله تعالى وحده . وانه لم يؤت العلم وهو صبي سوى يحيى . ومع هذا فعله كان محدثا ، ومن ادعى العلم القديم فقد كفر . فهذا شكر أبا حنيفة وهو يظن أنه يثلبه .

وروى عن الحسن بن أبي طالب الى المزني ( ص ۴۰۶ س ۱۰ ) قال سمعت الشافعي يقول : ناظر أبو حنيفة رجلا فكان يرفع صوته في مناظرته إياه ، فوقف

عليه رجل فقال الرجل لأبي حنيفة : أخطأت . فقال أبو حنيفة للرجل تعرف المسألة ما هي ؟ قال لا ، قال فكيف تعرف أنني أخطأت ؟ قال أعرفك اذا كان لك الحجة ترفق بصاحبك ، واذا كانت عليك تشغب وتجلب .

اذا كان الغائب لا يعرف المسألة فقله وتركه سواء لانه معترف بالجهل ، وأجهل منه من يعتقد أن هذا مما يطمئن به على الأئمة .

وروى عن البرقاني الى أبي العباس السراج ( ص ۴۰۶ س ۱۵ ) قال سمعت أبا قدامة يقول سمعت سلمة بن سليمان قال قال رجل لابن المبارك : كان أبو حنيفة مجتهداً ؟ قال : ما كان بخليق لذلك ، كان يصبح نشيطاً في الخوض إلى الظهر ، ومن الظهر إلى العصر ، ومن العصر إلى المغرب ، ومن المغرب إلى العشاء فتى كان مجتهداً ؟ قال وسمعت أبا قدامة يقول سمعت سلمة بن سليمان يقول قال رجل لابن المبارك : أكان أبو حنيفة عالماً ؟ قال لا ، ما كان بخليق لذلك ، ترك عطاء وأقبل على أبي العطوف .

هذا لا يجاب عن مثله ، لانه قال من عنده شيئاً خالفه الناس كلهم . لأن الناس رجالان ، إما صاحب لأبي حنيفة وإما مخالف له ، فاما أصحابه فلا يشك أحد أنهم يكذبون من قال هذا ، وأما مخالفوه فهم أصحاب مالك والشافعي . فاما مالك فقد . قال : رأيت رجلاً لو أراد أن يقيم الدليل على أن هذه السارية من ذهب لا قامه . والشافعي يقول : الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة . وقد ذكرت عن الخطيب أنه قال في تاريخه : إن ابن المبارك لم يزل على مذهب أبي حنيفة إلى أن مات . فكيف يقول انسان مثل هذا ويعمل بقوله ؟ .

وروى عن الازهرى الى ابراهيم بن راشد الادمي ( ص ۴۰۶ س ۲۲ ) قال سمعت أبا ربيعة محمد بن عوف يقول سمعت حماد بن سلمة يكنى أبا حنيفة أبا حنيفة وروى عن ابن رزق الى حنبل بن اسحاق ( ص ۴۰۷ س ۲ ) قال سمعت

الحمدى يقول لأبى حنيفة - اذا كناه - أبو حنيفة ، لا يكفى عن ذلك ، ويظهره  
فى المسجد الحرام فى حلقته والناس حوله .

أما هذا القول فيريد مثله أن يجيبه ، لأن مثل هذا لا يذكره إلا من لا  
خلاق له . قال الله تعالى ( ولا تنابدوا باللقاب ) فمن خالف القرآن فقد كفر ،  
وهذا قد خالف القرآن أفترى قوله يصير حجة ؟ فلو أن الخطيب يريد الانصاف  
لكان يجعل الذم لجماد بن سلمة والحمدى لأنهما خالفا الكتاب العزيز وعملا  
بضد ما جاء فيه .

وروى عن العتيق الى زكريا بن يحيى الحلواتى (ص ۴۰۷ س ۵) قال سمعت  
محمد بن بشار العبدي بن داراً يقول : قلما كان عبد الرحمن بن مهدي يذكر أبا  
حنيفة إلا قال : كان بينه وبين الحق حجاب .

وروى عن ابن الفضل الى يعقوب عن محمد بن بشار (ص ۴۰۷ س ۱۰)  
قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : بين أبي حنيفة وبين الحق حجاب .  
وروى عن البرقاني الى محمد بن علي الحافظ (ص ۴۰۷ س ۷) قال قيل  
لبندار - وأنا أسمع - أسمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول كان بين أبي حنيفة  
وبين الحق حجاب ؟ فقال : نعم قد قاله لى . قال الله تعالى ( ولو كنت أعلم الغيب  
لاستكثر من الخير ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لتختصمون الى ولعل  
بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له بنحو ما أسمع ، فمن قضيت له  
بشيء من ذلك فأنما أقطع له قطعة من النار » فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه  
وسلم لم يعلم الغيب ، فكيف عرف عبد الرحمن بن مهدي أن بين أبي حنيفة وبين  
الحق حجاباً ؟ .

وروى عن ابن رزق الى الوليد بن عتبة (ص ۴۰۷ س ۱۲) قال سمعت  
مؤمل بن اسماعيل . قال قال عمر بن قيس : من أراد الحق فليأت الكوفة فلينظر

ما قال أبو حنیفة وأصحابه فليخالفهم . وروى عن بشرى بن عبد الله الرومى الى أبى الجواب (ص ۴۰۷ س ۱۸ - ۲۰) . قال قال لى عمار بن زريق : خالف أبا حنیفة فانك تصيب . وقال بشرى : فانك اذا خالفته أصبت . وروى عن ابن الفضل الى عمار بن زريق قال إذا سئلت عن شئ فلم يكن عندك شئ فانظر ما قال أبو حنیفة فخالفه فانك تصيب . وروى عن البرقانی الى الحسين بن إدريس (ص ۴۰۸ س ۱) . قال قال ابن عمار : اذا شككت فى شئ نظرت الى ما قال أبو حنیفة فخالفته كان هو الحق - أو قال البركة - فى خلافه .

قال أبو حنیفة وأصحابه : إن الله تعالى واحد أحداً شريك له ولا شئ يشبهه قديم بلا ابتداء ، دائم بلا انتهاء ، لا يفنى ولا يبيد ، ولا يكون إلا ما يريد . وإن النبى صلى الله عليه وسلم حق ، والساعة حق ، وإن القرآن كلام الله منه بدأ واليه يعود بلا كيفية شها ، وإن الجنة والنار مخلوقتان لا يفنيان أبداً ، وإن الله يبعث من فى القبور . أفترى من خالفهم فى هذا يكون حاله ؟ ۱ ؟

وروى عن عبد الله بن يحيى السكرى الى سفيان بن عيينة (ص ۴۰۸ س ۴) قال قال مساور الوراق :

إذا ما أهل رأى حاورونا	بآبدة من الفتوى طريقه
أتيناكم بمقياس صحيح	صليب من طراز أبى حنیفه
إذا سمع الفقيه بها وعاما	وأثبتها بحبر فى صحيفه

فاجابه بعضهم يقول :

إذا ذوالرأى خاصم عن قياس	وجاء ببدعة هنة سخيفه
أتيناه بقول الله فيها	وآيات محبرة شريفه
فكم من فرج محصنة عفيف	أحل حرامها بأبى حنیفه

فكان أبو حنیفة اذا رأى مساور الوراق أوسع له وقال هاهنا ، هاهنا .

وروى عن ابن رزق الى أبي صالح هذبة بن عبد الوهاب المروزي (ص ۴۰۸  
س ۱۴) . قال : قدم علينا شقيق البلخي فجعل يطرى أبا حنيفة ، فقيل له لا تطر  
أبا حنيفة بمرو فانهم لا يهتمونك . قال شقيق أليس قد قال مساور الوراق :

إذا ما الناس يوما قايسونا      بأبدة من الفتوى طريفه

أتيناهم بمقياس تليد      طريف من طراز أبي حنيفة

فقالوا له أما سمعت ما أجابوه ؟ قال أجل .

إذا ذوالرأي خاصم في قياس      وجاء ببدعة هنة سخفيه

أتيناهم بقول الله فيها      وآثار مبرزة شريفه

فكم من فرج محصنة عفيف      أحل حرامها بأبي حنيفة

وروى عن ابن زرق الى عبد الكريم (ص ۴۰۹ س ۱) قال سمعت يحيى

ابن أيوب قال حدثنا صاحب لنا ثقة . قال : كنت جالسا عند أبي بكر بن عياش

فجاء اسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة فسلم وجلس ، فقال أبو بكر من هذا ؟ قال أنا

سماعيل يا أبا بكر . قال فضرب أبو بكر على ركبته اسماعيل ثم قال : كم من فرج

حرام أباحه جدك ! .

لا شك في أنه كان حراماً فاحله بما أحله به الله ورسوله ، وهذه كتب أبي

حنيفة غير مدحوضة ولا مستورة . وقد ذكرت غير مرة أصول مذهب أبي حنيفة

وانها من كتاب الله ، فان لم يجد فن سنة رسول الله ، فان اختلفت الاحاديث

رجح ما رجحته الصحابة ، فان لم يجد اجتهد في التوفيق بينهما ما أمكن . فان لم

يمكن قاس واجتهد برأيه ولم يخرج عن قول النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه .

وهذا مذكور في عدة مواضع ، أفترى الخطيب يعتقد أن الفرج يكون حلالاً من

أول ما يخلق ؟ ومن لا يعرف مثل هذا كيف يجوز له الحديث . وانما الفرج يكون

حراماً فيحل ، ويكون حلالاً فيحرم . وهذا ما جاء في الكتاب والسنة .

وحدث عن أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد الى أبي معمر (ص ۴۰۹ س ۸) قال قال أبو بكر بن عياش : يقولون إن أبا حنيفة ضرب على القضاء ، إنما ضرب على أن يكون عريفاً على طرز حاكاة الخزازين .

هذا إن صح عن ابن عياش فإنا ذكره ابن عياش وحده والناس على خلافه ولاكنى أجيبه ، وإن كان ضرب أيضاً على أن يكون عريفاً فلم يفعل فهو كذلك أيضاً لأنه تجنب الولاية ، فسواء القضاء وغيره لأن النبي صلى الله عليه وسلم يقول « العرفاء في النار » والدليل على خلاف قوله ، أنهم استعملوا أبا يوسف على القضاء وهو تلميذ أبي حنيفة ، فلو فعل أبو حنيفة [ ورضى أن ] يلي لما ولوا غلامه .

وروى عن ابن رزق الى اسود بن سالم يقول ( ص ۴۰۹ س ۶ ) قال أبو بكر بن عياش سود الله وجهه أبي حنيفة . هذا من الجميع خطأ ، رجل دعا على أبي حنيفة أي شيء كان في هذا حتى ينقله ، فان مثل هذا لا ينبغي أن يذكره أحد لأنه ما أتى عن أبي حنيفة بشيء ينكره عالم ، وإنما سفه فنقل الخطيب سفه فلو أن كل من دعى عليه كان منكوتاً<sup>(۱)</sup> لما سلم احد من الناس كافة .

وروى عن الحسن بن علي بن عبد الله المقرئ الى محمد بن حفص الدوري ( ص ۴۰۹ س ۱۲ ) قال سمعت أبا عبيد يقول : كنت جالساً مع الأسود بن سالم في مسجد الجامع بالرصافة ، فتذاكروا مسألة فقلت إن أبا حنيفة يقول فيها كيت وكيت ، فقال لي الاسود : تذكر أبا حنيفة في المسجد ؟ فلم يكلمني حتى مات . الجواب عن هذا كما تقدم ، وأيضا فان ذكر الكفار في القرآن ، وهو كلام الله الذي لا تصح الصلاة إلا به ، وأي شيء كان في هذا مما ينقل ويجعل قدحاً في أبي حنيفة ؟ وأيضا قد فعل محرماً لأن النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يحمل المؤمن أن يهجر أخاه فوق ثلاث ، يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا ، وخيرهما

(۱) في القاموس : النكات الطعان في الناس .

الذى يبدأ بالسلام ، فهذا الخبر لم يفت الخطيب ، وإنما قصد رده والطمع فيه  
لا فى أبى حنيفة .

وروى عن محمد بن احمد بن يعقوب الى محمد بن عبد الوهاب ( ص ۴۰۹ )  
س ۱۶ ) يقول قلت لعل بن عثمان : أبو حنيفة حجة ؟ فقال : لا للدين ولا للدنيا .  
قد أجمع الناس على خلاف قول هذا القائل ، وليس ابن عثمان باعلم من  
جميع أصحاب أبى حنيفة ولا مثل واحد منهم ، فكيف ينقل عنه مثل هذا ؟ وقد  
تقدم الجواب عنه مع غيره .

وروى عن أبى حازم الى محمد بن جعفر الاسامى ( ص ۴۰۹ س ۲۰ ) قال :  
كان أبو حنيفة يتهم شيطان الطاق بالرجعة ، وكان شيطان الطاق يتهم أبى حنيفة  
بالتناسخ فخرج أبو حنيفة يوماً الى السوق فاستقبله شيطان الطاق ومعه ثوب يريد  
بيعه ، فقال له أبو حنيفة أتبيع هذا الثوب الى رجوع على ؟ فقال : إن أعطيتنى  
كفيلاً أنك لا تمسخ قرداً بعنك . فهت أبو حنيفة .

وقال : لما مات جعفر بن محمد التقي هو وأبو حنيفة فقال له أبو حنيفة أما إمامك  
فقد مات : فقال له شيطان الطاق : أما إمامك فمن المنظرين الى يوم الوقت المعلوم .  
قد تقدم القول فيما مضى أن أبى حنيفة وأصحابه على غير هذا المذهب فكيف  
كان يليق بالخطيب أن يقول هذا المحفوظ ويحيل على رجل يخالفه أصحاب أبى  
حنيفة كلهم ، ثم إن شيطان الطاق كان رافضياً وقد كان يسب كبار الصحابة ،  
فلأبى حنيفة رضى الله عنه أسوة بابى بكر وعمر رضى الله عنهما ، والحمد لله الذى  
بين لك صحة ما ذكرت من أن الخطيب لم يكن غرضه الرد على أبى حنيفة ، وإنما  
أراد الرد على النبى عليه الصلاة وأفضل السلام وأصحابه ، فلذلك رجح قول من  
يبغض الصحابة ويسبهم .

وحدث عن أبى نعيم الحافظ الى جبر - وهو محمد بن عصام بن يزيد الاصبهاني -

(ص ۴۱۰ س ۶) يقول سمعت سفيان الثوري يقول : أبو حنيفة ضال مضل .  
قد تقدم الجواب عن مثل هذا في أمر الحميدي وعبد الرحمن ، وكذلك سفيان  
إن كان يدعى علم الغيب ، والا فمن أين له هذا ؟ فان كان من قول أبي حنيفة  
كان بينه ، فان أقوال أبي حنيفة أظهر من الشمس .

وروى عن إبراهيم بن محمد بن سليمان المؤدب الى رجاء السندی (ص ۴۱۰  
س ۹) قال قال عبد الله بن إدريس : أما أبو حنيفة فضال مضل ، وأما أبو يوسف  
ففسق من الفساق . قد تقدم الجواب عن هذا في الخبر الذي قبله .

وروى عن أيوب الى يزيد بن هارون (ص ۴۱۰ س ۱۱) يقول ما رأيت  
قوما أشبه بالنصارى من أصحاب أبي حنيفة . أتري النصارى على غير شكل بنى  
آدم ، والا فأي شيء شبههم بالنصارى . ومثل هذا لا يذكر فان الله تعالى خالق كل  
شيء ومع هذا فلا يقال خالق الكلب . ولا شك أن الجميع خلقه الله ، ومن  
ينكر هذا لا يكون مسلماً .

وروى عن أحمد بن محمد العتيق والحسن بن جعفر السهامي والحسن بن  
علي الجوهري الى محمد بن عبد الله بن الحكم (ص ۴۱۰ س ۱۵) قال قال لي  
محمد بن إدريس الشافعي : نظرت في كتب لأصحاب أبي حنيفة فاذا فيها مائة  
وثلاثون ورقة ، فعددت منها ثمانين ورقة خلاف الكتاب والسنة . قال أبو محمد :  
لان الاصل كان خطأ فصارت الفروع ماضية على الخطأ . وقال ابن أبي حاتم حدثني  
الربيع بن سليمان المرادي قال سمعت الشافعي يقول : أبو حنيفة يضع أول المسألة  
خطأ ثم يقيس الكتاب كله عليها . وقال أيضا حدثنا أبي حدثنا هارون بن سعيد  
الايلي قال سمعت الشافعي يقول : ما أعلم أحداً وضع الكتب أدل على عوار قوله  
من أبي حنيفة .

أما أصول أبي حنيفة رضى الله عنه فمروقة لا يقدر أحد أن يطمئن فيها ،



فانه اذا بنى أصلاً على باب من الأبواب لم يخالفه أبداً . مثال ذلك أن الشك لا يزال اليقين عند أبي حنيفة رحمه الله ، مثاله إذا أكل الرجل في شهر رمضان وهو يرى أنه لم يصبح وكان قد أصبح فعليه القضاء ولا كفارة عليه ، ولو أكل وهو يرى أنه قد دخل الليل ثم تبين أنه نهار فعليه القضاء والكفارة ، لأنه عسك بالأصل . ومثاله إن العصير لا يصير خمرًا حتى يغلى ويقذف بالزبد ويشتد ويسكر فاذا حمض الخمر ادنى الحمض لا يصير خمرًا حتى يشتد حمضه فينخلل بيقين ومثاله رجل توضأ ثم شك في الحدث فهو على وضوئه ، ورجل شك في الوضوء يجب عليه الوضوء لأنه على الأصل ، وهذا في الأصول التي بنى عليها . أما على القول فالشافعي وأصحابه منذ كانوا وإلى هذه السنة التي تكلمنا فيها - وهي سنة إحدى وعشرين وستمائة لهجرة النبي صلى الله عليه وسلم - لا يقدرون على بيان ما نقل عنه الخطيب . وجوابي للخطيب ، وإنما عندي أن الشافعي نقل عنه من حمد أبي حنيفة ما لا ينقل إلا عن يعرف الفضل ويعرف به .

وروى عن ابن رزق إلى أحمد بن سنان بن أسد القطان (ص ۴۱۰ س ۲۲) قال سمعت الشافعي يقول: ما شئت رأي أبي حنيفة إلا بخيط السحارة بعد كذا فيجىء أخضر ، وبعد كذا فيجىء أصفر . وهذا القول لا يحسن أن ينقل عن الشافعي لأنه لا ينقله عنه إلا من يريد الطعن والتشنيع عليه ، لأن مثل هذا المثل لا يتمثل به إلا الصبيان .

وحدث عن البرقاني إلى المروزي أبو بكر أحمد بن الحجاج (ص ۴۱۱ س ۴) قال سألت أبا عبد الله - وهو أحمد بن حنبل - عن أبي حنيفة وعمرو بن عبيد . قال : أبو حنيفة أشد على المسلمين من عمرو بن عبيد لأن له أصحاباً . إن صح هذا الخبر وكان الأمر على ما ذكر فكلامهم له الأصحاب ، فاما أصحاب أبي حنيفة فليس فيهم من يقول : إن الله شبع جالس على العرش والعرش لا يسمه .

أترى من يقول هذا القول لا يعرف أن من خلق السموات والأرض قادر على أن يخلق له ما يسعه ؟ ۱ .

وروى عن طلحة بن علي الكتاني الى الاثرم (ص ۴۱۱س ۷) قال رأيت أبا عبد الله مراراً يعيب أبا حنيفة ومذهبه ، ويحكي الشيء من قوله على الانكار والتعجب . أنا أصدق هذا لأن أصحاب احمد الى يومنا هذا لم يفهم أحد منهم الجامع الكبير ، ولا عرف ما فيه ، ومتى وقف عليه فلا شك أنه ينكره فخل عنك باقي كتب أصحاب أبي حنيفة .

وروى عن بشرى بن عبد الله الرومي الى أبي بكر الأثرم (ص ۴۱۱س ۱۰) قال أخبرنا أبو عبد الله يباب في العقيقة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث مسندة ، وعن أصحابه ، وعن التابعين ، ثم قال وقال أبو حنيفة : هو من عمل الجاهلية . ويتبسم كالتعجب . أما هذا القول فلا ينكره على أبي حنيفة إلا من لا يعرف أمور الشرع ، فان العقيقة والطهور وغيرها كان من شريعة ابراهيم ثم استمر ذلك في الجاهلية حتى جاء النبي صلى الله عليه وسلم وأمر به ، وبهذا جاء الكتاب العزيز ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ) يعنى التوراة . ونحن نعمل بذلك . وقد جاء شيء من عمل الجاهلية لم يكن مذهباً لابراهيم عليه السلام وعمل به النبي صلى الله عليه وسلم وهو البدنة .

وروى عن محمد بن عبد الملك القرشي الى محمد بن يوسف البيكندي (ص ۴۱۱س ۱۵) يقول : قيل لاحمد بن حنبل قول أبي حنيفة الطلاق قبل النكاح ؟ فقال مسكين أبو حنيفة كأنه لم يكن من العراق ، كأنه لم يكن من العلم بشيء ، قد جاء فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن الصحابة ، وعن نيف وعشرين من التابعين ، مثل سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب وعطاء وطاوس وعكرمة . كيف يجترئ أن يقول تطلق ؟ .

هذا خلاف مذهب أبي حنيفة ، لان مذهبه أنه يقول لا طلاق إلا في ملك  
أو مضافا الى ملك ، أو في علقه من علائق الملك . وجميع أصحاب أبي حنيفة على  
ما ذكرت . وأما من نقل عن رجل فقها لم يكن من مذهبه ويقول إنه مذهبه ،  
ما نعلم كل أحد أنه يتقول عليه ومن علم أنه كاذب كيف يصدق قوله في الاخبار  
عنه أو عن غيره ؟ .

وروى عن ابن رزق الى مهني بن يحيى ( ص ۴۱۱ س ۲۱ ) قال سمعت  
احمد بن حنبل يقول : ما قول أبي حنيفة والبعر عندي الا سواء .  
لا يشك أحد أن احمد بن حنبل بعد مذهب أبي حنيفة ، والمسائل التي هي  
[ من ] قول أبي حنيفة وعمل بها احمد كيف حكاه فيها ؟ هل هي داخله في الجملة  
أو خارجه عنها ؟ فان قال داخله فيها فقد خالف قوله بلا شك وصار بهذا كافرا  
لانه يرى الخطأ ويتبعه ، وإن قال لا فقد خالف قوله وناقض الحكم ، ومثل هذا  
لا يصح عن احمد بن حنبل لان أدنى درجات احمد أن يعرف ما ذكرت ، فان  
احمد ولد بعد [ وفاة ] أبي حنيفة بأربع عشرة سنة .

وروى عن البرقاني إلى محمد بن روح ( ص ۴۱۲ س ۲ ) قال سمعت احمد  
ابن حنبل يقول : لو أن رجلا ولى القضاء ثم حكم برأى أبي حنيفة ، ثم سئلت عنه  
لأيت أن أرد أحكامه . إن كان احمد يرى رد أحكام الحكم فرما ، وإن كان  
غير ذلك فلا يجوز له . لان الصحابة كلهم على خلاف هذا ، فان عليا رضی الله  
عنه ولى شريحا وكان يرى خلاف رأى شريح ، وكذلك أكثر الخلفاء الراشدين  
ولوا قضاة يرون خلاف رأيهم وإن كان احمد يخالف جميع الصحابة فهذا عجيب .  
وروى عن الحسن بن أبي طالب الى خالد بن يزيد بن أبي مالك ( ص ۴۱۲  
س ۶ ) أنه قال : أحل أبو حنيفة الزنا ، وأحل الربا ، وأهدر الدماء . فسأله رجل  
ما تفسير هذا ؟ فقال أما تحليل الربا فقال درهم وجوزة بدرهمين نسيئة لا بأس به

وأما الدماء فقال لو أن رجلاً ضرب رجلاً بحجر عظيم فقتله كان على العاقلة ديته ثم تكلم في شيء من النحوق لم يحسنه ، ثم قال لو ضربه بأبا قبيس كان على العاقلة وأما تحليل الزنا فقال لو أن رجلاً وامرأة أصيبا في بيت وهما معروفان الابوين فقالت المرأة هو زوجي ، وقال هو هي امرأتي ، لم اعرض لهما . قال أبو الحسن النجاد : في هذا ابطال الشرائع والاحكام .

أما جوزة ودرهم بدرهمين نسيئة فان هذا لم يرو عن أبي حنيفة ولا يصح في مذهبه النسيئة خاصة ، بل الذي روى عن أبي حنيفة اذا اشترى سيفاً وعليه حلية فضة لا يخلص الا تضرب بدراهم نقداً ، فان كان الثمن بقدر الحلية أو أقل لم يصح البيع ، وان كان الثمن أكثر من الحلية صح . لان الحلية بوزنها والفضل في مقابلة السيف ، وهذا اذا كان يداً بيد . قال ولو باع ابريق فضة وزنه عشرة دراهم بعشرين درهما لصح يداً بيد . فان أعطاه غيره دراهم واقتربا صح في النصف وبطل في النصف ، وهذا خلاف ما حكاه الخطيب . وأما الدماء فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرو عنه القصاص في الحجر ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « ادروا الحدود بالشبهات » وقال « ألا ان قتيل شبه العمدة قتيل السوط والعصا مائة من الابل مائة من الابل » . ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بين العصا الكبيرة والصغيرة ، ولا يستحق كل واحدة اسماً غير العصا . ولم يوجب الا الدية بهذا . وأما أبا قبيس فقد تقدم الجواب عنه . وأما الزنا فاذا جاء واحد الى كل واحد من امرأة ورجل فقالا نحن زوجان بأى طريق يفرق بينهما أو يعترض عليهما ، لان كل واحد منهما يدعى أمراً حلالاً . ولو فتح هذا الباب لكان الانسان كل يوم ، بل في كل ساعة يشهد على نفسه وعلى زوجته أنهما زوجان ، وهذا لم يقل به أحد من الأئمة وفيه من الحرج مالا يخفى على أحد .

وروى عن ابراهيم بن عمر البرمكي الى محمد بن أيوب بن المعافى البرزاز

(ص ۱۳۴ س ۲) قال سمعت ابراهيم الحربي يقول : وضع أبو حنيفة أشياء في العلم مضع الماء احسن منها ، وعرضت يوماً شيئاً من مسائله على احمد بن حنبل فجعل يتعجب منها ، ثم قال كأنه هو يبتدىء الاسلام .

أما جواب احمد بن حنبل عن مثل هذا فقدم تقدم ، ولو كان الامر كما ذكر لبين المسائل حتى يعرف السامع أن الحق مع من وضعها أو مع من عابها .

وروى عن البرقاني الى عبد الله بن محمد بن سيار الفرهياني (ص ۱۲۴ س ۱۴) قال سمعت القاسم بن عبد الملك أبا عثمان يقول سمعت أبا مسهر يقول : كانت الأئمة تلعن أبا فلان على هذا المنبر ، وأشار الى منبر دمشق . قال الفرهياني : وهو أبو حنيفة . أتري باي شيء استدل الفرهياني على أن المراد بابي فلان أبو حنيفة ، حتى كأن الكنى والكنائيات اختصت به دون غيره . ومع هذا فان أبا حنيفة لم يلعن على منبر دمشق ، وأما الذي ذكره فلم يتعرض اليه الا من وجب قتاله ، وإذا كان لأبي حنيفة أسوة بمن ذكره فما نريد شرفاً أكثر من ذلك .

وروى عن الخلال الى العباس بن عبد الله الترقفي (ص ۱۲۴ س ۱۸) قال سمعت الفريابي يقول : كنا في مجلس سعيد بن عبد العزيز بدمشق ، فقال رجل رأيت فيما يرى النائم كأن النبي صلى الله عليه وسلم قد دخل من باب الشرقي يعني باب المسجد ، ومعه أبو بكر وعمر - وذكر غير واحد من الصحابة - وفي القوم رجل وسخ الثياب ، رث الهيئة فقال تدرى من ذا ؟ قلت لا ، قال هذا أبو حنيفة ، هذا ممن أعين بعقله على الفجور . فقال له سعيد : أنا أشهد أنك صادق لولا أنك رأيت هذا ، لم تكن تحسن تقول هذا .

ليت شعري أي شيء في هذا القول مما يصعب على ابله الناس اذا اراد الاختلاق أن يقوله ، ثم ومن لا يحسن أن يقول مثل هذا في اليقظة كيف يحتاج بقوله في المنام ؟ وليت شعري من كان هذا الرجل الرائي للمنام الذي قيست رؤياه

برؤیا یوسف الصدیق ، مع أن رؤیا یوسف لم تحمل علی ظاهرها لانها أولت لانه لم یسجد له الشمس والقمر والکواکب الأحد عشر فی البقظة كما رآها ساجدة له فی المنام ، ومع هذا فیکفی أبا حنیفة شرفاً دخوله المسجد مع النبی صلی الله علیه وسلم وأصحابه مقارناً لابی بکر وعمر ، ولو کان الامر كما ذکرنا لما صحب النبی صلی الله علیه وسلم الی المسجد ، هذا إن صدق اقترأوها لوجدنا به بهتا وهما مستیقظان أکان احد ینصدقهما فکیف ینصدقهما فی المنام ؟ وقد اجمع الناس علی أن الرؤیا لا تفسر علی ظاهرها ، ولو کان الامر كذلك لما احتیج الی المفسرین لان نص القرآن العزیز حکایة عن یوسف لما قال له الرائی ( إنی أرائی أحمل فوق رأسی خبزاً تأکل الطیر منه ) إنه یصلب فتأکل الطیر من رأسه ، وأین الخبز من الصلب ، وأین الخبز من رأسه ؟ وفی قول الملك ( إنی أری سبع بقرات سمان یا کلهن سبع عجاف ، قال تزرعون سبع سنین ) ثم قال ( ثم یأتی من بعد ذلك سبع شداد ) وأین البقرة من السنة ، فقد أول المعبرون البكاء بالفرح ، والموت بطول العمر ، وأشیاء كثيرة بما یضادها . فعلی هذا یكون وسخ أثواب أبی حنیفة ورثاة هیئته نظافة وطهارة .

وحدث عن أبی الفتح محمد بن المظفر بن ابراهیم الخلیط الی علی بن حرب ( ص ۴۱۳ س ۴ ) قال سمعت محمد بن عامر الطائی - وكان خیراً - یقول : رأیت فی المنام کان الناس مجتمعون علی درج مسجد دمشق ، اذ خرج شیخ ملبب بشیخ ، فقال : أیها الناس إن هذا قد بدل دین محمد صلی الله علیه وسلم . فقلت لرجل الی جانبي من هذان الشیخان ؟ فقال : هذا أبو بکر الصدیق ملبب بأبی حنیفة .

أما حدیثهم عن أبی حنیفة فی المنام فلا حجة فیہ ، لا سیما ممن لوطن فیہ فی البقظة لم یقدح ذلك فیہ ، لانهم لیسوا من أهل العلم . والوطن فی مثله ولیس

فی مثل هذا فائدة إلا ما ذكرناه عن الخطيب من قصد التشنيع والنكير والتعصب وقد تقدم الكلام عن ذلك .

وروى عن القاضي أبي العلاء محمد بن علي الواسطي الى طريف بن عبد الله (ص ۴۱۳ س ۹) قال سمعت ابن أبي شيبة - وذكر أبا حنيفة - فقال : أراه كان يهودياً . قد أجمع الناس على أنه من كفر مسلماً فهو كافر ، ولا شبهة عند أئمة الأمصار أن أبا حنيفة مسلم ، ومن كفر مسلماً فقد كفر . لا يعد بقوله ، ولقد كان هذا القول بالقدح في ابن أبي شيبة أولى منه في أبي حنيفة لولا حيف الخطيب وحدث عن ابن رزق الى محمد بن المهلب السرخسي (ص ۴۱۳ س ۱۵) عن علي بن جرير . قال : كنت في الكوفة فقدمت البصرة وبها ابن المبارك ، فقال لي كيف تركت الناس ؟ قال قلت قوما بالكوفة يزعمون أن أبا حنيفة أعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال قلت اتخذوك في الكفر إماماً ؟ قال فبكي حتى ابتلت لحيتي . هذا كلام غير مفهوم فيجيب عنه ، ولو أراد قائله أن يقول ما يسمع الجواب عنه لتكلم بما يفهم ، ومع هذا قد تقدم القول عن ابن المبارك وأنه ما زال على مذهب أبي حنيفة الى أن مات برواية الخطيب عنه .

وروى عن محمد بن علي المقرئ الى علي بن جرير الأبيوردی (ص ۴۱۳ س ۲۱) قال قدمت علي ابن المبارك فقال له رجل : إن رجلين تماريا عندنا في مسألة فقال أحدهما قال أبو حنيفة . وقال الآخر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كان أبو حنيفة أعلم بالقضاء . فقال ابن المبارك : أعد علي ، فأعاد عليه فقال : كفر كفر . قلت بك كفروا . وبك اتخذوا الكفر إماماً . قال ولم ؟ قلت بروايتك عن أبي حنيفة . قال أستغفر الله من رواياتك عن أبي حنيفة .

أول ما نقول إن هذا القول من ذلك الرجل لا يتعلق بابي حنيفة ، فيكون قدحاً فيه ، ثم نقول كيف ينصور أن يستغفر الله من رواياته عن أبي حنيفة رجل

لم يزل على مذهب أبي حنيفة الى أن مات .

وحدث عن الحسن بن أبي طالب الى الحميدى ( ص ۴۱۴ س ۶ ) قال سمعت ابن المبارك يقول : صليت وراء أبي حنيفة صلاة وفي نفسى منها شيء . قال وسمعت ابن المبارك يقول : كتبت عن أبي حنيفة أربع مائة حديث اذا رجعت الى العراق إن شاء الله محوتها .

أما قوله إن في نفسه شيئاً من تلك الصلاة فلا يعلم الغيب إلا الله ، ما يدري أى شيء هو الذى كان في نفسه ، وأما الاحاديث التى رواها عن أبي حنيفة فان كانت من أقوال أبي حنيفة فينبغى أن يبينها لنجيب عما أنكره ، وإن لم تكن من أقوال أبي حنيفة فليس الطعن في ذلك على أبي حنيفة .

وحدث عن ابراهيم بن محمد بن سليمان المؤدب الى ابراهيم بن شماس ( ص ۴۱۴ س ۱۰ ) يقول : كنت مع ابن المبارك بالثغر فقال : إن رجعت من هذه لأخرجن أبا حنيفة من كتبي .

وروى عن العتيقى الى ابراهيم بن شماس ( ص ۴۱۴ س ۱۳ ) قال سمعت ابن المبارك يقول : اضربوا على حديث أبي حنيفة . وروى عن عبید الله بن عمر الواعظ الى الحسن بن الربيع . ( ص ۴۱۴ س ۱۶ ) قال : ضرب ابن المبارك على حديث أبي حنيفة قبل أن يموت بايام يسيرة . قال الخطيب كذا رواه لنا وأظنه عن عبد الله بن احمد عن أبي بكر الأعين نفسه والله أعلم .

الجواب عن هذه الحكايات الثلاث : إن قول ابن المبارك لا يعتد به في مثل أبي حنيفة لأن أبا حنيفة كان مجتهداً وابن المبارك من كوادن<sup>(۱)</sup> المتفقهة ، ثم قد تقدم القول أن ابن المبارك مات وهو على مذهب أبي حنيفة . ثم إن الخطيب بحمد الله قد شك في رواية الحكاية الثالثة الذين جعلهم ثبتاً . وروى عن محمد

(۱) فى القاموس : الكمدانة المهجنة ، والكودن والكودنى الفرس المهجين .



ابن احمد بن يعقوب الى محمد بن علي بن حسن بن شقيق (ص ۴۱۴ س ۲۱) يقول سمعت أبي يقول سمعت عبد الله بن المبارك يقول : لحديث واحد من حديث الزهري أحب الى من جميع كلام أبي حنيفة . إن كان الحديث الذي يحدته الزهري عن النبي صلى عليه وسلم فكل المسلمين يقولون هذا ويعتقدونه ، بل يعتقدون أن لفظة واحدة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم خير من كل ما تكلم به الخلق ، إلا أن يظن أن في المسلمين من لا يعتقد هذا فكافأته عن يظن به ذلك على الله ، وإن كان الحديث من كلام الزهري فما اعتد أحد بكلام الزهري ولا عمل به ، ولا نعرف مذهباً يقال له مذهب الزهري .

وروى عن ابن دوما الى علي بن اسحاق الترمذي ( ص ۴۱۵ س ۲ ) قال قال ابن المبارك : كان أبو حنيفة يتباً في الحديث . هذا بالمدح أشبه منه بالذم فإن الناس قد قالوا درة يتيمة اذا كانت معدومة المثل ، وهذا اللفظ متداول للمدح لا نعلم أحداً قال بخلافه ، وقيل يقيم دهره ، وفريد عصره . وإنما فهم الخطيب قصر عن ادراك ما لا يفهمه عوام الناس . وحدث عن البرقاني الى عبد الله بن احمد بن شبيوه ( ص ۴۱۵ س ۴ ) قال سمعت أبا وهب يقول سمعت عبد الله بن المبارك يقول : كان أبو حنيفة يتباً في الحديث . الجواب عن هذا كالجواب عما تقدمه .

وحدث عن علي بن محمد بن عبد الله المعدل الى أبي قطن ( ص ۴۱۵ س ۷ ) قال حدثنا أبو حنيفة - وكان زمناً في الحديث - الزمانة لا نعرفها إلا في الاعضاء وأما العلم فلا يوصف من يتعانه إلا بالجهل أو المعرفة ، ولا يشك أحد في فقه أبي حنيفة . وأما أبو قطن فلا يعرف له قول يرجع اليه . وروى عن محمد بن الحسين الازرق الى أبي غسان ( ص ۴۱۵ س ۹ ) قال ذكرت للحسن بن صالح رجلاً قد كان جالساً أبا حنيفة من النخع . فقال : لو كان أخذ من فقه النخع كان خيراً له .

أنظروا عن تأخذون؟ النخع إنما هي قبيلة من اليمن وليست بقرية ، فالنظروا الى رجل لا يعرف النخع هل هي قبيلة أو قرية ، ثم يأخذ بالاخذ عنها ، ثم يحتاج بقوله ويجعل ثبتا يقدح به في الأئمة . مع إن هذا الحسن بن صالح لم يكن من الفقهاء فيعرف الفقه ، إنما كان يحمل كتب الحديث .

وروى عن عبد الله بن يحيى السكري والحسن بن أبي بكر ومحمد بن عمر النرسي الى مؤمل بن اسماعيل (ص ۴۱۵ س ۱۳) قال سألت سفيان بن عيينة قلت يا أبا محمد تحفظ عن أبي حنيفة شيئاً؟ قال لا ، ولا نعمة عين . ليس يضر أبا حنيفة ولا يقدح فيه كون سفيان لا يحفظ عنه ، فقد حفظ عنه من هو خير من سفيان . مع أن الخطيب ذكر في تاريخه أن سفيان روى عنه ، فلا ندري على أي قولي الخطيب نعتمد . على أن الذين حفظوا عن أبي حنيفة اعتمد بأقوالهم الناس واعتمدوا على مذاهبهم ، وسفيان بحمد الله لم يعتمد أحد على مذهبه .

وروى عن البرمكي الى ابن نمير (ص ۴۱۵ س ۱۸) قال : أدركت الناس وما يكتبون الحديث عن أبي حنيفة فكيف الرأي؟ هذا ابن نمير لم يعرف أنه من الفقهاء أصلاً ولا من المحدثين الاعتباريين المعتد بأقوالهم ، ومع هذا فلوم يكتب الرأي عن أبي حنيفة ويحفظ ويتداول كيف كان يبقى مذهبه الى زماننا بعد موته ومن تاريخ موته الى تأليف هذا الكتاب أربعائة واحدى وسبعون سنة . ويكفي هذا في الدلالة على بطلان قول ابن نمير . وروى عن العتيقي الى حماد بن زيد (ص ۴۱۵ س ۲۱) قال سمعت الحجاج بن أرطاة يقول : ومن أبو حنيفة؟ ومن يأخذ عن أبي حنيفة؟ وما أبو حنيفة! أما قوله من أبو حنيفة فهو النعمان بن ثابت وأما قوله من يأخذ عنه فمن وفقه الله للتفقه في دينه ، وقد أخذ عنه أهل اليمن أجمع ، وأهل الهند والسند ، وأهل غزنة ، وجبال الغور ، وأهل ما وراء النهر كلهم ، وأهل خراسان - إلا بعض أهل نيسابور وما حولها فانهم شافعية - وعامة

أهل العراق ، وبلد الروم بأسرهم ، وأكثر أهل الشام ، وفلسطين ، ومصر ، وما برح أصحاب أبي حنيفة قضاة الاسلام في دار السلام التي هي قبة الاسلام الى هلم . وأما ما هو فأنسان شرفه الله بالعلم والعمل ، فكان علمه وعمله لا يرجح أحدهما على الآخر ، ولم يمانله أحد فيهما ولا قارنه . وأما علمه فباق الى الآن لا يحتاج من عنده أدنى معرفة الى طلب الدليل على عظمه ، وأما عمله فمن جملته أنه أقام - على ما اشتهر عنه من الجرم الغفير الموثوق برواياتهم - أربعين سنة يصوم النهار ويقوم الليل . لم يرو عنه أنه رؤى بالليل نائماً . وكان يصلي الصبح في المسجد جماعة ثم يعطى ظهره المحراب ويقعد يطارح الناس الفقه وينكلم في العلم الى أن يؤذن للظهر ، ثم يقوم فيتركع ويصلي الظهر ، فاذا فرغ من صلاته أعطى ظهره القبلة وفعل كذلك الى العصر ، ثم يصلي العصر ويفعل كذلك الى أن يؤذن المغرب ، ثم يصلي المغرب ثم يفعل كذلك الى أن يؤذن العشاء فيصلبها ثم يقوم الى بيته فيفطر ثم يجدد وضوءه ، ثم يعود الى المسجد فيختم القرآن في ركعتين من العشاء الى الفجر فكان هذا دأبه أربعين سنة . وكان في القرن الذين أثنى النبي عليه الصلاة والسلام عليه بلا خلاف لانه من القرن الثاني . ثم لم يكن من عامة الناس بل كان من خواصهم في أحكام القرآن والسنة والدين ، وكان من خيار أهل عصره . وعلوم أن من كان في الدرجة الثانية وقد فاق أهلها فليس له منزلة إلا الدرجة الأولى . قال الله تعالى ( ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا ) فقد بين الله تعالى أن من أطاع الله ورسوله فقد لحق بالنبيين والصديقين والشهداء والصالحين فحقيق أن يلحقه لكونه من صالحى أهل قرنه بالقرن الاول . وروى عن البرقاني الى يحيى (ص ۱۶۴س ۲) هو ابن سعيد القطان - وذكر عنده أبو حنيفة - قالوا كيف كان حديثه ؟ قال : لم يكن بصاحب حديث . هذا

لا یصح فان الناس قد رووا عنه ، ولولا الاطالة لذكرت كل من روى عنه لأن ذلك موجود في السکتب وقد ذکر الخطیب فی التاریخ أنه روى عن جماعة ، وروى عنه جماعة . وحدث عن الخلال الى محمد بن حماد المقرئ ( ص ۴۱۶ س ۵ ) قال وسألت یحیی بن معین عن أبی حنیفة . فقال : وایش كان عند أبی حنیفة من الحدیث حتى تسأل عنه ؟ كتب الحدیث التي رويت عنه مشهورة لا یحتاج الى ذكرها لاشتهارها . وروى عن الحسن بن الحسن بن المنذر القاضی والحسن بن أبی بكر البرزازی الى ابراهیم بن اسحاق الحربی ( ص ۴۱۶ س ۸ ) قال سمعت احمد بن حنبل - وسئل عن مالك - فقال : حدیث صحیح ورأى ضعيف وسئل عن الاوزاعی فقال : حدیث ضعيف ورأى ضعيف . وسئل عن أبی حنیفة فقال : لا رأی ولا حدیث . وسئل عن الشافعی فقال . حدیث صحیح ورأى صحیح . هذا لا یكاد یصح عن احمد بن حنبل ، وإن صح فلا اعتداد به لأنه اذا جعل رأی الشافعی صحیحا وخالفه كفر . ولا شك أن احمد یخالف الشافعی فی كثير من الأقوال . وحدث عن احمد بن علی البادا الى أبی بكر بن شاذان ( ص ۴۱۶ س ۱۲ ) قال قال لی أبو بكر بن أبی داود : جميع ما روى أبو حنیفة من الحدیث مائة وخمسين حدیثاً ، أخطأ - أو قال غلط - فی نصفها . هذا القائل كان ینبغی له أن يذكر الاحادیث و یبین ما أخطأ فيه بزعمه حتى نجیبه عن ذلك إن قدرنا .

وروى عن ابن دوما الى ابراهیم بن سعید ( ص ۴۱۶ س ۱۵ ) قال سمعت أبا أسامة یقول : مر رجل علی رقبة فقال من ابن أقبلت ؟ قال من عند أبی حنیفة قال یمكنك من رأی ما مضت ، وترجع الى أهلك بغير ثقة . وروى عن ابن زرق الى الحمیدی ( ص ۴۱۶ س ۱۹ ) قال قال سفیان : كنت جالسا عند رقبة ابن مصقلة فرأى جماعة منجلین ، فقال من ابن ؟ قالوا من عند أبی حنیفة ، فقال

رقبة يمكنهم من رأى ما مضفوا وينقلبون الى أهليهم بغير ثقة . هذان القولان لم نفهم معناهما ، ولو فهمنا ذلك لاجبنا . وأما قوله بغير ثقة فليس كذلك باجماع من يعتد بقوله ، ويرجع الى مذهبه من الناس . وروى عن العتيق الى يحيى بن سعيد ( ص ۴۱۷ س ۱ ) قال سمعت شعبة يقول : كف من تراب خير من أبى حنيفة . هذا القول مخالف لقول الله تعالى ، وقول نبيه صلى الله عليه وسلم ، فان الله تعالى يقول ( ولقد كرمتنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً ) فمن سؤال عن يعقل ، وليس من خلق الله من يعقل سوى الملائكة والجن والانس ، وأقل درجات أبى حنيفة أن يكون من بنى آدم لا ينازع فى ذلك من له لب ، بل كان من أكبر العلماء . والاجماع على أن العلماء أفضل من خواص الملائكة ، وبهذه الآية استدل على ذلك لانهم لو فضلوا على الجن لم يكن تفضيلاً على الكثير ، لان تفضيل جنس من ثلاثة أجناس على جنس منها لا يكون تفضيلاً على الكثير إن لم يفضل على الجنين الآخرى . فلزم أن يفضلوا على الملائكة والجن عملاً بالنص . والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : « حرمة المؤمن عند الله خير مما طلعت عليه الشمس » وهذا قد جعل كفاً من تراب خيراً من أبى حنيفة . فهذا الرد ليس لأبى حنيفة فيه حديث . وحدث عن البرمكى الى عبد الرحمن بن مهدى ( ص ۴۱۷ س ۴ ) قال سألت سفيان عن حديث عاصم فى المرتدة فقال : أما من ثقة فلا ، كان برويه أبو حنيفة . قال أبو عبد الله : والحديث كان برويه أبو حنيفة عن عاصم عن أبى رزين عن ابن عباس فى المرأة اذا ارتدت ، قال تجلس ولا تقتل . وحدث عن عبید الله بن عمر الواعظ الى منصور بن سلمة الخزاعى ( ص ۴۱۷ س ۹ ) قال سمعت أبا بكر بن عياش - وذكر حديث عاصم - فقال : والله ما سمعه أبو حنيفة قط . هذا الحديث لم يذكره أبو حنيفة فيكون الجواب عنه ، وإنما هكذا مذهبه

أنها تحبس ، والتعلق بنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء مطلقا بقوله « نهيت عن قتل النساء » وبقوله « ما بالها قتلت ولم تقاتل » والنهي اذا ورد مطلقا عمل به إلا أن يأتي أمر آخر يقيده فانه يعمل به . فانها اذا قتلت قتلت . ولكن بنص آخر وهو أنه القصاص . وحدث عن علي بن احمد الرزاز الى مؤمل ( ص ۴۱۷ س ۱۱ ) قال ذكروا أبا حنيفة عند سفیان الثوري فقال : غير ثقة ولا مأمون غير ثقة ولا مأمون . الجواب عن هذا يأتي عند ذكر الرواة .

وحدث عن محمد بن عمر بن بكير المقرئ الى المؤمل ( ص ۴۱۷ س ۱۴ ) مثله . وحدث عن أبي سعيد بن حسويه الى الاشجعي ( ص ۴۱۷ س ۱۷ ) مثله . هذه الاخبار إن صححت عن سفیان فقد رد عليه أكثر أهل الاسلام وعدوه مخطئا في ذلك . وحدث عن البرقاني الى محمد بن كثير العبدى ( ص ۴۱۷ س ۲۰ ) يقول : كنت عند سفیان الثوري فذكر حديثا ، فقال رجل حدثني فلان بغير هذا فقال من هو ؟ فقال أبو حنيفة . قال أحلتني على غير ملي . وحدث عن محمد بن الحسين بن محمد المتوفى الى محمد بن كثير العبدى الى سفیان الثوري ( ص ۴۱۸ س ۲ ) قال رأيت ، وسأله رجل عن مسألة فافتاه فيها ، فقال له الرجل إن فيها أثرا ، فقال عن ؟ فقال عن أبي حنيفة . قال أحلتني على غير ملي . أما قوله غير ملي فليس بصحيح فلا شك أن أبا حنيفة أول من وضع المسائل ، وأقرأ الفقه . والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : « حسن السؤال نصف العلم » فقد حصل له نصف العلم بالسؤال ، ثم أجاب عن المسائل فحصل له نصف العلم بالاجابة ، ثم وافقه اناس وخالفه آخرون فحولف في ربع الأمر فحصل له ثلاثة أرباع العلم بغير منازعة ، ومثل هذا لا يكون غير ملي . ثم وإن عني بقوله غير ملي أن أبا حنيفة لا يكون مليئا بحديث واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم فهذا أيضا يقطع كل أحد ببطلانه ، فان الصبيان لا يتصرون عن مثل هذا فكيف أبو حنيفة ؟ وحدث

عن رضوان الى أبي سلمة الفقيه (ص ۱۸ ۴س ۶) يقول سمعت عبد الرزاق يقول ما كتبت عن أبي حنيفة إلا لأكثر به رجالي : وكان يروى عنه نيفا وعشرين حديثاً. هذا قال لأكثر به رجالي . وهذا أكبر غرض المحدثين فانهم لا يحفظون الاحاديث كما يحفظ الفقهاء المسائل والمقرئون القرآن . ولا غرضهم إلا ما ذكر من جميع من يروون عنه ، فأى شيء في هذا مما يقدح في أبي حنيفة ؟ وان كان هذا القدر قادحاً فهو في جميع من يروى عنه من المشايخ . وحدث عن علي بن احمد ابن عمر المقرئ الى عبد الله بن احمد بن حنبل (ص ۱۸ ۴س ۹) قال سألت أبي عن الرجل يريد أن يسأل عن الشيء من أمر دينه مما يبتلى به من الأيمان في الطلاق وغيره ، وفي مصره من أصحاب الرأي ، ومن أصحاب الحديث لا يحفظون ولا يعرفون الحديث الضعيف ولا الاسناد القوي . فلن يسأل ؟ لأصحاب الرأي أول هؤلاء ؟ - أعني أصحاب الحديث - على ما كان من قلة معرفتهم . قال : يسأل أصحاب الحديث ، ولا يسأل أصحاب الرأي ، ضعيف الحديث خير من رأى أبي حنيفة . هذا لا يكاد يصح عن احمد بن حنبل رضي الله عنه لانه من أصحاب الرأي ، فكيف يفضل أصحاب الحديث مع وصفه لهم بقلة المعرفة والحفظ على أصحاب الرأي - وهو منهم - . فان ثبت عنه ذلك فهو إما مخالف لرأيه ، أو لحديث معاذ : ومن رأى الحق في جهة واتبع غيرها كان مخطئاً . وحدث عن العتيقي الى عبد الله بن احمد (ص ۱۸ ۴س ۱۶) قال سمعت أبي يقول : حديث أبي حنيفة ضعيف ، ورأيه ضعيف . وحدث عن العتيقي أيضاً الى احمد بن الحسن الترمذي (ص ۱۸ ۴س ۲۰) قال سمعت احمد بن حنبل يقول : كان أبو حنيفة يكذب لم يقل العتيقي - كان - .

أبو حنيفة رحمه الله ما كان يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً في الأحكام والدين وبخالفه ، بل إن كان الحديث صحيحاً عمل به ، وإن كان ضعيفاً

وتم حديث آخر صحيح يشبهه عمل بهما ، ومن صح عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث ولم يعمل به كان مخطئاً ، وهذا لم ينقل عن أبي حنيفة كما نقل عن احمد ومالك فانهما روي أحاديث وخالفها . وحدث عن القاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله المطيري الى عباس بن محمد الدوري ( ص ۱۹۴ س ۱ ) قال سمعت يحيى بن معين يقول : - وقال له رجل - أبو حنيفة كذاب . قال : أبو حنيفة انبل من أن يكذب ، كان صدوقاً إلا أن في حديثه ما في حديث الشيوخ أنظر الى الخطيب اعتقد أن هذا مما يذم به أبو حنيفة ، فهل للمحدثين وللجميع العلماء الا الشيوخ ؟ وحدث عن عبيد الله بن عمر الواعظ الى جعفر بن أبي عثمان ( ص ۱۹۴ س ۴ ) قال سمعت يحيى - وسألته عن أبي يوسف وأبي حنيفة - فقال كان أبو يوسف أوثق منه في الحديث . قلت فكان أبو حنيفة يكذب ؟ قال كان انبل في نفسه من أن يكذب . من لا يكذب كيف يكون غيره أوثق منه ؟ مع أن أبا يوسف رحمه الله لم يكن له شيء الا من أبي حنيفة ، وقد تقدم قول أبي يوسف بقول أبي حنيفة في حكاية خاك بسر . وروى عن البرقاني عن محمد بن العباس الخزاز الى احمد بن محمد بن القاسم بن محرز ( ص ۱۹۴ س ۸ ) قال سمعت يحيى بن معين يقول : كان أبو حنيفة لا بأس به وكان لا يكذب . وسمعت يحيى يقول مرة أخرى : أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق ولم يتهم بالكذب . ولقد ضرب به ابن هبيرة على القضاء فإني أن يكون قاضياً . هذا يحيى بن معين قد رددت أقواله في أبي حنيفة رضي الله عنه وتناقضت فان ثبتت عنه هذه الطرق المروية كلها فلا اعتبار بقوله ، لانه قد ثبت عنه قول الشيء وضده ، ولا بد أن يكون في أحدها مبطالا . واذا بطل في أحد القولين لم يصدق في الآخر .

وحدث عن العتيقي الى نصر بن محمد البغدادي ( ص ۱۹۴ س ۱۳ ) يقول سمعت يحيى بن معين يقول : كان محمد بن الحسن كذاباً وكان جهمياً . وكان أبو



حنيفة جهيميا ولم يكن كذابا . أصحاب أبي حنيفة أكثر من أن يحصوا في عصر من الاعصار ، وما ثبت عن أحد منهم مذهب الجهمية بل هم مجتمعون على أن الصلاة خلف الجهمي لا تجوز ، وهؤلاء ثبتت بعشرة منهم خبر التواتر . والذي نقل عن يحيى بن معين إنما نقله الواحد عن الواحد ، وإذا قيس بمثل هذين في الاخبار النبوية رجح التواتر على الآحاد . وحدث عن ابن رزق الى محمد بن سعد العوفي (ص ۱۹۴س ۱۶) يقول سمعت يحيى بن معين يقول : كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظ ، ولا يحدث بما لا يحفظ . هذا هو مذهب أبي حنيفة وأصحابه أنه لا يجوز أن يروى حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما سمعه وحفظه من حين سمعه الى حين أداه . وحدث عن التنوخي الى احمد بن الصلت الحماني (ص ۱۹۴س ۱۹) قال سمعت يحيى بن معين - وهو يسأل عن أبي حنيفة ثقة هو في الحديث ؟ - قال : نعم ثقة ثقة ، كان والله أروع من أن يكذب ، وهو أجل قدراً من ذلك . وهذا الخبر عن أبي حنيفة إنما أوردناه في هذا الموضوع لأنه جاء في هذا الباب وليس منه وإنما أوردناه لسياق الكلام . وسيأتي الجواب عن هذا وعمّا تقدم من صفات أبي حنيفة ومدحه فيما بعد . وحدث عن الصيرى الى احمد بن عطية (ص ۱۹۴س ۲۲) قال سئل يحيى بن معين هل حدث سفيان عن أبي حنيفة ؟ قال نعم ، كان أبو حنيفة ثقة صدوقاً في الحديث والفقہ ، مأموناً على دين الله عز وجل .

قلت : ( يعني الخطيب ) احمد بن الصلت هو احمد بن عطية وكان غير ثقة ، وسيأتي حديث احمد مع بقية الرواة فيما بعد إن شاء الله .

وحدث عن ابن رزق الى محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ص ۲۰۴س ۳) قال سمعت يحيى بن معين - وسئل عن أبي حنيفة - فقال : كان يضعف في الحديث . وحدث عن احمد بن عبد الله الاعمالي الى احمد بن سعد بن أبي مريم (ص ۲۰۴س ۲۰)

س ۶) . قال : وسألته — یعنی یحییٰ بن معین — عن أبي حنيفة فقال : لا تكتب حديثه .

هذا القول لا يلتفت الناس اليه ، قد كتب حديثه ورأيه وسار في الآفاق واجمع الناس على أئمة أربعة أبو حنيفة منهم . وما أخذ أحد بقول يحيى ولا بروايته . وأخبر عن علي بن محمد المالكي الى عبد الله بن علي بن عبد الله المديني (ص ۲۰، س ۹) قال : وسألته — یعنی أباه — عن أبي حنيفة صاحب الرأي فضعفه جداً وقال لو كان بين يدي ما سألته عن شيء . وروى خمسين حديثاً خطأ فيها . كان الواجب أن يذكر الأحاديث ويبين خطأ أبي حنيفة فيها هل هو من الطرق أو من الرأي الذي رآه فيها ، وأما أن يقول خمسين حديثاً من غير ذكرها وتبيين الخطأ فيها فهذا من دلائل التحامل والافتراء ، والمعجب من اقتصاره على خمسين حديثاً . وحدث عن عبد الله بن يحيى السكري الى ابن الغلابي (ص ۲۰، س ۱۲) قال : أبو حنيفة ضعيف .

هذه دعوى مجهولة ، هل أراد ضعيف الجسم ، أو ضعيف القلب ، أو ضعيف الفقه أو ضعيف الحديث . كان يريد أن يبين في أي شيء هو ضعيف ، وإن كان يعني الحديث — وهو الأقرب — فكان يلزمه أن يبين الأحاديث التي ضعفه فيها ويبين وجه ضعفه وإلا ربما يكون الضعف من فهم القادح ، وإلا فقد روى عن أبي حنيفة جماعة كثيرة كل واحد منهم أجل قدراً منه . وحدث عن ابن الفضل الى أبي حفص عمرو بن علي (ص ۲۰، س ۱۴) قال : وأبو حنيفة النعمان بن ثابت صاحب الرأي ليس بالحافظ مضطرب الحديث . واهى الحديث ، وصاحب هوى . هذا كان يحتاج الى تبين ما ادعاه وإثبات طريقه وذكر الأحاديث التي كان فيها مضطرباً واهياً متهاوياً فان مثل هذا لا يثبت إلا بمثل هذه الشرائط . وحدث عن عبد العزيز بن أحمد الكتاني الى ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني

( ص ۴۲۰ س ۱۸ ) قال : أبو حنيفة لا يقنع بمحدثه ولا برأيه . أما الحديث فقد ذكرته وذكرت أنه كان يجب ذكر الاحاديث التي لم يقنع به فيها ولم كان ؟ وأما الرأي فقد أجمع أهل العصر على أربعة منهم أبو حنيفة ، وهذا ابراهيم لا يكاد يعرفه إلا آحاد المحدثين فمن أجمعت الأئمة على أنه أحد الأئمة الاربعة المجمع عليهم لا يقدح فيه قول من لا يعرفه إلا بعض المحدثين . ورأى أبي حنيفة أكثر من أن نخصيه في كتاب . وحدث عن أبي عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدي أخبرنا أبو بكر محمد بن احمد بن يعقوب بن شيبه حدثنا جدي ( ص ۴۲۰ س ۲ ) . قال : أبو حنيفة النعمان بن ثابت صدوق ضعيف الحديث . وهذا أيضا كما قدمنا من الأمر أنه قال شيئاً وضده ، الذي يكون صدوق كيف يكون ضعيف الحديث ، ومن يكون ضعيف الحديث كيف يكون صدوقاً .

وحدث عن أبي حازم العبدوي قال سمعت محمد بن عبد الله الجوزي يقول قرئ على مكى بن عبدان وأنا أسمع ( ص ۴۲۰ س ۲۲ ) قيل له سمعت مسلم بن الحجاج يقول : أبو حنيفة النعمان بن ثابت صاحب الرأي مضطرب الحديث ، ليس له كبير حديث صحيح ؟ هذه أيضا دعوى مجهولة الا أن يشرح الاحاديث ويبين وجه الاضطراب كما بينا القول . وحدث عن البرقاني الى عبد الكريم بن احمد بن شعيب النسائي عن أبيه ( ص ۴۲۱ س ۳ ) قال : أبو حنيفة النعمان بن ثابت كوفي ليس بالقوى في الحديث . والجواب عن هذا كما تقدم . وحدث عن القاضي أبي العلاء محمد بن علي الواسطي الى الهيثم بن عدي ( ص ۴۲۱ س ۶ ) قال : وأبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي - تيم بن ثعلبة - مولى لهم توفي ببغداد سنة خمسين ومائة .

هذا ان كان أراد أن يبين النسب فالنسب قد اختلف فيه وهو معروف ، وان كان أراد أن يبين كونه مولى فنحن نجيب على تقدير صحة قوله فنقول قال

الله عز وجل ( إن أكرمكم عند الله أتقاكم ) وقال تعالى ( فاذا نفخ في الصور فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون ) . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة » وقال : « الناس كاسنان المشط » وكونه مولى ان صح ذلك لا يقدح في دينه ولا في علمه . وحدث عن القاضي أبي بكر احمد بن الحسن الخرشى الى أبي عاصم ( ص ۴۲۳ س ۴ ) قال سمعت سفیان الثوري - بمكة - وقيل له مات أبو حنيفة فقال : الحمد لله الذي عافانا مما ابتلى به كثيرا من الناس . وحدث عن أبي سعيد محمد بن موسى الصيرفي الى مسدد ( ص ۴۲۳ س ۷ ) قال سمعت أبا عاصم يقول ذكر عند سفیان موت أبي حنيفة فما سمعته يقول رحمه الله ولا شيئا . قال : الحمد لله الذي عافانا مما ابتلاه به .

هذا قد بين أن سفیان كازله غرض مع أبي حنيفة حتى أنه لما مات لم يترحم عليه مع كونه من أهل القبلة بلا شك . وقال : الحمد لله الذي عافانا مما ابتلاه به فان كان حمد الله على كونه عافاه من الموت الذي ابتلاه به فقد أخطأ فان الله لا يعافى أحداً منه ولو كان ذلك لكان في حق النبي صلى الله عليه وسلم . وقد قال له ( إنك ميت وإنهم ميتون ) وان كان حمد الله على أنه عافاه من بلاء ابتلاه به أبا حنيفة دونه فكان ينبغي أن يبينه . وحدث عن محمد بن عمر بن بكير المقرئ الى عبد الله بن مسعود الهروي ( ص ۴۲۳ س ۱۱ ) قال سمعت عبد الصمد بن حسان يقول : لما مات أبو حنيفة قال لي سفیان الثوري اذهب الى ابراهيم بن طهمان فبشره أن فتان هذه الأمة قد مات ، فذهبت اليه فوجدته قائلاً فرجعت الى سفیان . فقلت له إنه قائم ، قال اذهب فصيح به إن فتان هذه الأمة قد مات .

قلت : ( يعني الخطيب ) أراد الثوري أن يغم ابراهيم بوفاة أبي حنيفة لأنه كان على مذهبه في الارجاء .

هذا غير صحيح لأن أصحاب أبي حنيفة كلهم على غير ذلك وإذا جمع الناس على أمر وخالفهم واحد لم يلتفت إلى قوله ولم يصدق في دعواه ، حتى أن الصلاة عند أصحاب أبي حنيفة خلف المرجئة لا تجوز . وحدث عن ابن الفضل إلى علي بن المديني (ص ۲۳ ۴س ۱۷) قال قال لي بشر بن أبي الأزهر النيسابوري رأيت في المنام جنازة عليها ثوب أسود وحولها قسيسين ، فقلت جنازة من هذه ؟ فقالوا : جنازة أبي حنيفة ، حدثت به أبا يوسف فقال لا تحدث به أحداً .

قد علمت وفقك الله بما تقدم من هذه الأقوال تعصب الخطيب وما ذكرت فيه في نفسه وإن مثله لا يقبل قوله إذا روى عن يقول في البيضة فكيف بالرواية عن يقول إنه رأى في المنام ، ولكني أجيب عن ذلك أيضاً لأن لكل كلام جواباً وقد يكون الكلام خطأ ويسمى كلاماً ، وأنا أذكر الجواب من الكتاب والسنة وإن كنت قد ذكرته فيما تقدم . أما الكتاب العزيز فقوله تعالى : ( إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ) فلم يكن ذلك في البيضة . وإنما كان إخوته النجوم وأباه وخالته القمران ، هذا مع كونه نبي ابن نبي وقوله ( إني أرى سبع بقرات سماں يأكلهن سبع عجاف ) فاولت البقر بالسنين وأين هذا من هذا ، وقوله عز وجل : ( ودخل معه السجن فتيان قال أحدهما إني أراى أعصر خمراً وقال الآخر إني أراى أحمل فوق رأى خبزاً تأكل الطير منه ) وأجمع المفسرون على أن هذه الرؤيا ما كانت وأنها افتعلها كذبا ولما أولها يوسف الصديق لم يؤولها على ظاهر لفظها بل أول العاصر على أنه يسقى ربه خمراً ولم يكن للسقى ولا لب الرأى ذكر في الرؤيا ، وأول لحامل الخبز أنه يصلب فتأكل الطير من رأسه وأين هذا من هذا لو لا التأويل ، فإن كان راوى هذه الرؤيا صادقا فيما زعم فالتأويل على ضد ما روى ، وأما السنة فإن النبي صلى الله عليه وسلم رويت عنه تأويلات كثيرة على خلاف ظاهر لفظ الرؤيا ، وكان إذا

أصبح يقول « من رأى منكم الليلة رؤيا » ثم يؤوله أو يقول لأبي بكر الصديق رضي الله عنه ما ترى فيه ولا يتوقف على أن يجعله على ظاهره وكان المفسر مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم . فكيف يصدق بشر بن أبي الازهر ويحمل منامه على ظاهره من غير تأويل .

هذا آخر ما ذكره الخطيب في ترجمة أبي حنيفة رحمه الله وقد أجنبناه بما تيسر لنا من الأجوبة ونحن الآن ذاكرون ان شاء الله أحوال الرجال الذين روى عنهم هذه الحكايات التي أوردناها في تاريخه وكاشفون أسماءهم من كتابه التاريخ وناقولون ما ذكره عنهم وما ذكره غيره من أئمة الحديث في حالهم .

فأول من روى عنه هذه الحكايات وكيع بن الجراح . قال : الخطيب في تاريخه في ترجمة وكيع ( جلد ۱۳ رقم ۷۳۳۲ ) أجاز لنا إبراهيم بن مخلد حدثنا مكرم بن أحمد القاضي . ثم أنبأنا الصيمري قراءة أنبأنا عمر بن إبراهيم المقرئ أنبا مكرم ثنا علي بن الحسين بن حبان عن أبيه قال سمعت يحيى بن معين قال : ما رأيت أفضل من وكيع بن الجراح ، قيل له ولا ابن المبارك ؟ قال قد كان لابن المبارك فضل ولكن ما رأيت أفضل من وكيع ، كان يستقبل القبلة ويحفظ حديثه ويقوم الليل ويسرد الصوم ويقتى بقول أبي حنيفة ، وكان قد سمع منه شيئا كثيراً قال يحيى بن معين : وكان يحيى بن سعيد القطان يقول بقوله أيضا . وإذا أثبت الخطيب أن وكيعا من أصحاب أبي حنيفة وكان يقتى بقوله فقد اندفع ما نقل عنه من خلاف ذلك ، وعلم أنه لا يقدح فيه . والذي يدل على كونه من اتباع أبي حنيفة أنه كان يرى شرب النبيذ مباحا ، وقد ذكر الخطيب في ترجمة وكيع ، حدثت عن أبي الحسن الدارقطني قال حدثني القاضي أبو الحسن محمد بن صالح ابن علي ابن أم شيبان الهاشمي . قال حدثني أبي قال ثنا أبو عبد الرحمن سفيان

ابن وكيع بن الجراح قال حدثني أبي . قال : كان أبي وكيع يصوم الدهر فكان يكر فيجلس لأصحاب الحديث إلى ارتفاع النهار ثم ينصرف فيقبل إلى وقت صلاة الظهر ثم يخرج فيصلى الظهر ويقصد طريق المشرفة التي كان يصعد منها أصحاب الروايا فيربحون نواضحهم فيعلمهم من القرآن ما يؤدون به الفرض إلى حدود العصر ثم يرجع إلى مسجده فيصلى العصر ثم يجلس فيدرس القرآن ويذكر الله إلى آخر النهار ، ثم يدخل إلى منزله فيقدم إليه افطاره وكان يفطر على نحو عشرة أرطال من الطعام ثم يقدم له قرابة فيها نحو من عشرة أرطال نبيذ فيشرب منها ما طاب له على طعامه ثم يجعلها بين يديه . ويقوم فيصلى ورده من الليل وكما صلى ركعتين - أو أكثر من شفع أو وتر - شرب منها حتى ينفدها ثم ينام . وقال الخطيب : قرأت على التنوخي عن أبي الحسن أحمد بن يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن البهلول الأنباري . قال حدثني أبي قال حدثني جدي اسحاق بن البهلول . قال : قدم علينا وكيع بن الجراح فنزل في المسجد على الفرات فكانت أصير إليه لاستماع الحديث منه فطلب مني نبيذاً فجئت به بمخيسة ليلاً فاقبلت أقرأ عليه الحديث وهو يشرب فلما نفذ ما كنت جئت به أطفأ السراج فقلت له ما هذا فقال لو زدتنا لزدناك . وقال أنبأنا هلال بن محمد بن جعفر الحفار أنبا اسماعيل بن محمد الصفار ثنا جعفر بن محمد - يعني الطيالسي - قال سمعت يحيى بن معين يقول سمعت رجلاً سأل وكيعاً فقال : يا أبا سفيان شربت البارحة نبيذاً فرأيت فيما يرى النائم كان رجلاً يقول إنك شربت خمرآ ؟ فقال وكيع ذاك الشيطان . وقال أخبرنا ابن الفضل أنبأنا دعلج حدثنا أحمد بن علي الأبار حدثنا محمد بن يحيى قال قال نعيم بن حماد : تعشينا عند وكيع أو قال تغدينا فقال أي شيء تريدون أجئكم به ؟ نبيذ الشيوخ أو نبيذ الفتيان ؟ قال قلت أتكلم بهذا . قال هو عندي أحل من ماء الفرات . قال قلت له ماء الفرات لم يختلف فيه أحد ، وقد

اختلف في هذا .

وذكر الخطيب في ترجمة الفضل بن دكين أبي نعيم من تاريخه بإسناد ساقه عن البرقاني إلى أن قال سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل . قال سمعت أبي يقول : أخطأ وكيع بن الجراح في خمسمائة حديث .

ثم ذكر بعده سفيان الثوري وهو ممن قال في أبي حنيفة المدح وخلافه ، وقد روى عنه الأمران جميعاً فاما أن يكون الطرق إليه كلها سواء فاحدى الروايتين كذب لا محالة ، وإن كانت احدى الطريقتين ليست بصحيحة فالأخرى صحيحة فاما طرق مدح أبي حنيفة وتعظيمه فلم نذكرها اذ لا حاجة لنا في ذكره فان الطرق في هذا كثيرة وقد أفردت له كتب من غير تصانيف الخطيب ، فلو كنا تقتصر على البعض يكون الكتاب غير مفيد ، ولو استوعبنا الجميع لطال الكتاب وليس هذا من الغرض . فنقتصر على المتكلمين في أبي حنيفة والنقلة عنهم ونبين طرق ذلك . فأول من تكلم سفيان الثوري وروى عنه وكيع ورجح قول سفيان . فأما سفيان فنحن اذا كرون حاله إن شاء الله تعالى ونبدأ بما نقل عنه الخطيب

ثم بما بلغنا عن غيره . قال الخطيب في ترجمة سفيان الثوري : ( ج ۹ ص ۱۵۱ - ۱۷۴ ) أخبرنا محمد بن الحسين القطان أخبرنا دعلج بن أحمد أخبرنا أحمد بن علي الأبار حدثنا أحمد بن هاشم حدثنا ضمرة قال سمعت مالك بن أنس يقول انما كانت العراق تمجيس علينا بالدرهم والثياب ، ثم صارت تمجيس علينا بسفيان الثوري . وكان سفيان يقول : مالك ليس له حفظ . فهذا القول من سفيان في حق مالك باطل ، لأنه إن عني به الحفظ للحديث فمالك له الموطأ الذي هو أشهر من الشمس وإن كان يريد الفقه فهو أحد الأئمة الأربعة الذين أجمعت عليهم الأمة ، فثبت أن قول سفيان هذا ليس بشيء ، لانه نقل خلاف اجماع الناس فتبين أنه صاحب هوى ، ومن كان شأنه هكذا رفض المحدثون أقواله . ونظرنا طرق هذا النقل إلى

( ۹ - رد )



سفيان رجلا رجلا فلم نجد فيهم من تحدث فيه ، ثم نظرنا الحديث الذي تكلم فيه سفيان عن أبي حنيفة فرأينا راويه عنه وكيعا ، وقد ذكرنا عن وكيع ما تقدم . ثم ذكر حكاية حدث بها عن علي بن محمد بن عبد الله المعدل الى حمزة بن الحارث بن عمير عن أبيه . والحارث بن عمير هذا هو أبو عمر البصري . قال ابن حبان البستي في كتاب الجرح : يروى عن الاثبات الموضوعات .

ثم ذكر حكاية رواها عن واحد عن محمد بن العباس الخزاز - وهو ابن حيويه - ذكر عنه الخطيب في ترجمته ( ج ۳ ص ۱۲۱ ) أنه كان كثيرا وكان فيه تسامح ، وربما أراد أن يقرأ شيئا ولا يقرب أصله منه . فيقرأه من كتاب أبي الحسن بن الرزاز لثقتة بذلك الكتاب ، وان لم يكن فيه سماعه ، ثم ساق السند الى محمد بن محمد الباغندي وقال في ترجمته ( ج ۳ ص ۲۰۹ ) قال حمزة سألت الدارقطني عن محمد الباغندي . قال : كان كثير التديس يحدث بما لم يسمع ، وربما سرق . وقال ابن عدي في كتاب الجرح : كان مدلسا . وقال ابراهيم الاصفهاني كذاب . وهذا ظاهر . وهذه الحكاية قال في آخرها : إن احمد بن حنبل كتب الى ابن الزبير أن أكتب الى باشع مسألة عن أبي حنيفة ، فكتب اليه : حدثني الحارث بن عمير ، والحارث بن عمير قد نقلنا ما ذكر الناس عنه . وأما احمد بن حنبل فإنه طلب أشنع مسألة من أبي حنيفة ، فتبين بهذا أنه كان صاحب هوى . ثم نقل ما نقل عن الحارث بن عمير وهو عارف بما قيل فيه فتبين أنه نقل عن ضعيف غير خاف عنه ضعفه وحاله ، وساق فيها عن الحارث بن عمير أشياء أخر ، وقد بينا حال الحارث هنا . ثم ذكر حكاية فيها الحارث بن عمير [ أيضا ] وقد تبين حاله .

وذكر أيضا حكاية فيها مؤمل بن اسماعيل عن سفيان ، ومؤمل هذا هو بصري ، قال أبو حاتم : صدوق شديد في السنة كثير الخطأ .

وذکر حکایة عن سفیان فی سندھا شیخ شیخہ وهو عبد اللہ بن جعفر بن درستویہ ، ثم ذکر فی ترجمة عبد اللہ هذا ( ج ۹ ص ۴۲۸ ) قال سمعت ہبة اللہ ابن الحسن الطبری ذکر ابن درستویہ فضعمہ وقال : بلغنی أنه قبل له حدث عن عباس الدوری حدیثا ونحن نعطیک درهما ، ففعل - ولم یکن سمع من عباس - وقال سألت البرقانی عن ابن درستویہ فقال ضعفہ ، لأنه لما روى کتاب التاریخ عن یعقوب بن سفیان أنكروا علیہ ذلك ، وقالوا له إنما حدث یعقوب بهذا الكتاب قدما فتی سمعته منه ؟

وذکر فی حکایة سابقا الی شریک القاضی ، وقد ذکر الخطیب فی ترجمة شریک ( ج ۹ ص ۲۷۹ - ۲۹۵ ) عن احمد بن حنبل . قال قال أبو بکر المروزی قلت - یعنی لاجد بن حنبل - یحیی القطان أی شیء کان یقول فی شریک ؟ . قال : کان لا یرضاه ، وما ذکر عنہ إلا شیئا علی المذاکرة حدیثین و ذکر قال قال علی بن المدینی : شریک أعلم من اسرائیل ، و اسرائیل أقل خطأ منه . و ذکر عن شریک فقال : کان عسراً فی الحدیث ، وإنما کان حدیث شریک وقع بواسط قدم علیہم فی حفر نهر فحمل عنه اسحاق الازرق وغیره . وقال أيضا فی روايته الی عمرو بن علی أبی حفص . قال : کان یحیی لا یحدث عن اسرائیل ولا عن شریک . وروی أيضا باسنادہ الی علی بن المدینی . قال قال یحیی بن سعید : قدم شریک مکة فقبل لی لو أتیتہ ؟ فقلت لو کان بین یدی ما سألتہ عن شیء ، وضعف حدیثہ جداً . قال یحیی أتیتہ بالكوفة فاذا هو لا یدری . وقال أيضا باسناد رفعہ الی أبی صالح الهمدانی قال سمعت أبا حاتم الرازی . قال : شریک لا یحتج بحدیثہ . وقال أبو حاتم فی کتاب الجرح والتعديل : شریک بن عبد اللہ النخعی صدوق وله أغالیط . وقال أبو زرعة : کان صاحب وهم ینلظ أحيانا . وقال یحیی بن سعید : ما زال مغلطا . وقال الدارقطنی فی کتابہ : لیس بالقوی فیما ینفرد

به - یعنی شریکا - ومن جملة رجال هذه الحکایة عبد السلام بن عبد الرحمن الوابصی القاضی ذکر فی ترجمته (ج ۱۱ ص ۵۲) . قال : كان عبد السلام بن عبد الرحمن الاسدی الوابصی علی قضاء بغداد ، وكان عقیفا . فصرفه یحیی بن اَکثم فی أيام المتوکل فأخبرنی أبو عبد الله المبارکی أن المتوکل قال لیحیی : لم صرفت الوابصی ؟ فذکر له شیئا أراه ضعفه فی الفقه وقول ابن المبارک أراه ضعفه فی الفقه ظن منه . والظاهر أن یحیی لم یعزله إلا لأمر أوجب عزله ، ولأنه بین ذلك بین یدی الخلیفة .

وذكر حکایة فیها شیخ شیخه عبد الله بن درستویه وقد ذکرنا ما قبل عنه .

وذكر حکایة ساقها الی القاسم بن حبیب ، وهذا القاسم المذكور ذکره أبو حاتم فی کتاب الجرح والتعديل . قال قال عنه ابن معین : لا شیء .  
وذكر حکایة ساق سندها الی طاهر بن محمد بن وکیع ، وقد تقدم القول فی وکیع .

وذكر حکایة فیها شیخ شیخه ابن درستویه وقد تقدم القول فیہ وفي ضعفه و ذکرها من طریق آخر فیہ محمد بن موسى البربری وقد ذکر الخطیب فی ترجمته (ج ۳ ص ۲۴۳) قال : كان لا یحفظ إلا حدیثین ، حدیث الطیر ، وحدیث تقتل عماراً الفئة الباغیة . ومعلوم أن حدیث الطیر موضوع .

وروی عن القاضی احمد بن کامل أنه دخل علیه یوما وهو مغموم فقال له مالک ؟ فقال فلانة - یعنی امرأته - حملتني علی أن عتقت هذه الجارية ، وقد بقیت بلا أمة تخدمنی ولا أحد یفینئنی . فقلت وأی شیء تمن هذه الجارية ؟ قال إن امرأتی دفعت الی دنانیر اشتری لها بها جارية ، فاشتریت هذه الجارية . فقلت وعتقت مالا تملك ؟ قال كأنه لا یجوز ؟ قلت لا ، الجارية لها علی ملکها .

فقال لي : فعل الله وفعل ، يدعولي . ومن لا يعرف هذا المقدار كيف يؤخذ عنه !  
وذكر في حكاية أخرى عن أبي القاسم ابراهيم بن محمد بن سليمان المؤدب  
باصفهان أخبرنا أبو بكر بن المقرئ قال حدثنا سلام بن محمود القيسي - بصقلان -  
حدثنا عبد الله بن محمد بن عمرو قال سمعت أبا مسهر . وذكر حكاية أخرى  
رواها عن الحسن بن الحسين بن العباس النعالي - وهو شيخ الخطيب يعرف  
بإبن دوما - ذكر الخطيب في ترجمته ( ج ۷ ص ۳۰۰ ) قال : كتبنا عنه وكان كثير  
السمع ، إلا أنه أفسد أمره بأن ألحق لنفسه السماع في أشياء لم تكن سماعه . وقال  
الخطيب : ذكرت لمحمد بن علي الصوري جزءا من حديث الشافعي كان حدثنا  
به ابن دوما ، فقال الصوري : لما دخلت بغداد رأيت هذا الجزء وفيه سماع ابن  
دوما الا كبر وليس فيه سماع أبي علي ، ثم سمع فيه أبو علي لنفسه وألحق اسمه مع  
اسم أخيه . وقد قال الخطيب عنه هذا وروى عنه .

وروى في حكاية أخرى عن ابن رزق عن جعفر الخلدي حدثنا محمد بن  
عبد الله بن سليمان الحضرمي حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ قال سمعت  
أبي يقول : دعاني أبو حنيفة الى الارجاء .

وروى في حكاية أخرى عن ابن الفضل عن ابن درستويه - وقد تقدم  
ما ذكر فيه - رفعها الى ابن المبارك وقد تقدم القول فيه . والحكاية التي بعدها  
فيها ابن درستويه وقد علم حاله .

ثم ذكر حكاية أخرى عن أبي يوسف رضى الله عنه ، وقد ذكرنا أن هذا  
لا يصح عن أبي يوسف ، لان الفقهاء ينقلون عنه خلاف ذلك .

وذكر حكاية عن الحسن بن الحسين بن دوما وقد تقدم القول عنه وهو شيخه .  
وذكر حكاية عن البرقاني عن محمد بن العباس الخزاز وقد تقدم ما ذكر عنه .  
وذكر حكاية أخرى عن العتيق رفعها إلى أبي القاسم البغوي ، وأبو القاسم

هذا هو عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، ذكره ابن عدي في كتاب الضعفاء . وقال : وافيت العراق سنة سبع وتسعين ومائتين والناس أهل العلم والمشايع مجتمعون على ضعفه .

وذكر حكاية عن محمد بن علي المقرئ ساقها الى مسدد بن قطن عن قطن وقطن هذا هو ابن بشير أبو عباد الغبري . قال الرازي قال أبو زرعة : روى أحاديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت أنكرت عليه . وقال ابن عدي : كان يسرق الحديث ويوصله . وتمام الحكاية قال سمعت عشرة كلهم ثقات : كان الواجب عليه أن يبين من هم ليعلم حالهم .

ثم ذكر حكاية رواها عن أبي عبد الله الحسين بن شجاع الصوفي ساقها الى حسين بن عبد الأول ، والحسين هذا هو الذي ذكره ابن أبي حاتم في كتابه وقال تكلم الناس فيه . وقال أبو زرعة : روى أحاديث لا أدري ما هي ، ولست أحدث عنه .

وروى حكاية عن الخلال الى عمر بن الحسن القاضي ، والقاضي هذا هو الأشثاني ، ذكره الخطيب في تاريخه وقال في ترجمته ( ج ۱۱ ص ۲۳۶ ) ذكر أبو عبد الرحمن السلمي أنه سأل الدارقطني عن عمر بن الأشثاني فقال : ضعيف . ثم قال الخطيب سألت الحسن بن محمد الخلال عن ابن الأشثاني فقال : ضعيف تكلموا فيه .

وذكر الحكاية التي بعدها . أخبرنا ابن رزق عن محمد بن العباس قال حدثنا أبو محمد - شيخ له - وهذا مجهول كان ينبغي بيانه .

وذكر حكاية رواها عن ابن الفضل الى سفيان بن وكيع ، وسفيان بن وكيع هذا هو ابن الجراح أبو محمد . قال البخاري يتكلمون فيه لأشياء لقنوه إياها . قال أبو زرعة : لا نشغل به ، قيل له أكان يتهم بالكذب ؟ قال نعم . وقال

ابن عدی : كان إذا لقي تقيماً . وقال النسائي : ليس بشيء . وقال ابن حبان : قيل له في أشياء لقيها فلم يرجع عنها فاستحق الترك لأصراره .

وذكر حكاية عن إبراهيم بن عمر البرمكي إلى ابن أبي غنية قال ( ج ۱۳ ص ۳۸۰ ) أخبرنا جاري أن أبا حنيفة دعا إلى ما استتيب منه بعد ما استتيب . وهذا جميعه مجهول الراوي والذي استتيب منه .

وذكر حكاية عن محمد بن عبد الله الخنثي إلى ضرار بن سرد ، وضرار هذا هو نعيم الكوفي الطحان . روى عن المعتمر والدراوردي ، وكان متعبداً . ذكره ابن أبي حاتم في كتابه وقال : كان يحيى بن معين يكذبه . وقال النسائي : منروك الحديث . وقال الدارقطني : ضعيف . وشيخ ضرار المذكور مسلم أبو سلمة القاري الكوفي وهو مولى الشعبي يروي عنه . قال يحيى بن معين : ضعيف ليس بشيء . وقال أبو حفص الفلاس : ضعيف الحديث . وقال النسائي ليس بثقة .

وذكر حكاية بعدها فيها ضرار بن سرد وقد تقدم ما ذكرته العلماء عنه . وذكر حكاية بعدها عن عبد الباقي بن عبد الكريم إلى عبد الرحمن بن الحكم ابن بشر بن سلمان عن أبيه ثم قال - أو غيره - وأكبر ظني أنه عن غيره . لما ساق الخطيب الإسناد جيداً عدل به ثم قال أو غيره ، فادخل الشك فنفى صحة الإسناد . ألا ترى أن غيراً موضوعاً للإبهام ، وهي مع الإضافة لا تختص بقول مررت برجل غيرك ، فيكون كل من مر به غيرك الاسم واقع عليه ألا ترى أن قولك مررت بفلانك يختص هاهنا ويعرف بالإضافة إلى الكاف فهي تجري في الإبهام مجرى منك وشبهك .

ثم ذكر حكاية عن ابن رزق ساقها إلى شريك التامضي وقد تقدم ما قيل فيه . ثم ذكر حكاية عن ابن الفضل عن ابن درستويه وقد ذكر حاله ، وما ذكر عنه . ثم ساقها إلى محمد بن فليح المدني ذكره ابن أبي حاتم في كتابه وقال قال

یحیی بن معین : ليس بثقة . وقال أبو حاتم : ليس بذلك القوي . وهذا محمد بن فليح يروي الحكاية عن أخيه سليمان . قال أبو زرعة : لا أعرفه ولا أعرف لفليح ولداً غير محمد ويحيى . وقال الخطيب عن سليمان في هذا السند : وكان علامة بالناس . وأدنى أحوال العلامة أن يعرفه أكثر الناس ، فكيف بك من ينكر وجوده أئمة المحدثين ويقولون لا نعرف لفليح ولداً غير محمد ويحيى .

وذكر حكاية عن علي بن طلحة المقرئ والحسن بن علي الجوهري ساقها إلى علي بن اسحاق بن زاطيا ذكره الخطيب في تاريخه فقال في ترجمته ( ج ۱۱ ص ۳۴۹ ) بحكاية ساقها : كان بجانبنا أسفل خان أبي زياد ، كتب عنه ولم يكن بالمحمود . ثم ساقها إلى حجاج الأعور ذكره الخطيب في تاريخه في ترجمة حجاج ( ج ۸ ص ۲۳۶ ) وقال قال إبراهيم الحربي : أخبرني صديق لي قال : لما قدم حجاج الأعور آخر قدمه إلى بغداد خلط ، فرأيت يحيى بن معين عنده ، فراه يحيى يخلط فقال لابنه : لا تدخل عليه أحداً . وروي الحجاج هـ لنا عن قيس بن الربيع ، وقيس هذا هو أبو محمد الكوفي الأسدي ذكره ابن أبي حاتم في كتابه فقال : تركه عبد الرحمن بن مهدي ، وضعفه أحمد . وقال روى أحاديث منكورة وقال ابن معين : ليس حديثه بشيء . وذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء فقال قال يحيى ليس بشيء . وقال مرة ضعيف . وقال مرة لا يكتب حديثه . وقال قيل لاحمد لم ترك الناس حديثه ؟ قال كان يتشيع ، وكان كثير الخطأ في الحديث وروي أحاديث منكورة . وكان ابن المديني ووكيع يضعفانه . وقال الدارقطني : ضعيف الحديث . وقال السعدي : ساقط . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال أبو داود : إنما أتى قيس من قبل ابنه ، كان يأخذ أحاديث الناس فيدخلها في كتاب قيس ولا يعرف الشيخ ذلك . وقال ابن الجوزي : إنما قال أبو الفتح الأزدي في ابن منيع . أخبرنا محمود بن غيلان . قال لي محمد بن عبيدة : كان قيس

ابن الربيع استعمله أبو جعفر على المدائن ، فكان يعلق النساء بأبدانهم ليرسل عليهن الزنابير .

ثم ذكر حكاية عن الحسن بن محمد أخى الخلال ساقها الى شريك القاضى وقد تقدم شرح حاله .

ثم ذكر حكاية أخرى حدث فيها عن ابن الفضل عن ابن درستويه وقد شرحنا ما قاله فيه الناس . ثم ساقها الى شريك القاضى وقد ذكر ما قيل فيه .

ثم ذكر حكاية أخرى عن محمد بن عبد الله المعدل رفعها الى شريك وقد ذكر فيها تقدم حاله .

ثم ذكر حكاية عن ابن رزق الى على بن اسحاق بن عيسى بن زاطيا وقد شرح ما قال الخطيب فى ترجمته .

وساق الحكاية من طريق أخرى عن ابن الفضل الى أن أوصل الطريقين الى سفيان الثورى . ذكر ابن عدى صاحب كتاب الجرح والتعديل فى كتاب مسند أبى حنيفة رضى الله عنه فى صدر الكتاب فى مناقب أبى حنيفة باسناد له الى أن قال : كان بين أبى حنيفة وبين سفيان الثورى شئ ، وكان أبو حنيفة أكفهما لسانا . فهذا ابن عدى قد نقل أنهما كان بينهما شئ ، وإذا صار خصما فلا اعتداد بقوله فى حقه ، وقد بين ابن عدى بقوله وكان أبو حنيفة أكفهما لسانا ، أنه قد جرت بينهما منافرة توجب ترك كلام كل واحد منهما فى صاحبه ثم إن الخطيب نقل عن سفيان الثورى مدح أبى حنيفة وتعظيمه ، ونقل خلاف ذلك عنه أيضا . وقد ذكرنا ما كان بينهما ، وهذا إذا لم يقابل بين قولى سفيان فقد بينا غرضه . أما إذا تقابل القولان فهما متضادان ، فلا بد أن يكون أحدهما باطلا . فأما من وافق سفيان على مدح أبى حنيفة وتعظيمه فأكثر من أن يحصوا كثرة فى كل عصر من أعصر الاسلام من لدن أبى حنيفة الى هلم . وأما من وافق



سفيان في القول الآخر فقليل لم نعرفه الا في كتاب الخطيب ، وقد بينا ما كان بينهما ، وبيننا فساد الطرق . فاما ما حكى الخطيب عن سفيان باسناد له في كتابه الى أن قال سمعت يزيد بن أبي الزرقا يقول : رأيت سفيان الثوري يبغداد وقد نظر الى شيخ جلاد يتصدق - وقد ذهب بصره - فحمل قطعة فاعطاه ثم قال له : ليس هذه صدقة عليك . هذه شماتة بك . وذكر أيضا في ترجمته عن محمد بن الحسين القطان أخبرنا دعلج بن احمد أخبرنا احمد بن علي الابر حدثنا احمد بن هاشم حدثنا ضمرة قال سمعت مالك بن أنس يقول إنما : كانت العراق نجيش علينا بالدرهم والثياب . ثم صارت نجيش علينا بسفيان الثوري . وكان سفيان الثوري يقول : مالك ليس له حفظ . فهذا يدلك - أيديك الله - أنه لما قال للاعشى ذلك القول إنما أراد المجون - أو الاستهتار - ومن نقل عنه مثل هذا عن رجل ليس بينه وبينه شيء فلأن ينقل عنه في رجل بينه وبينه شيء بطريق الأولى . ثم قوله عن مالك ليس له حفظ يعلم يقينا انه كذب ، لأنه إن أراد الحديث فليس لسفيان مثل موطأ مالك ، وإن أراد الفقه فهو أحد الأئمة الأربعة المجمع عليهم وسفيان من المتروكي المذهب . ومن ثبت مثل هذا عنه فلا اعتداد بقوله .

وحدث أيضا مثلها عن ابن الفضل عن ابن درستويه الى سفيان ، وابن درستويه قد تقدم ما قاله فيه . وهذا قولنا في سفيان .

وحدث في حكاية عن أبي نعيم الحافظ ، وأبو نعيم هذا هو صاحب الحلية وقد تكلم فيه بسبب جزء محمد بن عاصم الذي أخرج ، إلى أبي بكر الخطيب ولم يكن سماعه عليه ، ولحق الخطيب الضعف أيضا بسبب قراءته عليه ، وسيأتي ذكره . وقد ذكر الحافظ محمد بن طاهر المقدسي في كتابه المعروف بمنشور الحكايات قال : سمعت اسماعيل بن أبي الفضل القومساني - بهمدان - وكان من أهل المعرفة بالحديث يقول : ثلاثة من الحفاظ لا أحبهم لشدة تعصبهم وقلة انصافهم ، الحاكم

أبو عبد الله ، وأبو نعيم ، وأبو بكر الخطيب .  
ثم ساق الخبر الى مؤمل وسيأتي ذكر مؤمل هذا في الحكاية التي تلى  
هذه الحكاية .

ثم ذكر حكاية عن أبي سعيد محمد بن عبد الله بن حسنويه الى مؤمل بن  
اسماعيل الى سفیان الثوري ، أما سفیان فقد ذكرنا حاله ، وأما مؤمل فقد ذكر  
مؤملا الأول ولم يذكر ابن من هو ، وذكر في الحكاية الثانية مؤمل بن اسماعيل  
ولم يكن في هذه الطبقة الا مؤمل بن اسماعيل ومؤمل بن أهاب ، فلا يخلو إما أن  
يكون مؤمل الذي في الحكاية الاولى هذا ابن اسماعيل فقد قال فيه ابن أبي حاتم  
في كتابه هو ثقة . وقال أبو حاتم صدوق شديد في السنة ، كثير الخطأ . وان كان  
مؤمل الأول هو ابن أهاب قال الخطيب في ترجمته ( ج ۱۳ ص ۱۸۱ ) ذكر عن  
ابن معين أنه سئل عنه فضمه .

وذكر حكاية عن ابن رزق الى سفیان بن عيينة ، وقد ذكر الخطيب في  
كتابه في ترجمة سفیان ( ج ۹ ص ۱۷۴ - ۱۸۴ ) عن محمد بن عبد الله بن احمد بن  
شهر يار الى أن قال سمعت حامد بن يحيى البلخي يقول سمعت سفیان بن عيينة  
يقول : رأيت كان أسناني كلها سقطت ، قد كرت ذلك لازهرى فقال : نموت  
أسنانك وتبقى أنت : فمات أسناني وبقيت ، فجعل الله كل عدولي محدثا . يحتمل  
الوجهين أن يكون يعاديهم أو يعادونه ، وفي كلا الوجهين قوله غير مقبول فيهم .  
ثم ذكر حكاية عنه أيضا عن الحسن بن أبي بكر الى أن قال سمعت أبا مسلم  
- يعني المستمل - قال سمعت سفیان يقول سمعت من عمرو - ما لبث نوح في  
قومه - ويؤيد هذا الكلام ما ذكره الخطيب في ترجمته عن البرقاني الى أن قال  
سمعت ابن عمار قال سمعت يحيى بن سعيد يقول : أشهدوا أن سفیان بن عيينة قد  
اختلط سنة سبع وتسعين ، فمن سمع منه في هذه السنة - أو بعدها - فسماعه

لا شيء ، وقد تقدم القول في أن كل من مدح أبا حنيفة وعظمه ثم ذكر عنه ضد ذلك يقابل القول فيه ، ولا بد أن يكون أحدهما ساقطا . ثم تأيد قوله في أبي حنيفة مما نقل عنه من الاختلاط ، مع غير ذلك مما لا يفيد قوله في مثل أبي حنيفة هذا لو تفرد بهذا القول ، أما إذا وجد منه المدح وغيره فلا اعتماد بقوله ، لأنه قال الشيء وضده .

ثم ذكر حكاية عن ابن رزق إلى أن ساقها إلى نعيم بن حماد ، ونعيم هذا هو الخزاعي الأعور الفارض . ذكر الخطيب في ترجمته (ج ١٣ ص ٣٠٦) في تاريخه عن محمد بن جعفر بن علان إلى أن قال سمعت صالح بن مسمار يقول سمعت نعيم بن حماد يقول : أنا كنت جهميا فلذلك عرفت كلامهم ، فلما طلبت الحديث عرفت أن أمرهم يرجع إلى التعطيل . وذكر عنه رواية حديث عوف بن مالك « تفرق أمي على بضع وسبعين فرقة » ثم قال قال أبو زرعة قلت لبيحي بن معين في حديث نعيم هذا - وسألته عن صحته - فانكره . قلت من أين يؤتى ؟ قال شبه له . ثم ذكر طرق هذا الحديث عن جماعة ثم قال : وبهذا الحديث سقط نعيم بن حماد عند كثير من أهل العلم بالحديث . إلا أن يحيى بن معين لم يكن ينسبه إلى الكذب ، بل كان ينسبه إلى الوهم . وذكر أيضا في سياق حديث . قال : وكان نعيم يحدث من حفظه وعنده منا كثير كثيرة لا يتابع عليها . وسمعت يحيى بن معين سئل عنه فقال : ليس في الحديث بشيء ، ولكنه كان صاحب سنة وذكره ابن الجوزي أيضا في كتاب الضعفاء ونقل ما ذكرناه أولا ثم قال : وقال الدارقطني كثير الوهم . وقال أبو الفتح الأزدي : كان يضع الحديث في تقوية السنة ، وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب . وكذلك ذكر ابن عدي في كتاب الضعفاء .

وذكر حكاية عن الحسن بن أبي بكر عن البغوي ، والبغوي هذا هو عبد الله

ابن اسحاق بن ابراهيم البغوي الخراساني (۱) ذكر عنه الخطيب في ترجمته (ج ۹ ص ۴۱۴) حكاية قال فيها سئل أبو الحسن علي بن عمر عن عبد الله بن اسحاق الخراساني فقال : فيه لين .

ثم ذكر حكاية عن أبي بكر البرقاني وابن رزق عن محمد بن جعفر بن الهيثم وقد ذكره الخطيب في تاريخه فقال فيه بعض الشيء .

ثم ذكر حكاية رواها عن محمد بن عبد الله بن أبان الهيثمي . وذكر الخطيب في كتابه في ترجمة شيخه هذا ( ج ۵ ص ۴۷۵ ) . قال : كان شديدا مستورا صالحا فقيرا مقلا معروفا بالخير ، وكان مغفلا مع خلوه من علم الحديث إنما حدثنا عن شيخ شيخه وهو لا يعلم ولقد حدثنا في مجلس الاملاء فقال : حدثنا أبو الحسن علي بن العباس المقانعي ، وذكر عنه حديثا طويلا هو في كتابي الى الآن علي الخطأ لأنني لا أعلم من حدثه به عن المقانعي ، وكنت إذ ذاك مبتدئا في كتب الحديث فلم أقف على أنه وهم فأسأله عنه . وحدثنا يوما آخر قال : حدثنا محمد بن علي بن حبيب الرقي المري الطرائفي ، وأظن الحديثين عنده عن ابن الدقم .

ثم ذكر حكاية عن محمد بن علي بن مخلد الوراق وساقها الى أبي بكر بن أبي داود ، وأبو بكر هذا هو عبد الله بن سليمان بن أبي الأشعث السجستاني ذكره الأئمة في كتبهم . وقال ابن صاعد : إن أباه كفانا أمره وقال إن ابني هذا كذاب فلا تأخذوا عنه . وكذلك قال ابراهيم الأصفهاني . وقال ابن عدي سمعت محمد بن الضحاك بن عمرو بن أبي عاصم النبيل يقول : أشهد علي محمد بن يحيى بن منده بين يدي الله عز وجل أنه قال : أشهد علي أبي بكر بن أبي داود السجستاني بين

(۱) كذا في الاصل . ولكن المترجم هذا هو : عبد الله بن اسحاق بن

ابراهيم بن عبد العزيز بن المرزبان أبو محمد المعدل يعرف بابن الخراساني . وأما عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي فهو ابن عم هذا .

یدی اللہ عزوجل أنه قال . روى الزهرى عن عروة . قال : كانت قد حفیت  
أظفار علی من كثرة ما كان يتسلق علی أزواج النبی صلی اللہ علیہ وسلم .  
﴿ ذکر ما حکى عن أبى حنیفة رحمہ اللہ من الخروج علی السلطان ﴾  
( ج ۱۳ ص ۳۹۵ ) .

ذکر فیہ حکایة عن ابن الفضل عن عبد اللہ بن جعفر بن درستویہ ، وقد  
تقدم ما قیل فیہ .

ثم ذکر حکایة عن طلحة بن علی بن الصقر ، ورواها من طریق آخر عن  
عبد اللہ بن عمر البرمکی ساقها من الطریقین الی ابن المبارک وقد تقدم ذکرہ .  
ثم ذکر حکایة عن محمد بن احمد بن یعقوب ساقها أيضا الی ابن المبارک  
وقد تقدم ذکرہ .

وذکر حکایة عن الحسن بن الحسين بن العباس بن دوما النعالی وقد تقدم  
ما ذکرہ الخطیب عنه ، ثم ساقها الی الحسن بن علی الحلوانی . قال الخطیب  
فی ترجمته فی التاریخ ( ج ۷ ص ۳۶۵ ) : أنبأنا محمد بن احمد بن رزق أخبرنا  
أبو علی بن الصواف ثنا عبد اللہ بن احمد بن حنبل قال سألت أبی عن الحسن  
ابن الخلال الذی یقال له الحلوانی ؟ قال : ما أعرفه بطلب الحدیث ، وما رأیته  
یطلب الحدیث قلت إنه یذكر أنه كان ملازما لیزید بن هارون . قال ما أعرفه  
إلا أنه جاءنی الی هنا یسلم علی ، ولم یحمدہ أبی . ثم قال : یبلغنی عنه أشياء  
أکرهها ، ولم أره یتخفه وقال أبی مرة أخرى - و ذکرہ - أهل الثقة عنه غیر  
راضین - أو کلاما هذا معناه .

وذکر أيضا حکایة عن البرقانی الی أن قال قال لکم أبو سلیمان داود بن  
الحسین البیهقی : بلغنی أن الحلوانی الحسن بن علی . قال : إنی لا أکفر من  
وقف فی القرآن فترکوا علمه . قال أبو سلیمان سألت أبا سلمة بن شیبب عن علم

الخلوانی قال : یرمی فی الحش . قال أبو سلمة : من لم یشهد بکفر الکافر فهو کافر .  
ثم ساقها الی ابن المبارک وقد تقدم حاله فیها .  
ثم قال وقال الأبار حدثنا منصور بن أبی مزاحم حدثنی یزید بن یوسف ،  
ویزید هذا هو یزید بن یوسف أبو یوسف شامی ذکره الخطیب فی تاریخه  
فقال فی ترجمته ( ج ۱۴ ص ۳۲۳ ) أخبرنا العتیقی الی أن قال حدثنا عبد الله بن  
احمد قال سمعت أبی یقول : رأیت یزید بن یوسف أباً یوسف الشامی وكان قد  
رأى حسان بن عطية . قال أبی : رأیت علیه إزاراً أصفر ولم أکتب عنه شیئاً .  
ثم روى حکایة قال فیها قال أبو زکریا : یزید بن یوسف شامی لیس بثقة .  
وروى حکایة الی أن قال فیها سمعت یحیی یقول : یزید بن یوسف ، قال فی  
آخرها و لیس بشیء . وروی حکایة قال فیها سألت أباً علی صالح بن محمد عن یزید  
ابن یوسف . قال : ترکوا حدیثه . وروی حکایة الی أن قال فیها و ذکر [ حدیثاً  
فقال ] خطأ لا أصل له ، إنما هو عن یحیی عن النبی صلی الله علیه وسلم .  
وروى حکایة عن البرقانی قال سألت أباً الحسن الدار قطنی عن یزید بن یوسف  
الدمشقی فقال : متروک الحدیث حمیری یروی عن الاوزاعی . وقال لسان مره  
أخری : اختلفوا فیہ فیحیی بن معین یغمر علیه .

ثم ذکر حکایة عن ابن الفضل عن ابن درستویه وقد تقدم شرح حاله  
ثم ذکر حکایة عن الحسن بن أبی بکر عن ابراهیم بن محمد بن یحیی المزکی ،  
وهذا ابراهیم المذكور هو أبو اسحاق النیسابوری من جملة شیوخ أبی بکر البرقانی .  
حکی الخطیب فی ترجمته ( ج ۸ ص ۱۶۸ ) من تاریخه أن البرقانی کان عنده عن المزکی  
سقط أو سقطان ، ولم یخرج عنه فی صحیحہ شیئاً . قال الخطیب فسألته عن ذلك  
فقال حدیثه کثیر الغرائب و فی نفسی منه شیء فلذلك لم أرو عنه فی الصحیح .  
ثم ساقها الی أبی عوانة الوضاح ، قال أبو محمد بن أبی حاتم فی کتابه : اذا

حدث عن حفظه غلط كثيرا . وقال الخطيب في ترجمته ( ج ۱۳ ص ۴۶۰ ) إنه كان يقرأ من كتب الناس فيقرأ الخطأ وقال أيضاً بإسناد ذكره الى أن قال سمعت علي بن عبد الله المدني قال : كان أبو عوانة في قتادة . ضعيفا ، لانه كان ذهب كتابه وكان يحفظ في سعيد وقد أغرب فيها أحاديث . وقال أيضا بإسناد ذكره . قال شعبة لأبي عوانة : كتابك صالح وحفظك لا يسوي شيئا ، مع من طالبت الحديث ؟ قال مع مندر الصيرفي . قال : مندر صنع بك هذا .  
ثم روى حكاية عن علي بن احمد الرزاز ساقها الى سفيان والأوزاعي ، وقد تقدم ذكرها .

ثم روى حكاية عن ابن الفضل عن محمد بن الحسن بن زياد النقاش والنقاش هذا هو المفسر . ذكره الخطيب في تاريخه ( ج ۲ ص ۲۰۱ ) وقال : كان في حديثه مناكير بأسانيد مشهورة . ثم قال حدثني أبو القاسم الأزهرى عن أبي الحسن علي بن عمر الحافظ . قال حدث أبو بكر النقاش بحديث أبي غالب علي بن احمد بن النضر أخى أبي بكر ابن بنت معاوية بن عمرو لآبيه ، فقال : حدثنا أبو غالب حدثنا جدي معاوية بن عمرو عن زائدة عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر . قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « سألت الله أن لا يستحب دعاء حبيب على حبيبه » فأنكرت عليه هذا الحديث وقلت له : إن أبا غالب ليس هو ابن بنت معاوية ، وإنما أخوه لآبيه ابن بنت معاوية ، ومعاوية بن عمرو ثقة ، وزائدة من الاثبات الاثمة ، وهذا حديث كذب موضوع مركب ؟ فرجع عنه وقال : هو في كتابي ولم أسمع من أبي غالب ، وأراني كتاباً له فيه هذا الحديث على ظهره أبو غالب . قال حدثنا جدي . قال أبو الحسن : وأحسبه أنه نقله من كتاب عنده صحيح ، وكان هذا الحديث مركباً في الكتاب على أبي غالب فتوهم أبو بكر أنه من حديث أبي غالب فاستغربه وكتبه ، فلما وقفناه عليه رجع عنه . ثم ذكر

الخطيب حديثا عن النقاش وقال عقيبه : دلس النقاش ابن صاعد فقال : حدثنا يحيى بن محمد بن عبد الملك الخياط ، وأقل مما شرح في هذين الحديثين يسقط به عدالة المحدث ، ويترك الاحتجاج به . ثم قال حدثني عبد الله بن أبي الفتح عن طلحة بن محمد بن جعفر أنه ذكر النقاش فقال : كان يكذب في الحديث ، والغالب عليه القصص . ثم قال سألت أبا بكر البرقاني عن النقاش فقال : كل حديثه منكر . وقال أيضاً وحدثني من سمع أبا بكر ذكر تفسير النقاش فقال : ليس فيه حديث صحيح . وقال حدثني محمد بن يحيى الكرماني قال سمعت هبة الله بن الحسن الطبري ذكر تفسير النقاش فقال : ذاك أشفاء الصدور وليس بشفاء الصدور .

ثم ذكر حكاية عن الحسن بن علي الجوهري عن محمد بن العباس الخزاز ، وهذا هو ابن حبيويه ، وقد مضى ما قيل فيه .

ثم ذكر حكاية عن ابن رزق الى أن ساقها الى يوسف بن اسباط وهو أبو محمد بن واصل ذكره ابن أبي حاتم في كتابه ، فقال أبو حاتم : كان رجلاً عابداً يغلط كثيراً ، دفن كتبه لا يحتاج بحديثه .

وذكر حكاية عن علي بن أحمد الرزاز ساقها الى المسيب بن واضح ، والمسيب هذا كثير الوهم . قال الدارقطني : المسيب ضعيف ، حكى ذلك ابن الجوزي في كتاب الضعفاء . وهذا المسيب رواها عن يوسف بن اسباط وقد ذكرناه في الحكاية الاولى .

وحدث عن أبي سعيد الحسن بن محمد بن حسنويه السكاتب بأصبهان الى أن ساقها الى عبد السلام بن عبد الرحمن القاضي ، وقد ذكرنا حاله فيما تقدم . ثم ذكر حكاية عن ابن دوما الحسن بن الحسين النعماني وقد ذكرنا ما قاله فيه ثم ساقها الى الحسن بن علي الحلواني وقد تقدم ما ذكره عنه .



ثم ذكر حكاية عن الأبار الى علي بن عاصم ذكره الخطيب في تاريخه فقال في ترجمته (ج ۱ ص ۴۴۶) أخبرنا أبو عمر بن مهدي - اجازة - وحدثني الحسن ابن علي بن عبد الله المقرئ عنه أخبرنا محمد بن احمد بن يعقوب بن شيبه حدثنا جدي قال سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه منهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط ، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك وترك الرجوع عما يخالفه الناس فيه ولجاجته فيه ، ونشأته على الخطأ ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من ضبطه ، ونوانيه عن تصحيح ما كتبه الوراقون له ، ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذه القصص . وقد كان رحمة الله علينا وعليه من أهل الدين والصلاح والخير البارع شديد التوقى وللحديث آفات تفسده . وقال أخبرنا أبو عمر بن مهدي - اجازة - وحدثني الحسن ابن علي المقرئ عنه أخبرنا محمد بن احمد حدثنا جدي قال حدثني ابراهيم بن هاشم حدثنا عتاب بن زياد عن ابن المبارك قال قلت لعباد بن العوام : يا أبا سهل ما بال صاحبكم ؟ - يعني علي بن عاصم - قال : ليس تنكر عليه أنه لم يسمع ، ولكنه كان رجلاً مومراً ، وكان الوراقون يكتبون له فنراه أتى من كتبه التي كتبها له . وذكر عنه حكايات من هذا الجنس .

ثم ذكر حكاية عن محمد بن أبي نصر النرسي عن محمد بن عمر بن محمد بن بهته البراز ذكره في تاريخه (ج ۳ ص ۳۴) فقال قال البرقاني : كان يذكر أن في مذهبه شيئاً ويقولون هو باب طاقى (۱) . قلت للبرقاني يعني بذلك أنه شيعي ؟ قال نعم اثم ساقها الى احمد بن محمد بن سعيد الكوفي واحمد بن محمد بن سعيد هذا هو أبو العباس بن عقدة الحافظ من كبار الشيعة ، ومن روى المنكرات والمنقطعات عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل أهل البيت . وقد ذكره ابن

(۱) وفي تاريخ الخطيب في ترجمته : هو طالبي .

عدى فى كتاب الضعفاء وقال : رأيت مشايخ بغداد يسيئون الثناء عليه ويقولون إنه كان لا يتدين بالحديث ويحمل شيوخا بالكوفة على الكذب ، ويسوى لهم نسخا ويأمرهم بروايتها ، واشتهر ذلك عنه . وقال ابن عدى أيضا فى كتابه محارقات فى الرواية وقال سمعت ابن مكرم يقول : كان ابن عقدة معنا عند ابن نعيما بن سعيد المروى بالكوفة فى بيت فوضع بين أيدينا كتباً كثيرة ، فترع ابن عقدة سراويله وملاه من كتب الشيخ سرا منه ومننا ، فلما خرجنا قلنا له ما هذا الذى معك لم حملته ؟ قال دعونا من ورعكم هذا . وقد ذكره الدارقطنى وقال : ابن عقدة رجل سوء . وقد ذكره الخطيب فى تاريخه ( ج ۵ ص ۱۴ ) وذكر هذه الحكايات جميعها باسانيده . وقال أيضاً حدثنى على بن محمد بن نصر الى أن قال سمعت أبا عمر بن حيويه يقول : كان احمد بن محمد بن سعيد بن عقدة فى جامع برانا على منال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - أو قال الشيخين أبى بكر وعمر رضى الله عنهما - وتركت حديثه لا أحدث عنه بشئ ، وما سمعت بعد ذلك عنه شيئاً . وهذا ممن جعله الخطيب حجة . وقد حكى عنه مثل هذا وحكى عنه بإسناد ذكره . قال : وجه الى أبى العباس بن عقدة من خراسان بمال وأمر أن يعطيه بعض الضعفاء ، وكان على باب داره صخرة عظيمة . فقال لابنه ارفع هذه الصخرة فلم يستطع رفعها لعظمتها وثقلها ، فقال له أراك ضعيفا فخذ هذا المال ودفعه اليه .

ثم ذكر حكاية عن البرقانى الى أن ساقها الى عبد الله بن عمرو بن أبى الحجاج أبو معمر المنقرى ذكره الخطيب فى تاريخه ( ج ۱۰ ص ۲۴ ) وقال : إنه كان يرى القدر . وذكر مثل ذلك عن جماعات بطرق شتى .

وذكر حكاية عن أبى القاسم ابراهيم بن سليمان المؤدب ساقها الى ابراهيم بن بشار الرمادى عن سفيان بن عيينة ، و ابراهيم بن بشار هذا ذكر عنه احمد بن

مخبر نخلیطا حکاه أبو حاتم فی کتابه . وقال یحیی بن معین : لیس بشی . وقال النسائی : لیس بالقوی . هذا عن ابراهیم بن بشار ، وسفيان بن عيينة قد سبق عنه ما ذكرناه .

وحدث عن ابن دوما حکایة أخرى وقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حکایة أخرى عن الخلال ساقها الى وكيع وابن المبارك وقد تقدم ذكرها . ثم ذكر حکایة عن ابن رزق ساقها الى الحمیدی عن سفيان - هو ابن عيينة وقد ذكرنا حاله ، وان كان الثوري فقد ذكرناه أيضا .

ثم ذكر حکایة عن القاضي أبي القاسم البجلي الى احمد بن محمد بن عبدالکریم الوساسی وقد ذكره الخطيب فی تاريخه ( ج ۵ ص ۵۷ ) فقال حدثني علي بن محمد ابن نصر . قال سمعت حمزة بن يوسف قال سألت الدارقطني عن احمد بن محمد ابن عبدالکریم الوساسی فقال : تكلموا فيه . ثم ساقها الى يوسف بن اسحاق ابن اسباط وقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حکایة عن ابن رزق والبرقانی من طریقین ساقها الى وكيع بن الجراح وقد تقدم ذكره .

وذكر حکایة عن علي بن احمد بن الطيب الرزاز وقد ذكره الخطيب ( ج ۱ ص ۳۳۰ ) فقال عنه إن ابنة ألق في سماعته ما لیس بسماعه بخط طری وشيخ علي الرزاز هذا فی هذه الحکایة علي بن محمد بن سعيد [الموصلي] ذكره الخطيب فی ترجمة عيسى بن فيروز ( ج ۱ ص ۱۷۲ ) من كتابه وقال لیس بثقة .

ثم ذكر حکایة عن أبي سعيد محمد بن موسى الصيرفي ساقها الى مؤمل عن حماد بن سلمة ، ومؤمل هذا هو ابن اسماعيل وقد ذكرنا مقاله ابن أبي حاتم فيه . ثم ذكر حکایة عن ابن دوما النعمانی وقد تقدم حاله ، ثم ساقها الى مؤمل وقد تقدم أيضاً .

ثم ذكر حكاية عن محمد بن الحسن بن محمد المتوفى الى أبي عوانة وهو الواضح وقد تقدم ذكره، وحدث حكاية أخرى عن ابن دوما وقد تقدم ما ذكره عن ابن دوما، ثم ساقها الى الحسن بن علي الحلواني وقد تقدم والى أبي عوانة وقد تقدم . وحدث حكاية أخرى عن ابن دوما أيضا وقد علم حاله ، ثم ساقها الى عارم وهو محمد بن الفضل أبو النعمان . قال أبو حاتم : اختلط وزال عقله فمن سمع منه قبل الاختلاط سنة عشرين ومائتين فسماعه صحيح ، وسمعت منه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة .

ثم ذكر حكاية عن البرقاني رفعها إلى حماد بن زيد في لبس الخفين والسراويل وهذا ليس بتشنيع على أبي حنيفة ، إنما هو تشنيع على كثير من الأئمة فانهم خالفوا هذا الحديث .

ثم حدث حكاية عن ابن دوما وقد ذكرنا حاله ، ثم ساقها الى الحسن بن علي الحلواني وقد تقدم ما ذكره الخطيب عنه ، رواها الحلواني عن نعيم بن حماد وقد ذكرنا ما قيل فيه ، ثم ساقها الى سفيان بن عيينة وقد تقدم خبره .

ثم ذكر حكاية عن الصيمري الى أن أورد بيتين لابن المعدل هجوا لم يكن بنا حاجة الى الكلام في رجالها إذ قد تقدم الجواب عنها ( ج ۱۳ ص ۳۹۳ ) .

ثم ذكر حكاية عن عبد الله بن يحيى السكري رفعها الى أبي عوانة الواضح وقد ذكرنا ما ذكره فيه ، ثم شك بعض الرواة في هذا الخبر هل قال السكر بفتح السين والكاف أم السكر بجزم الكاف ، فسقط الاحتجاج به .

ثم ذكر حكاية عن أحمد بن محمد بن حسن بن النرمسي ساقها الى محمد بن محمد الباغدني وقد مر ذكره .

ثم ذكر حكاية عن محمد بن عيسى بن عبد العزيز البراز عن صالح بن أحمد وصالح هذا هو ابن أبي مقاتل يعرف بالقبراطي هروى الاصل ذكره الخطيب

فی تاریخہ ( ج ۹ ص ۳۲۹ ) فقال بإسناد له عن ابن حبان إنه كان يسرق الحديث  
يقلمه ولعله قد قلب أكثر من عشرة آلاف حديث فيما خرج من الشيوخ  
والأبواب ، لا يجوز الاحتجاج به بحال . وقال ذكر أبو عبد الرحمن السلمي أنه  
سأل الدارقطني عن صالح هذا فقال : كذاب دجال يحدث بما لم يسمعه . وقال  
قال لي البرقاني : لم تكن نكتب حديث صالح بن أبي مقاتل . قلت ولم ذلك  
لضعفه ؟ قال نعم هو ذاهب الحديث ، وطريقة المحدثين قد علمتموها . فمن روى  
عن مثل هذا ، وقد قال عنه مثل هذا الكلام كيف يكون حاله ؟ وقال ابن  
عدي أيضا في كتابه : إنه كان يسرق الأحاديث ويلزق حديث قوم على قوم  
ويرفع الموقوف ، ويصل المرسل ، وأمره بين .

( وقال في الترجمة ذكر ما قاله العلماء في ذم رأيه والتحذير منه الى ما يتصل )

( بذلك من أخباره ) . ( ج ۱۳ ص ۳۹۴ )

قال أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن إبراهيم البراز بالبصرة : قال حدثنا أبو  
علي الحسن بن محمد بن عثمان الفسوي أنبأنا يعقوب بن سفيان قال حدثنا محمد بن  
عوف ثنا اسماعيل بن عباس الحمصي ثنا هشام بن عروة عن أبيه . قال : كان  
الأمر في بني اسرائيل مستقيما حتى نشأ فيهم أبناء سببايا الأم ، فقالوا بالرأي  
فهلكوا وأهلكوا . فانا قد تركت الجواب عن هذه الحكاية في هذا الموضع  
لأنها لم تتعلق بأبي حنيفة وحده ، فتركها ليعلم من وقف عليها أنه لم يرد الطعن  
على أبي حنيفة وحده وإنما أراد الطعن على أئمة المسلمين من الصحابة والتابعين ،  
وتركته ليعلم من وقف عليها ما ذكرت من أول الأمر من أنه جعل الطعن على  
أبي حنيفة سببا للطعن على سائر المسلمين كما فعلت الفلاسفة بمذهب الروافض ،  
وقد ذكر بعدها مثلها وذكر فيها أبا حنيفة وأنا مجاوبه إن شاء الله تعالى .

وأما الحكاية التي بعدها ذكرها ونسبها الى سفيان ورواها عن أبي نعيم

الأصبهاني وقد تقدم خبره . وكذلك سفيان وما ذكره عن أبي حنيفة من أنه من أبناء سبأيا الأثم فقد أجمع النسابون على أنه لم يكن من أبناء سبأيا الأثم وهو أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزبان ، والنعمان بن المرزبان أبو ثابت الذي أهدى لعلی بن أبي طالب رضی الله عنه الفالوذج في يوم النيروز - أو المهرجان - فقال : نيرزونا كل يوم - أو مهرجوننا كل يوم - وساق هذه الحكايات عن سفيان وهذا عندي نقص في حق سفيان إن صححت هذه الاسانيد عن سفيان لأنه إذا عاب الرأي لم يعد من العلماء ومن لم يعد من العلماء فلا اعتداد بقوله .  
وذكر حكاية عن ابن الفضل إلى أن ساقها إلى البخاري ثم قال حدثنا صاحب لنا فذكر وأجهل الاسناد وقد تقدم الجواب عن مثل هذا .  
ثم ذكر حكاية عن محمد بن الحسن الأزرق إلى النقاش المقرئ وقد تقدم ما قيل فيه .

ثم ذكر حكاية عن ابن درستويه أيضا وقد تقدم أيضا ساقها إلى اسحاق بن ابراهيم الحنيني ، وهذا اسحاق من أصحاب مالك كان احمد بن صالح المصري لا يرضاه ، حكاها ابن أبي حاتم في كتابه ، وذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء ، وقال قال النسائي : ليس بثقة . وقال ابن عدی : ضعيف . وقال الأزدي ضعيف .  
ثم ذكر حكاية عن ابن رزق وساقها إلى حبيب كاتب مالك بن أنس ، وحبيب هذا هو ابن رزق ذكره ابن أبي حاتم في كتابه . وقال احمد : ليس بثقة .  
وقال أبو حاتم : كان يميل الحديث ويكذب .

ثم ذكر حكاية عن ابن درستويه إلى نعيم عن سفيان وقد تقدم ذكر الثلاثة وذكر حكاية عن أبي الفضل الطناجيري إلى شريك القاضي وقد تقدم ذكر حاله .

وذكر حكاية من طريقين إحداهما عن ابن دوما وقد تقدم حاله ، والطريق

الثانية عن علي بن محمد بن عبد الله المعدل ساقها الى منصور الى شريك القاضي وقد ذكرناه .

ثم ذكر حكاية عن ابن الفضل عن ابن درستويه عن يعقوب عن أبي بكر ابن خلاد . قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي قال سمعت حماد بن زيد يقول سمعت أيوب - وذكر أبو حنيفة - فقال ( يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ) فمذهبه الحكاية ذكرها الخطيب في ذم أبي حنيفة والتحذير منه ، والله أعلم الخطيب ليظهر كرامة أبي حنيفة فانه قال ( يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ) وقد علم الناس أن الله عز وجل نشر مذهب الأربعة الأئمة وأنهم نور دينهم -م- حتى ملأ الآفاق وهو من المتأخرين ولم يعلم ذلك ، فكان الله أنطق حماد بن زيد بكرامة أبي حنيفة رضي الله عنه ، ومع هذا فان مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه اشتهر في الآفاق ولم يعرف لحماد بن زيد مذهب إلا ما نقل في آحاد الكتب .

ثم ذكر حكاية عن احمد بن الحسن الحيري الى أن ساقها الى سعيد بن عامر وسعيد بن عامر هذا هو الضبي أبو محمد ذكره ابن أبي حاتم في كتابه فقال : هو صدوق صالح وفي حديثه بعض الغلط ، ورواها سعيد بن عامر عن سلام بن أبي مطيع وكنيته أبو سعيد . قال ابن حبان البستي : كثير الوم لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد .

ثم ذكر حكاية أخرى عن ابن الفضل عن ابن درستويه وقد تقدم ذكر حاله ، وساقها الى شريك القاضي وقد مضى ذكره .

ثم ذكر حكاية عن ابن رزق والبرقاني جميعا ، ثم ساقها الى محمد بن جعفر بن الهيثم الأنباري وقد ذكر حاله ، ثم ساقها الى سليمان بن حسان الحلبي الشامي ذكره الخطيب في تاريخه ( ج ۹ ص ۲۱ ) وقال ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم

وقال سألت عنه أبي فقال سألت ابن أبي غالب عنه فقال : لا أعرفه ولا أرى  
البغداديين يروون عنه .

ثم ذكر حكاية عن ابن رزق ساقها الى الحسن بن علي الحلواني وقد تقدم ذكره .  
ثم روى حكاية عن ابن الفضل عن ابن درستويه وقد تقدم ذكره ، ثم  
ساقها الى نعيم بن حماد الخزازي وقد تقدم ذكره . ثم ساقها الى سفيان الثوري  
وقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حكاية عن ابن حسنويه ساقها الى ثعلبة بن سهيل وهو القاضي  
ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء ، وقال يحيى بن معين : ليس بشيء . ثم  
ساقها الى سفيان وقد ذكرناه ، وفي جملة سند هذا الحديث جرير بن عبد الحميد  
ذكره الخطيب في تاريخه وقال في ترجمته ( ج ۷ ص ۲۵۳ ) باسناد ساقه قال  
سمعت سليمان بن داود الشاذكوني يقول : قدمت على جرير فاعجب بمحفظي وكان  
لي مكرما ، وقدّم يحيى بن معين والبغداديون الذين معه وأنا ، ثم قال فرأوا موضعي  
منه فقال له بعضهم : إنما بعثه يحيى وعبد الرحمن ليفسد حديثك عليك ويتبع  
عليك الأحاديث ، قال وكان جرير حدثنا عن مغيرة عن ابراهيم في طلاق  
الأخرس ، قال ثم حدث به بعد عن سفيان عن مغيرة عن ابراهيم ، قال فبينما  
أنا يوما عند ابن أخيه إذ رأيت علي ظهر كتاب لابن أخيه عن ابن المبارك عن  
سفيان عن مغيرة عن ابراهيم ، قال فقلت لابن أخيه : عمك هذا يحدث بهذا  
عن مغيرة ، ومرة عن سفيان عن مغيرة ، ومرة عن ابن المبارك عن سفيان ،  
فينبغي أن نسأله ممن سمعه ؟ قال سليمان وكان هذا الحديث موضوعا . قال فوقفت  
جريرا عليه فقلت له حديث طلاق الأخرس ممن سمعته ؟ فقال حدثني رجل من  
أهل خراسان عن ابن المبارك . قال فقلت له قد حدثت به مرة عن مغيرة ،  
ومرة عن سفيان عن مغيرة ، ومرة عن رجل عن ابن المبارك عن سفيان عن



مغيرة ، ولست أراك تقف على شيء فمن الرجل ؟ قال : رجل جاءنا من أصحاب الحديث . قال فوثبوا بي وقالوا ألم نقل لك إنما جاء ليفسد عليك حديثك ؟ قال فوثب بي البغداديون ، قال وتعصب لي قوم من أهل الري حتى كان بينهم شر شديد . وذكر في ترجمته أيضا حكاية عن أبي الوليد الطيالسي قال قدمت الري ومعي أبو داود الطيالسي وحملت معي أصل كتابي عن شعبة ، قال وكان جرير يجالسنا عند رجل من التجار ، قال فسمعنا نذكر الحديث ، فيعجب بالحديث أعجاب رجل سمع العلم وليس له حفظ ، قال فسمعتني أحدث بحديث شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن مسلمة حديث صفوان بن عسال - أو حديث علي - « إنكما علجان فعالجان عن دينكما » فقال اكتبه لي . قال فكتبته له وحدثته به ، قال وتحدثت بحديث فضالة بن عبيد في القلادة فاستحسنه وقال اكتبه لي فكتبته له ، وحدثته به عن ليث بن سعد . قال فقال لي قد كتبت عن منصور ومغيرة وجعل يذكر الشيوخ ، فقلت له حدثنا ، فقال لست أحفظ كتب غائبة عني ، وأنا أرجو أن أوتي بها ، قد كتبت في ذلك : فبينما نحن كذلك إذ ذكر يوما شيئا من الحديث ، فقلت له أحسب أن كتبك جاءت ؟ قال أجل . قلت لأبي داود : جليسا جاءته كتبه من الكوفة اذهب بنا ننظر فيها قال فأتيناه فنظرت في كتبه أنا وأبو داود . وحكي بأسناد له قال سمعت سليمان بن حرب يقول : كان جرير بن عبد الحميد وأبو عوانة يتشابهان في رأي العين ، ما كانا يصلحان الا أن يكونا راعي غنم .

ثم روى حكاية عن أبي نصر أحمد بن إبراهيم المقدمي الى علي بن زيد وهذا هو الفرائضي ذكره في تاريخه ( ج ۱۱ ص ۴۲۷ ) . وقال : هو شيخ شيخ شيعي (۱) ثم قال في الترجمة وقد تكلموا فيه ، ثم ساقها الى محمد بن كثير عن

(۱) لم تذكر هذه الجملة في أصل التاريخ ، وهي أنه شيخ شيخ شيعه .

الاوزاعي ، ومحمد هذا هو المصيصي صنعاني الاصل أبو يوسف ذكره ابن أبي حاتم في كتابه وقال : ضعفه احمد جدا وضعف حديثه . وقال أبو حاتم : لم يكن عندي ثقة .

وذكر حكاية عن محمد بن الحسن الوراق عن احمد بن كامل القاضي ذكره في تاريخه وقال في ترجمته ( ج ۴ ص ۳۵۷ ) سأل أبو سعيد الاسماعيلي أبا الحسن الدارقطني عن أبي بكر احمد بن كامل فقال : كان متساهلا وربما حدث من حفظه بما ليس عنده في كتابه وأهلكه العجب ، فانه كان يختار ولا يضع لاحد من العلماء الأئمة أصلا . ثم ساقها الى الاوزاعي وسفيان وقد مضى ذكرهما ، ثم حدث عن ابن رزق الى يحيى بن السكن البصري عن أيوب بن محمد ذكره ابن أبي حاتم في كتابه وقال قال أبو حاتم : ليس بالقوي

ثم ذكر حكاية عن ابن رزق ، ثم ساقها من طريق أخرى عن أبي نعيم الحافظ وهو الاصفهاني وقد تقدم ذكرنا له ، ثم ساقها الى سفيان وقد تقدم ذكر حاله .  
ثم ذكر حكاية عن الحسن بن ابراهيم وهو ابن شاذان ذكره الخطيب في تاريخه فقال في ترجمته ( ج ۷ ص ۲۷۹ ) كان أشعريا مشتهراً بشرب النبيذ ، ثم ساقها الى مؤمل بن اسماعيل وقد سبق ذكرنا له .

وحدث حكاية عن محمد بن عمر بن بكر الى المؤمل وقد ذكرنا حاله .  
وحدث حكاية أخرى عن ابن الفضل عن ابن درستويه وقد تقدم شرح ما قاله فيه .

وحدث حكاية أخرى عن الخلال ساقها الى أبان بن سفيان الحرزي قال أبو حاتم محمد بن حبان البستي : روى عن الثقات أشياء موضوعة . وقال الدارقطني متروك .

ثم ذكر حكاية عن ابراهيم بن محمد بن سليمان ساقها الى سفيان وقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حكاية عن ابراهيم بن مخلد عن محمد بن احمد الحكيم ، وهذا الحكيم ذكره الخطيب في تاريخه ( ج ۱ ص ۲۶۷ ) فقال : سألت ابا بكر البرقاني عن الحكيم فقال : ثقة الا انه يروى منا كبير ، ثم ساقها الى مطرف ابي مصعب الاصم قال ابو احمد بن عدى : يتحدث مطرف عن ابن ابي ذئب ومالك وغيرها بالمناكير .

ثم ذكر حكاية عن ابن رزق الى الوليد بن مسلم والوليد هذا هو ابو العباس الدمشقي . قال ابن عدى : يروى عن الاوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم الاوزاعي مثل نافع والزهرى فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الاوزاعي عنهم . وقال الدارقطني مثل هذا أيضاً .

ثم ذكر حكاية أخرى عن علي بن محمد المعدل الى الوليد بن مسلم هذا المقدم ذكره .

ثم ذكر حكاية أخرى عن ابن رزق الى مطرف وقد تقدم ذكرنا له .  
ثم ذكر حكاية عن ابي الفرج الطناجيري الى علي بن زيد الفرائضي ذكره الخطيب في تاريخه فقال : وقد تكلموا فيه .

ثم ذكر حكاية عن القاضي ابي بكر احمد بن الحسن الحرشي الى ابي عوانة وقد تقدم .

ثم ذكر حكاية عن ابن الفضل عن ابن درستويه وقد تقدم ذكره .  
ثم ذكر حكاية عن الحسن بن ابي طالب الى عبد الله بن محمد البغوي وهو ابو القاسم وقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حكاية عن الخلال الى ابي نعيم وحدث عن علي بن القاسم بن الحسن البصري الى ابي نعيم وقد ذكر الخطيب في ترجمة ابي نعيم ( ج ۱۲ ص ۳۴۰ ) من تاريخه قال حدثت عن محمد بن عبد الله بن المطلب الكوفي قال حدثنا علي .

ابن محمد حدثنا احمد بن ميمون بن أبي نعيم . قال : قدم جدى أبو نعيم الفضل بن  
دكين بغداد ونحن معه ، فنزل الرميعة ونصب له كرسي عظيم فجلس عليه  
ليحدث فقام اليه رجل ظنفته من أهل خراسان فقال : يا أبا نعيم أتتشييع ؟ فكره  
الشيخ مقالته وصرف وجهه وتمثل بقول مطيع بن اياس :

وما زال بي حبيك حتى كأننى برجع جواب السائل عنك أعجم  
لأسلم من قول الوشاة وتسلمى سلمت وهل حى من الناس يسلم  
فلم يفقه الرجل مراده فعاد سائلا فقال : يا أبا نعيم أتتشييع ؟ فقال الشيخ :  
يا هذا كيف بليت بك ، وأى ربح هبت الى بك . سمعت الحسن بن صالح يقول  
سمعت جعفر بن محمد يقول : حب على عبادة ، وأفضل العبادة ما كنتم . ثم ذكر  
حكاية أخرى عن أبي الفتح بن أبي الفوارس الى أن قال : كنت عند أبي نعيم  
الفضل بن دكين فجاء ابنه يبكى ، فقال له مالك ؟ فقال الناس يقولون إنك تتشييع  
فانشأ يقول :

وما زال كئمانيك حتى كأننى برجع جواب السائل عنك أعجم  
لأسلم من قول الوشاة وتسلمى على وهل حى على الناس يسلم  
ثم ذكر حكاية عن ابن رزق الى وكيع وقد تقدم ذكره .  
ثم ذكر حكاية عن محمد بن عبد الله الحناني ساقها الى عبد الله بن المبارك  
وقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حكاية عن محمد بن علي المقرئ عن محمد بن عبد الله الحاكم  
النيسابورى وهذا محمد بن الحاكم هو صاحب التاريخ ذكره الخطيب فى تاريخه  
( ج ۵ ص ۴۷۳ ) وحكى أنه كان يميل الى التشيع . وقال : جمع الحاكم أبو عبد الله  
أحاديث زعم أنها صحاح على شرط البخارى ومسلم لم يلزمهما اخراجها فى  
صحيحهما ، منها حديث « الطائر ، ومن كنت مولاه فعلى مولاه » . فانكر

عليه أصحاب الحديث ذلك ولم يلتفتوا الى قوله ، ولا صوبوه في فعله . وقد حكى أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي عن سعد بن علي الريحاني أنه قال : ثلاثة من الحفاظ لا أحبهم لشدة تعصبهم ؛ منهم أبو عبد الله الخادم .  
ثم ذكر حكاية عن الازهرى عن محمد بن العباس الخزاز وهذا هو ابن حيويه وقد تقدم حاله .

ثم ذكر حكاية عن الازهرى الى أبي اسحاق الطالقاني وهو ابراهيم بن اسحاق بن عيسى الطالقاني ذكره الخطيب في تاريخه ( ج ٦ ص ٢٤ ) وقال عنه كان ثقة ثبتا يقول بالارجاء . وساقها الى عبدالله بن المبارك وقد تقدم ذكره .  
وذكر حكاية عن ابراهيم بن عمر البرمكي عن عمر بن محمد الجوهري ذكره في تاريخه ( ج ١١ ص ٢٢٥ ) فقال : وفي بعض حديثه زكرة .

ثم ذكر حكاية أخرى ساقها الى الطالقاني الى ابن المبارك وقد تقدم ذكرها ثم ذكر حكاية عن الخلال الى أبي داود عن ابن المبارك وهذا سند منقطع لان أبا داود لم يدرك ابن المبارك . ثم قد تقدم ذكر ابن المبارك ، ثم ان الحكاية هي أن قال ابن المبارك : ما كنا نأتي مجلس أبي حنيفة الاخنية من سفیان الثوري ، وهذا دليل على ما ذكرناه من أنه كان بين أبي حنيفة وبين سفیان الثوري شيء ، وكان أبو حنيفة أكنهها لسانا .

ثم ذكر حكاية عن أبي نصر احمد بن الحسين عن أبي بكر السني عن عبد الله ابن محمد بن جعفر ، وعبد الله هذا هو أبو القاسم القزويني القاضي فقيها على مذهب الشافعي وكان يظهر العبادة ويحفظ ، ثم خلط ووضع أحاديث فافتضح وسقط جاهه . ذكر ذلك أبو سعيد بن يوسف في تاريخ مصر . وقال الدارقطني : هو كذاب يضع الحديث . وان كان غيره فهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر الاصفهاني بن حبان المعروف بابي الشيخ ، ضعفه أبو احمد العسال الاصفهاني .

ثم ذكر حكاية عن ابن رزق الى سفیان الثوري وقد تقدم ذكره .  
ثم ذكر حكاية عن أبي بكر محمد بن عبد الله بن أبان الهيثبي ذكره الخطيب  
في تاريخه وقد سبق ما ذكره ، وعن احمد بن سلمان النجاد ذكره الخطيب في  
تاريخه (ج ۴ ص ۱۸۹) فقال سألت أبو سعيد الاسماعيلي أبا الحسن الدارقطني فقال  
قد حدث احمد بن سلمان النجاد من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله . ثم رفعها  
الى سفیان وقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حكاية عن القاضي أبي بكر محمد بن عمر الداودي الى محمد بن  
الحسين بن حميد بن الربيع وذكره الخطيب في تاريخه (ج ۲ ص ۲۳۶) فروى  
عن احمد بن محمد بن سعيد قال : كنت عند الحضرمي فمر عليه ابن للحسين بن  
حميد الخزاز فقال : هذا كذاب ابن كذاب . ثم بعده الى محمد بن عمر بن الوليد  
ذكره ابن أبي حاتم في كتابه وقال قال أبو حاتم : أرى أمره مضطربا وذكره ابن  
الجوزي في كتاب الضعفاء . وقال قال ابن حبان : يروى عن مالك ما ليس من  
حديثه لا يجوز الاحتجاج به . ثم بعده الى محمد بن عبيد الطنافسي ذكره ابن  
أبي حاتم وقال قال احمد : كان يخطئ ولا يرجع عن خطئه . ثم ساقها الى سفیان  
الثوري وقد تقدم ذكره ، أو ابن عيينة .

ثم ذكر حكاية عن ابن رزق الى سفیان بن وكيع بن الجراح عن أبيه وقد  
تقدم ذكرها . ثم ساقها الى سفیان وقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حكاية عن الابار الى قيس بن الربيع وقد تقدم حاله .  
ثم ذكر حكاية عن البرمكي الى عمر بن محمد الجوهري ذكره الخطيب في  
تاريخه فقال : وفي بعض حديثه نكرة . ثم الى حجاج وهو أبو محمد الاعور وقد  
ذكرناه ، الى قيس بن الربيع وقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حكاية عن البرقاني عن محمد بن احمد بن محمد الآدمي ذكره الخطيب

في تاريخه ( ج ۱ ص ۳۴۹ ) قال قال لي أبو طاهر حمزة بن محمد الدقاق : لم يكن الأدمي هذا صدوقاً في الحديث كان يسمع انفسه في كتب لم يسمعها ، ثم ساقها الى أن قال حدثني بعض أصحابنا وهذا مجهول .

وذكر حكاية أخرى عن ابن رزق ساقها الى مصعب بن خازجة وذكره ابن أبي حاتم في كتابه وقال : مجهول .

ثم ذكر حكاية عن أبي بكر أحمد بن علي بن عبد الله الرخاجي الطبري وذكره في تاريخه ( ج ۶ ص ۳۲۵ ) وقال : إنه ثقة ، ثم ساق الحكاية الى سفيان الثوري وشريك والحسن بن صالح ، فأما شريك وابن صالح فقد سبق ما قبل عنهما .

ثم ذكر حكاية عن الحسن بن أبي طالب ولم يذكره في التاريخ .  
ثم ذكر حكاية عن البرقاني الى أن ساقها الى سلمة بن سليمان قال قال رجل لابن المبارك ، ورجل غير مسمى مجهول الأمر .

ثم ذكر حكاية عن الأزهرى عن محمد بن العباس ومحمد بن العباس هذا هو ابن حيويه الخزاز ذكره الخطيب في تاريخه وقال كان فيه تسامح وربما أراد أن يقرأ شيئاً ولا يقرب أصله منه ، فيقرأه من كتاب أبي الحسن بن الرزاز لثقته بذلك الكتاب ، وإن لم يكن فيه سماعة . وكان مع ذلك ثقة ، ثم ساقها الى فهد بن عوف وفهد بن عوف هذا قال علي بن المديني : هو كذاب ، وكان علي يقول : ذهب الفهدان ، فهد بن عوف وفهد بن حيان . حكى ذلك ابن الجوزي في كتاب الضعفاء .

ثم ذكر حكاية عن العتيقي ساقها الى محمد بن بشار بنديار وقد ذكره الخطيب في تاريخه ( ج ۱۲ ص ۱۰۱ ) فقال في ترجمته بإسناد ساقه الى أن قال الفرهياني قال سمعت أبا موسى وكان قد صنف حديث داود بن أبي هند ، ولم

يكن بندار صنفه . سمعت أبا موسى يقول : منا قوم لو قدروا أن يسرقوا حديث داود لسرقوه - يعني به بنداراً - ثم قال الخطيب أخبرنا أبو القاسم الأزهرى وساق سنداً الى أن قال حدثنا عبد الله بن علي بن عبد الله المديني قال سمعت أبي ومألته عن حديث رواه بندار عن ابن مهدي عن أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال : « تسجروا فان في السحور بركة » فقال هذا كذب . قال حدثني أبو داود موقوفاً وأنكره أشد الانكار . ثم قال أخبرنا محمد بن جعفر بن علان الشروطي - مما اذن لي أن أرويه عنه - أخبرنا أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الحافظ ثنا محمد بن جعفر المطيري ثنا عبد الله بن الدورقي . قال : كنا عند يحيى بن معين وجري ذكر بندار فرأيت يحيى لا يعبا به ويستضعفه ، قال ابن الدورقي ورأيت القواريري لا يرضاه ، وكان صاحب حمام .

ثم ذكر حكاية عن البرقاني ثم ساقها الى بندار هذا وقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حكاية عن ابن الفضل عن ابن درستويه وقد تقدم ذكره أيضاً .

ثم ذكر حكاية عن ابن رزق الى الوليد بن عتبة وهو مجهول ، ثم الى مؤمل

ابن اسماعيل وقد ذكرناه فيما تقدم .

ثم ذكر حكاية عن بشرى وعن محمد بن حسنويه ساق السندين الى البغوي

عن أبي الجواب ، وهو الأحوص بن جواب قال يحيى بن معين : ليس بذلك القوي ، وذكر البغوي قد تقدم .

ثم ذكر حكاية عن ابن الفضل عن ابن درستويه وقد تقدم ذكرها ، ثم

ساقها الى ابن نمير عن بعض أصحابنا وهذا مجهول .

ثم ذكر حكاية عن عبد الله بن يحيى السكري ساقها الى سفيان بن عيينة

وقد تقدم ذكره ، روى ابن عيينة شعراً عن مساور الوراق . وقال أجابه بعضهم



وهذا المجيب مجهول وقد تقدم الجواب عن الشعر .

ثم ذكر حكاية عن ابن رزق ساقها الى يحيى بن أيوب قال حدثنا صاحب لنا ثقة وأبهم ، وهذا مجهول عن أبي بكر بن عياش ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء فقال : كان يحيى بن سعيد لا يعأ به ، واذا ذكر عنده كلح وجهه . وكان محمد بن عبد الله بن نمير يضعفه .

ثم ذكر حكاية عن ابن رزق الى أسود بن سالم الى أبي بكر بن عياش وقد ذكرناه .

ثم ذكر حكاية عن أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد عن محمد بن العياش وقد تقدم ساقها الى أبي معمر ، وأبو معمر هذا هو اسماعيل بن إبراهيم الهذلي الهروي ذكره الخطيب في التاريخ ( ج ۶ . ص ۲۶۶ ) فروى بإسناده الى يحيى بن معين وذكر أبا معمر - يعني يحيى - فقال : لأصلى الله عليه ذهب الى الرقة فحدث بخمسة آلاف حديث أخطأ في ثلاثة آلاف حديث ، وذكر أيضاً بإسناده الى أبي زرعة أنه قال : كان أحمد لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار ولا عن أبي معمر ولا يحيى بن معين ولا أحد ممن امتحن فأجاب ، وذكر أيضاً بإسناده الى أبي معمر أنه أخذ في المحنة فأجاب فلما خرج قال : كفرنا وخرجنا . وقد ذكر حكاية عن أبي بكر بن عياش وقد سبق ذكره .

ثم ذكر حكاية عن أبي حازم العبدوي عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عبدويه السدوسي .

ثم ذكر حكاية عن أبي نعيم الحافظ أحمد بن عبد الله الأصفهاني صاحب الحلية وقد تقدم ذكره ، عن أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان - وهو أبو الشيخ وقد ضعفه أبو أحمد العسال وهو من أهل بلده - عن سالم بن عصام وقد ذكره أبو نعيم في تاريخ أصفهان فقال : كان كثير الحديث والفرائب ، ثم

ساقها الى سفیان الثوري وقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حكاية عن البرقاني عن محمد بن العباس بن حيويه وقد تقدم ذكر حاله .

ثم ذكر حكاية عن بشرى الرومي عن احمد بن جعفر بن حمدان - وهو القطيبي - ذكره الخطيب في تاريخه ( ج ٤ ص ٧٣ ) وحدث عن أبي الحسن بن الفرات قال : كان ابن مالك القطيبي مستورا صاحب سنة كثير السماع [ سمع ] من عبد الله بن احمد وغيره إلا أنه خلط في آخر عمره وكف بصره وخرف حتى لا يعرف شيئا مما يسمع عليه ، ثم قال قال محمد بن أبي الفوارس : أبو بكر بن مالك كان مستورا صاحب سنة ، ولم يكن في الحديث بذلك . وقال أيضا سمعت أبا بكر البرقاني - وسئل عن ابن مالك - فقال : كان شيخا صالحا ، وكان لايه اتصال ببعض السلاطين ، فترى لابن ذلك السلطان علي عبد الله بن احمد المسند وحضر ابن مالك سماعه ثم غرقت قطعة من كتبه بعد ذلك ففسخها من كتاب ذكروا أنه لم يكن سماعه فيه فغمزوه لأجل ذلك .

ثم ذكر حكاية عن ابن رزق عن احمد بن سلمان الفقيه المعروف بالنجاد وقد تقدم ذكره . ساقها الى مهدي بن يحيى ذكره الخطيب في تاريخه فقال في ترجمته ( ج ١٣ ص ٢٦٦ ) حدثني احمد بن محمد الرزاز<sup>(١)</sup> أخبرنا محمد بن جعفر الشروطي أنبأنا أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي . قال : مهدي بن يحيى الشامي نزل بغداد منكر الحديث .

ثم ذكر حكاية عن البرقاني عن احمد بن محمد الأدي وقد تقدم ذكره .  
ثم ذكر حكاية عن الحسن بن أبي طالب عن محمد بن نصر بن احمد بن نصر بن مالك القطيبي ذكره الخطيب في تاريخه ( ج ٣ ص ٣٢٠ ) وقال حدثني

(١) وفي تاريخ الخطيب : احمد بن محمد الغزال .

الأزهري قال حضرت عند محمد بن نصر بن مالك فوجدته على حالة عظيمة من الفقر والفاقة ، وعرض علي شيئاً من كتبه لأشتره ، ثم انصرفت من عنده و حضرت بعد عند أبي الحسن بن رزقويه فقال لي : ألا ترى الى ابن مالك ، إنه جاءني بقطعة من كتب ابن أبي الدنيا وقال لي اشترها مني فان فيها سماعتك معي من البرذعي ؟ فقلت له يا هذا والله ما سمعت من البرذعي شيئاً . قال الأزهري فنظرت في تلك الكتب وقد سمع فيها ابن مالك بخطه لابن رزقويه تسميهاً طرياً - أو كما قال -

ثم ذكر حكاية عن محمد بن الحارث - وقد تقدم ذكره - عن خالد بن يزيد ابن أبي مالك الشاعر ذكره بن أبي حاتم في كتابه فقال : كان بروي منا كبير . ثم ذكر حكاية عن البرقاني عن بشر بن احمد الاسفراييني عن عبد الله بن محمد بن سيار قال سمعت القاسم بن عبد الملك أبا عثمان يقول سمعت أبا مسهر يقول : كانت الأئمة تلعن أبا فلان على هذا المنبر - وأشار الى منبر دمشق - قال الفرهياني : هو أبو حنيفة .

لم يكن غرض الخطيب أن يذكر هذا عن أبي حنيفة ، انما جعل أبا حنيفة ذريعة ، وأراد أن يذكر الناس بما نقل مما كان على منبر دمشق ، ولم أتبع رجال هذا السند بالكشف لعلم الناس بمن أراد بالحكاية وشهرة الخبر أغنت عن ذكره ولأن أحداً لا يلعن على منبر إلا باذن الامام ، وأبو حنيفة كان في دولة بني العباس في زمن المنصور . فلو لعن على منبر دمشق لكان لعن على منابر العراق إذ هي دار الخلافة ولم ينقل هذا الخطيب ولا غيره

ثم ذكر حكاية عن الخلال عن أبي الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد الزهري عن عبيد الله بن عبد الرحمن أبو محمد السكري عن العباس بن عبد الله الترقفي قال سمعت الفريابي يقول : كنا في مجلس سعيد بن عبد العزيز بدمشق

فقال رجل: رأيت فيما يرى النائم كأن النبي صلى الله عليه وسلم قد دخل من الباب الشرقي - يعني باب المسجد - ومعه أبو بكر وعمر، وذکر غير واحد من الصحابة وفي القوم رجل وسخ الثياب رث الهيئة، فقال تدرى من ذا؟ قلت لا، قال [هذا] أبو حنيفة، هذا ممن أعين بعقله على الفجور، فقال له سعيد بن عبد العزيز: أنا أشهد أنك صادق ولولا أنك رأيت هذا لم تحسن تقول هذا.

أما أنا فقد رضيت بصحبة أبي حنيفة للنبي صلى الله عليه وسلم، ولم أر بالثياب بأساً بعد صحبة النبي صلى الله عليه وسلم، ومن صحب النبي صلى الله عليه وسلم في مثل ما ذكر فلا يكون فاجراً ولا يعان بعقله على الفجور، فإن كان الخطيب أراد بهذا أن كل من صحب النبي صلى الله عليه وسلم يوصف بما وُصف به أبا حنيفة فيكون تأكيداً لما ذكرت أنا آنفاً، وأما هذا السند فلو أردت أن أقول فيه شيئاً لقلت فإنه قال قال رجل، أخبر عن رجل، لا يعرف، ثم إنه منام، ثم إن سعيد ابن عبد العزيز شهد لارائي أنه لا يعرف شيئاً.

ثم ذكر حكاية عن أبي الفتح محمد بن المظفر بن إبراهيم الخياط قال الخطيب في تاريخه (ج ۳ . ص ۲۶۵) كتبت عنه وهو شيخ صدوق، كان يسكن دار اسحاق، ولا أعلم كتب عنه أحد غيري<sup>(۱)</sup> عن محمد بن علي بن عطية المكي ذكره في تاريخه فقال في ترجمته (ج ۳ . ص ۸۹) صنف كتاباً سماه قوت القلوب على لسان الصوفية، وذكر فيه أشياء منكرة مستشعبة في الصفات. قال الخطيب وقال لي أبو طاهر محمد بن علي بن العلاف: كان أبو طالب المكي من أهل الجبل، ونشأ بمكة ودخل البصرة بعد وفاة أبي الحسن بن سالم فانتفى إلى مقالته، وقدم بغداد. فاجتمع الناس عليه في مجلس الوعظ، فخلط في كلامه وحفظ عنه أنه قال: ليس على المخلوقين أضر من الخالق. فبدعه الناس وهجروه،

(۱) كذا في الاصل ولعل بها سقطاً: (ثم ذكر حكاية).

وامتنع من الكلام على الناس بعد ذلك .

ثم ذكر حكاية عن القاضي محمد بن علي الواسطي أبي العلاء ذكره الخطيب في تاريخه فقال في ترجمته ( ج ۳ . ص ۹۵ ) ورأيت لأبي العلاء أصولاً اعتقاساً فيها صحيح ، وأصولاً مضطربة وكان من أهل العلم بالقراءات ممن أدركنا يقدحون فيه <sup>(۱)</sup> وسمعت يذکر أن عنده تاريخ شباب العصفري فسألته إخراج أصله لأقرأ عليه فوعدني بذلك . ثم اجتمعت مع أبي عبد الله الصوري فتجارينا ذكره فقال لي : لا ترد أصله بتاريخ شباب فإنه لا يصلح لك ، فقلت وكيف ذلك ؟ فذكر أن أبا العلاء أخرج إليه الكتاب فراه قد سمع فيه لنفسه تسميماً طرياً مشاهدته تدل على فساد . ورأيت في كتاب أبي العلاء عن بعض الشيوخ المعروفين حديثاً استنكرته وكان متنه طويلاً موضوعاً مركباً على إسناد واضح صحيح عن رجال ثقات أئمة في الحديث ، فذاكرت به أبا عبد الله الصوري فقال لي : قد رأيت هذا الحديث في كتاب أبي العلاء فاستنكرته ، فعرضته على حمزة بن محمد فقال لي اطلب من القاضي أصلاً به فإنه لا يقدر على ذلك . قال الخطيب : ورأيت له أشياء سماه فيها مفسود ، إما مكشوط بالسكين أو مصلح بالقلم . ثم قرأت عليه حديثاً من المسلسلات فقال لي : هذا الحديث عندي بعلو ، فسألته إخراجاً فأخرجه إلي في رقعة من خطه فقرأه علي من لفظه ، فلما قرأه استنكرته ، فقلت له هذا الحديث من هذا الطريق غريب جداً وأراه باطلاً . فذكر أن له به أصلاً نقله منه إلى الرقعة وأن الأصل قريب إليه لا يتعذر إخراجاً عليه ، واعتل بان له شغلاً يمنعه عن إخراجها في ذلك الوقت ، فسألته أن يخرجها بعد فراغه من شغله فأجابني إلى أن يفعل ذلك ، وانصرفت من عنده فالتقيت ببعض من كان يختص به فذكرت له القصة وقلت له هذا موضوع على أبي يعلى الموصلي

(۱) كذا بالأصل ولم ترد بهذا السياق في التاريخ .

وكننت قد سمعته من غير أبي العلاء بنزول ، وقلت ما أظن القاضي الا قد وقع  
 إليه نازلا من الطريق الموضوع فحدث به عن عبد الله بن محمد بن عثمان . فلما كان  
 بعد أسبوع اجتمعت معه فقال لي : قد طلبت أصل كتابي بالحديث وتعبت في  
 طلبه فلم أجده ، وهو مختلط بين كتبي . فسألته أن يعيد طلبه إياه فقال أنا أفعل  
 ومكنت مدة اقتضيه به وهو يحتاج بانه ليس يجده ، ثم قال لي إيش قدر هذا  
 الحديث فكم عندي مثله ، بروى عنى فما سمعنى غيره . وسئل أبو العلاء بعد  
 انكارى عليه أن يحدث به فامتنع ولم يروه لاحد بعدى . ثم ساقها الى طريف  
 ابن عبيد الله قال الدارقطنى : هو ضعيف .

ثم ذكر حكاية عن ابراهيم بن عمر البرمكى عن عبيد الله بن محمد بن محمد بن  
 حمدان العكبرى هو أبو عبد الله بن بطة ذكره الخطيب فى تاريخه ( ج ۱۰  
 ص ۳۷۱ ) ثم قال : كتب الى أبو ذر عبد بن احمد الهروى يذكر أنه سمع نصراً  
 الاندلسى قال - وكان يحفظ ويفهم وزحل الى خراسان - قال : خرجت الى  
 عكبرا فكتبت على شيخ بها عن أبي خليفة وعن ابن بطة ، فرجعت الى بغداد  
 فقال الدارقطنى أين كنت ؟ قلت بعكبرا ، فقال وعمن كتبت ؟ فقلت عن ابن  
 بطة ، فقال وايش كتبت عن ابن بطة ؟ فقلت كتاب السنن لرجاء بن مرجى  
 حدثنى به ابن بطة ، عن حفص بن عمر الاردبيلى عن رجاء بن مرجى فقال :  
 هذا محال ، دخل رجاء بن مرجى بغداد سنة أربعين ، ودخل حفص بن عمر  
 الاردبيلى سنة سبعين ومائتين ، فكيف سمع منه ؟ قال الخطيب قال لي أبو القاسم  
 الأزهرى ابن بطة ضعيف ضعيف ليس بحجة ، وعندي عنه معجم البغوى ولا  
 أخرج عنه فى الصحيح شيئاً . فقلت له فكيف كان كتابه بالمعجم ؟ فقال : لم  
 تر له به أصلاً وإنما دفع اليها نسخة طرية بخط ابن شهاب فانسختها منها وقرأنا عليه ،  
 وكذلك ادعى سماع كتب أبي محمد بن قتيبة ورواها عن شيخ . ما ابن أبي مريم ،

وزعم انه دينورى حدثه عن ابن قتيبة ، وابن أبى مریم هذا لا يعرفه أحد من أهل العلم سوى ابن بطة .

ثم ذكر حكاية عن محمد بن على المقرئ عن محمد بن عبد الله النيسابورى وقد تقدم ذكره ثم ساقها الى محمد بن أبى عتاب الاعين أبى بكر ذكره الخطيب فى تاريخه فقال فى ترجمته ( ج ۲ ص ۱۸۲ ) محمد بن الحسن . وقال فى اثناء اسناد ساقه : سئل يحيى بن معين عن أبى بكر الاعين فقال : ليس هو من أصحاب الحديث .

ثم ذكر حكاية عن الحسن بن أبى طالب عن أحمد بن محمد بن يوسف - وهو ابن دوست - ذكره الخطيب فى تاريخه ( ج ۵ ص ۱۲۴ ) فقال تكلم محمد بن أبى الفوارس فى روايته عن المطيرى وطعن عليه . وقال الخطيب سمعت أبا القاسم الأزهرى يقول : ابن دوست ضعيف رأيت كتبه كلها طرية ، وكان يذكر أن أصوله العتق غرقت فاستدرك نسخها . قال الخطيب : سألت البرقانى عن ابن دوست فقال : كان يسرد الحديث من حفظه وتكلموا فيه ، وقيل إنه كان يكتب الاجزاء وينربها حتى يظن أنها عتق . قال الخطيب : حدثنى عيسى بن أحمد قال سمعت حمزة بن محمد يقول : مكث ابن دوست سبع عشرة سنة على الحديث ، وكان اذا سئل عن شئ أملى من حفظه فى معنى ما سئل عنه ، وكان يذاكر بحضرة أبى الحسن الدارقطنى ويتكلم فى علم الحديث ، فتكلم الدارقطنى فيه بهذا السبب . ثم ساقها الى ابن المبارك وقد تقدم ذكره

ثم ذكر حكاية عن ابراهيم بن محمد بن سليمان المؤدب الى ابن المبارك وقد سبق .

ثم ذكر حكاية عن العنقى ساقها الى أبى بكر الاعين وقد تقدم ذكره . ثم ساقها الى ابن المبارك وقد تقدم أيضاً

ثم ذكر حكاية عن عبيد الله بن عمر بن شاهين عن أبيه عن عبد الله بن سليمان وقد سبق ذكر عبد الله بن سليمان ، ثم ساقها الى أبي بكر الاعين وقد سبق ذكره (۱) عن الحسن بن الربيع ذكره الخطيب في تاريخه ( ج ۷ . ص ۳۰۷ ) فقال قال عبد الخالق بن منصور سئل يحيى بن معين - وأنا أسمع - عن الحسن بن الربيع فقال : لو كان يتقى الله لم يحدث بالمغازي ، ما كان يحسن يقرؤها . وقال ابن بنت لأبي اسامة إنه يحدث عن ابن المبارك عن حميد عن أنس في القراءة . فقال يحيى : كل من يحدث به عن حميد فقد كذب .

ثم ذكر حكاية عن ابن المبارك وقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حكاية عن محمد بن احمد بن يعقوب ثم ساقها الى محمد بن علي بن الحسن بن شقيق عن أبيه ، وأبوه علي هذا ذكره الخطيب في تاريخه ( ج ۱۱ ص ۳۷۰ ) وقال : إنهم تكلموا فيه في الأرجاء ثم رجع عنه .

ثم ذكر حكاية عن ابن المبارك وقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حكاية عن ابن دوما النعماني وقد تقدم ذكره ، ثم ساقها الى ابن المبارك وقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حكاية عن البرقاني الى أن ساقها الى أبي وهب عن ابن المبارك وأبو وهب إن كان زمعة بن صالح فهو ضعيف في حديثه ، وأما عبد الله بن المبارك فقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حكاية عن عبد الله بن يحيى السكري وغيره من شيوخه ، ثم ساقها الى محمد بن يونس الكندي ذكره الخطيب في تاريخه ( ج ۳ ص ۴۳۵ ) ونقل عن جماعة أنه كذاب .

ثم ذكر حكاية عن مؤمل بن اسماعيل عن سفیان بن عيينة وقد تقدم ذكرها .

(۱) كذا في الاصل ولعل بها سقطا : ( ثم ذكر حكاية ) .



ثم ذكر حكاية عن البرمكي الى محمد بن محمد الجوهري ؟ عن الأثرم وقد تقدم ذكر الجوهري .

ثم ذكر حكاية عن العتيق ساقها الى الحجاج بن أرطاة ، قال أبو الحسن الدارقطني : حجاج بن أرطاة لا يحتج به . وكان الخطيب يقول : كان مدلساً يروي عن لم يلقه . وقال محمد بن سعد : كان ضعيفا وقال يحيى بن معين : الحجاج ابن أرطاة ضعيف . وقال زائدة : اطرحوا حديث الحجاج بن أرطاة . وذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء . فقال قال ابن حبان : تركه ابن المبارك ويحيى القطان ، وابن مهدي ، ويحيى بن معين ، واحمد بن حنبل . وقال ابن المبارك : رأيت في مسجد الكوفة بخدمهم بأحاديث العرزمي يدلسها على شيوخ العرزمي والعرزمي قائم يصلي لا يقربه أحسد والناس على حجاج . وقال احمد بن حنبل : يزيد في الأحاديث ، ويروي عن لم يلقه لا يحتج بحديثه .

وحدث عن البرقاني عن محمد بن العباس بن حيويه وقد تقدم ذكره ، ساقها الى علي بن المديني ذكره الخطيب في تاريخه فقال في ترجمته ( ج ۱۱ ص ۴۵۹ ) باسناد ذكره . قال . دخلت على علي بن المديني يوما فرأيتة واجما مغموما فقلت ما شأنك ؟ فقال : رؤيا رأيتها ، فقلت وما هي ؟ فقال رأيت كأنني أخطب علي منبر داود النبي عليه السلام ، قال فقلت خيراً رأيت أنك تخطب علي منبر نبي ، فقال لو رأيت كأنني أخطب علي منبر أيوب كان خيراً لي لأن أيوب بلي في بدنه ، وداود قن في دينه ، وأخشي أن أفتن في ديني . فكان منه ما كان .

قال الخطيب يعني أنه أجاب لما امتحن الى القول بخلق القرآن . ثم قال أخبرني الحسين بن علي الصيمري ثنا محمد بن عمران المرزباني أخبرني محمد بن يحيى حدثني الحسين بن فهم حدثني أبي قال قال ابن أبي دواد للمعتصم : يا أمير المؤمنين هذا يزعم - يعني احمد بن حنبل - أن الله تعالى يرى في الآخرة ، والعين لا تقع

إلا على محدود ، والله لا يحد . فقال له المعتصم ما عندك في هذا ؟ فقال :  
يا أمير المؤمنين عندي ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال وما قال صلى الله  
عليه وسلم ؟ قال : حدثني محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة عن اسماعيل بن أبي خالد  
عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله البجلي . قال : كنا مع النبي صلى الله  
عليه وسلم في ليلة أربع عشرة من الشهر ، فنظر الى البدر فقال : « أما أنكم  
سترون ربكم كما ترون هذا البدر لا تضامون في رؤيته » . فقال لأحمد بن أبي  
دواد : ما عندك في هذا ؟ فقال أنظر في اسناد هذا الحديث وكان هذا في أول  
يوم ثم انصرف ، فوجه ابن أبي دواد الى علي بن المديني وهو ببغداد مملق ما  
يقدر على درهم ، فأحضره فما كلمه بشيء حتى وصله بعشرة آلاف درهم ، فقال هذه  
وصلت بها أمير المؤمنين وأمر أن يدفع اليه جميع ما استحق من أرزاقه ، وكان  
له رزق سنتين ثم قال : يا أبا الحسن حديث عبد الله بن جرير في الرؤية ما هو ؟  
قال صحيح ، قال فهل عندك فيه شيء ؟ قال يعنيني القاضي من هذا ، فقال يا أبا  
الحسن هذه حاجة الدهر ، ثم أمر له بثياب وطيب ومركب بسرجه ولجامه ، ولم  
يزل حتى قال له : في هذا الاسناد من لا يعمل عليه ولا على ما يرويه ، وهو قيس  
ابن أبي حازم ، إنما كان اعرابيا بوالا على عقبه . فقبل ابن أبي دواد ابن  
المديني واعتنقه ، فلما كان الغد وحضروا قال ابن أبي دواد : يا أمير المؤمنين  
يحتاج في الرؤية بحديث جرير ، وإنما رواه عنه قيس بن أبي حازم وهو اعرابي  
بوال على عقبه . قال فقال احمد بعد ذلك : فحين أطلع لي هذا علمت أنه من  
عمل علي بن المديني ، فكان هذا واشباهه من أوكد الأمور في ضربه .  
ثم ذكر حكاية عن احمد بن علي بن البادا ثم ساقها الى أبي بكر بن أبي داود  
وقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حكاية عن ابن دوما النعمالي وقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حكاية عن ابن رزق ساقها الى سفیان بن عيينة وقد تقدم ذكره ،  
ثم ساقها من طريق أخرى عن أبي نعيم الأصفهانی وهو صاحب الحلية وقد تقدم  
ذكره ، وساقها الى سفیان بن عيينة .

ثم ذكر حكاية عن العنقی ساقها الى محمد بن یونس الجمال ، قال محمد بن  
الجهم : هو عندي منهم . وقال ابن عدی : هو يسرق الحديث . حكى ذلك ابن  
الجوزی في كتاب الضعفاء ، ثم ساقها الى شعبة بن الحجاج العتكي ذكره  
الخطيب في تاريخه فقال في ترجمته ( ج ۹ ص ۲۵۵ ) أخبرنا احمد بن جعفر بن  
حمدان ثنا محمد بن جعفر الراشدی ثنا أبو بكر الاثرم قال سمعت أبا عبد الله  
يقول : كان شعبة يحفظ لم يكتب إلا شيئاً قليلاً وربما وهم في الشيء . ثم ذكر  
حكاية أخرى قال أخبرنا ابن الفضل ثنا احمد بن دعلج بن احمد أخبرنا احمد  
ابن علي الأبار ثنا محمد بن المنهال ثنا يزيد بن زريع . قال : قدم علينا شعبة  
البصرة ورأيه رأى سوء خبيث - يعني الترفض - فما زلنا به حتى ترك قوله ورجع  
وصار معنا .

ثم ذكر حكاية أخرى عن البرهكي ثم ساقها الى عمر بن محمد الجوهري وقد  
تقدم ذكره ، ثم ساقها الى سفیان بن عيينة وقد تقدم ذكره .  
ثم ذكر حكاية عن عبيد الله بن عمر الواعظ ساقها الى أبي بكر بن عياش  
وقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حكاية عن علي بن احمد الرزاز الى مؤمل بن اسماعيل وتقدم ذكر  
علي ومؤمل ، ثم ساقها الى سفیان الثوري وقد تقدم ذكره .  
ثم ذكر حكاية عن محمد بن عمر بن بكر المقرئ ساقها الى المؤمل بن اسماعيل  
الى سفیان وقد تقدم ذكرها .

ثم ذكر حكاية عن أبي سعيد بن حسويه ساقها الى ابراهيم بن أبي الليث .

ذکره الخطیب فی تاریخہ ( ج ۶ ص ۱۹۱ ) فقال قرأت علی البرقانی عن محمد بن العباس قال ثنا احمد بن محمد بن مسعدة قال ثنا جعفر بن درستويه قال ثنا احمد ابن محمد بن القاسم بن محرز قال سمعت يحيى بن معين - وذكر ابراهيم بن أبي الليث - فقيل له إن احمد يكتب عنه فقال : لو اختلف اليه عما نون كلهم مثل منصور بن المعتمر ، ما كان الا كذابا . قال الخطيب : أخبرني الازهرى ثنا عبد الرحمن بن عمر الخلال ثنا محمد بن احمد بن يعقوب بن شيبه قال ثنا جدى قال : ابراهيم بن أبي الليث كان أصحابنا كتبوا عنه ثم تركوه ، وكانت عنده كتب الأشجعي ، وكان معروفا بها ، ولم يقتصر على الذى عنده حتى نخطى الى أحاديث موضوعة . وقال جدى : حدثني احمد بن العباس قال سمعت يحيى بن معين يقول : ابن أبي الليث يكذب فى الحديث . ولو حدث بما سمع لكان خيراً له . وقال أبو حفص عمرو بن على : و ابراهيم بن نصر صاحب الأشجعي متروك الحديث كان يكذب . وقال أبو على صالح بن محمد الاسدى : كان ابراهيم بن أبي الليث يكذب عشرين سنة .

وذكر حكاية ساقها الى سفیان الثورى وقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حكاية عن محمد بن الحسين بن محمد المتوثى الى الحسن بن الفضل البوصرائى ذكره الخطيب فى تاريخه ( ج ۷ ص ۴۰۱ ) فقال : أكثر الناس عنه ثم انكشف سنه فتركوه .

وذكر حكاية عن محمد بن كثير العبدى وقد تقدم .

وذكر حكاية عن سفیان الثورى وقد تقدم .

ثم ذكر حكاية عن رضوان بن محمد بن الحسن الدينورى ساقها الى عبد الرزاق ، وعبد الرزاق هذا هو ابن همام الصنعائى . قال الفسائى : فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة ، كتبت عنه أحاديث منا كبر . وقال عباس بن عبد العظيم

لما قدم من صنعاء والله لقد تجشمت الى عبد الرزاق وانه لكذاب ، والوقدي  
أصدق منه . قال ابن عدی : حدث عبد الرزاق بأحاديث في الفضائل لم يوافقه  
أحد عليها ، ومثالب لغيرهم منيا كير ، ونسبوه الى التشيع . حكى ذلك ابن  
الجوزي في كتاب الضعفاء .

ثم ذكر حكاية عن ابن رزق ساقها الى محمد بن عثمان بن أبي شيبة ذكره  
الخطيب في تاريخه فقال في ترجمته ( ج ۳ ص ۴۲ ) أخبرنا علي بن محمد بن  
الحسين الدقاق . قال قرأنا على الحسين بن هارون عن أبي العباس بن سعيد قال  
سمعت عبد الله بن أسامة السكابي يقول : محمد بن عثمان كذاب أخذ كتب ابن  
عبدوس الرازي مازلنا نعرفه بالكذب ، وقال ابن سعيد سمعت ابراهيم بن اسحاق  
الصواف يقول : محمد بن عثمان كذاب يسرق حديث الناس ، ويحيل على  
أقوام أشياء ليست من حديثهم . وقال سمعت داود بن يحيى يقول : محمد بن عثمان  
كذاب قد وضع أشياء كثيرة يحيل على قوم أشياء ماحدثوا بها قط . قال وسمعت  
عبدالرحمن بن يوسف بن خراش يقول : محمد بن عثمان كذاب بين الأمر يزيد في  
الاسانيد فيوصل ويضع الحديث . وقال سمعت محمد بن عبد الله بن علي الحضرمي  
يقول : محمد بن عثمان كذاب مازلنا نعرفه بالكذب وهو صبي . وقال سمعت  
عبد الله بن احمد بن حنبل يقول : محمد بن عثمان كذاب بين الأمر يقلب هذا  
على هذا ، واعجب ممن يكتب عنه . وقال سمعت جعفر بن محمد بن أبي عثمان  
الطيالسي يقول : ابن عثمان هذا كذاب يحيى عن قوم بأحاديث ماحدثوا بها  
قط ، متى سمع ؟ انا عارف به جدا . وقال حدثني محمد بن عبيد بن حماد قال سمعت  
جعفر بن هذيل يقول : محمد بن عثمان كذاب . قال الخطيب الى هاهنا عن ابن  
سعيد . قال وحدثني علي بن محمد بن نصر قال سمعت حمزة بن يوسف السهمي  
يقول وسألت الدارقطني عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة فقال : كان يقال أخذ

كتب أبي أنس وكتب غير محدث . قال الخطيب : سألت البرقاني عن ابن أبي شيبة قال : لم أزل أسمع الشيوخ يذكرون أنه مقدوح فيه .

ثم ذكر حكاية عن محمد بن علي المالكي ساقها الى محمد بن عبد الله المدني قال الخطيب حدثني علي بن محمد بن نصر قال سمعت حمزة بن يوسف يقول سألت الدارقطني عن عبد الله بن علي المدني روى عن أبيه كتاب الفلك ؟ فقال : إنما أخذ كتبه وروى اجازة ومناولة ، وما سمع كثيرا من أبيه ، قلت لم ؟ قال لأنه ما كان يمكنه من كتبه .

وذكر حكاية عن أبيه علي بن المدني وقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حكاية عن أبي عمر عبد الواحد ساقها الى يعقوب بن شيبة ذكره الخطيب في تاريخه ( ج ۱۴ ص ۲۸۱ ) ونقل عن احمد بن حنبل أنه سئل عن يعقوب فقال : مبتدع صاحب هوى .

وذكر حكاية عن احمد بن الحسن الحرشي الحرابي ساقها الى أبي قلابة الرقاشي وهو عبد الملك بن محمد ذكره الخطيب في تاريخه ( ج ۱۰ ص ۴۲۵ ) وقال قال الدارقطني : هو صدوق كثير الخطأ في الاسانيد والمتون ، كان يحدث من حفظه فكثرت الاوهام منه . وقال في حكاية أخرى بسند ساقه قال حدثنا محمد بن اسحاق بن خزيمه حدثنا أبو قلابة بالبصرة قبل أن يختلط ويخرج الى بغداد ، ثم ساق الحكاية الى سفیان الثوري وقد تقدم ذكره .

ثم ذكر حكاية عن أبي سعيد محمد بن موسى الصيرفي عن أبي العباس محمد ابن يعقوب الاصم عن محمد بن علي الوراق عن مسدد قال سمعت أبا عاصم يقول ذكر عند سفیان موت أبي حنيفة فما سمعته يقول رحمة الله عليه ولا شيئا ، وقال الحمد لله الذي عاقنا مما ابتلاه . وهذا يؤيد قول عبد الله بن علي في قوله : وكان بينهما شيئا .

وهذا آخر ما ذكره الخطيب وقد بينا الجواب عن كل فصل ، وهذا على ما شرطته أولاً في صدر الكتاب . ثم ذكرت روايته وما في سند كل واحد من الضعف أو الكلام الشبيه بالضعف وكل ذلك بيئت موضعه من الكتب وقائله لم أرد بذلك إلا جواباً للخطيب في قوله المحفوظ عند أئمة الحديث غير هذا ، وربما كان بعض من ذكرنا مشهوراً بالثقة والأمانة إلا أن الخطيب لما أن ذكر في كتابه ما حكيناه عن واحد واحد منهم أردنا نقل ذلك عنه الزاماً له بقوله وهو لا بد أن يكون في أحد النقلين كاذباً ، وهذا حديثنا في الرجال والنقلة على تقدير أن يكون الخطيب يصلح للنقل أو النقل عنه كما في الفصل إذا وقع الاختلاف في المقضى به فعلى القاضى الثانى أن يجيزه ، أما إذا كان الاختلاف فى القاضى فليس للثانى أن يجيزه على وجه من الوجوه . مثال ذلك أن يكون محدوداً فى القذف أو يكون امرأة استقضت فحكمت فى الحدود فهذا لا ينفذ ، وليس للثانى أن يجيزه أصلاً .

وجوابنا للخطيب على هذا التقدير

أما ما قد نقل عنه فى نفسه فما أنبأنا به أبو محمد بن اسماعيل الطرسوسى فى كتابه الى من أصبهان قال أنبأنا محمد بن طاهر المقدسى الحافظ - ونقلته من خطه - قال سألت الامام أبا القاسم - محمد بن على بن أبى بكر الخطيب - ورأيت على بعض أجزاءه علامة له - فقلت له كيف رأيتة ؟ فقال : كان هاهنا يفيد الناس من سليم الرازى ، ويقرأ لهم عليه . وكأنه لم يرفع به رأساً . وبالسناد قال المقدسى - ونقلته من خطه - وسألت أبا القاسم هبة الله بن عبد الوارث الشيرازى هل كان أبو بكر الخطيب كتصانيفه فى الحفظ ؟ فقال : لا ! كنا اذا سألناه عن شىء أجابنا بعد أيام ، وان الحنا عليه غضب . وكانت له بادرة وحشة . وأما تصانيفه فصنوعة مهذبة ، ولم يكن حفظه على قدرها .

قلت : وقد كان مصحفاً . أنبأنا شيخنا الامام العلامة حجة العرب أبو اليمن

زيد بن الحسن الكندي - مشافهة - قال أجاز لنا الامام العلامة الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر السلامي . قال قال لنا الشيخ الحافظ أبو الغنائم بن النرسي سمعت الشيخ الحافظ أبو بكر الخطيب وهو يقرأ لنا كتاب المغازي عن الواقدي على أبي محمد الجوهري ، فبلغ إلى غزاة أحد وذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم : « ياليتني غودرت يوم أحد مع أصحابي نحض الجبل » . بالضاد معجمة ، فاستنكرته اذ لم يعرف ذلك فلتقت الشيخ أبا القاسم بن برهان النحوي فسألته عن ذلك وقلت له قد قرأ أبو بكر الخطيب اليوم على الجوهري في المغازي قول النبي صلى الله عليه وسلم ياليتني غودرت مع أصحابي نحض الجبل بالضاد فاستنكرته فما تقول في ذلك ؟ فقال لي : صحف أبو بكر الخطيب هذه الكلمة ، وإنما هو نحض بالصاد غير معجمة - النحض - أصل الجبل . وبالإسناد قال المقدسي - ونقلته من خطه أيضا - سمعت أبا القاسم مكي بن عبد السلام الرميلي رحمه الله يقول كان سبب خروج أبي بكر الخطيب من دمشق إلى صور انه كان يختلف إليه صبي صبيح الوجه وقد سماه مكي أنا نكبت عن ذكره . فتكلم الناس في ذلك وكان أمير البلدة رافضياً يتعصب ، فبلغته القصة فجعل ذلك سبباً للفتك به ، فأمر صاحب شرطته أن يأخذه بالليل ويقتله ، وكان صاحب الشرطة من أهل السنة . فقصده صاحب الشرطة في تلك الليلة مع جماعة من أصحابه ولم يمكنه أن يخالف الأمير وأخذه وقال : قد أمرت بكذا وكذا ، ولا أجد لك حيلة الا أني أعبر بك على دار الشريف بن أبي الحسن العلوي ، فاذا حاذيت الباب اقفز وادخل الدار فاني لا أطلبك ، وأرجع إلى الأمير وأخبره بالقصة . ففعل ذلك ودخل دار الشريف وذهب صاحب الشرطة إلى الأمير وأخبره بالخبر فبعث الأمير إلى الشريف أن يبعث به . فقال الشريف : أيها الأمير أنت تعرف اعتقادي فيه وفي أمثاله ، ولكن ليس في قتله مصلحة ، هذا رجل مشهور بالعراق وإن قتلته قتل به جماعة



من الشيعة بالعراق وخربت المشاهد . قال فناترى ؟ قال : أرى أن يخرج من بلدك . فامر باخراجه فخرج الى صور وبقى بها مدة الى أن رجع الى بغداد وأقام بها الى أن مات رحمه الله .

ويدللك على هذه الحكاية ما ذكره أبو الفرج بن الجوزي في كتابه المسمى [ بالسهم المصيب في الرد على الخطيب ] الذي أخبرنا به الشيخ الامام الأوحى أبو طاهر أحمد بن عمر بن محمد بن قدامة المقدسي بقراءتي عليه بالبيت المقدس في شهر صفر من سنة اثنتين وعشرين وثمانمائة قال أخبرنا الشيخ الامام العالم أبو الفرج بن الجوزي بجميع كتابه المسمى ( بالسهم المصيب في الرد على الخطيب <sup>(١)</sup> ) قال في أثناء كتابه فصل : وجمع الخطيب كتابا في الجهر بالبسملة فساق فيه الأحاديث التي يعلم أنها ليست صحيحة مثل حديث عبد الله بن زياد بن سمعان وقد أجمعوا على ترك حديثه . فقال مالك : كان كذابا . ومثل حديث عبد الرحمن ابن عبد الله العمري ، قال أحمد : كان كذابا . ومثل حديث حفص بن سليمان ، قال أحمد : هو متروك الحديث . وكل أحاديثه قد تكلمت عليها في التعليقة وبينت وهاءها ، فلا أعيد . والمعجب منه كيف يعارض بمثل هذه الأحاديث الأحاديث الصحاح ! وصنف كتاب القنوت فذكر فيه من هذا الجنس ، ولولا أن مسائل الخلاف أولى بذكر ذلك من هاهنا لذكرت من ذلك هاهنا الكثير وإنما المقصود بيان عصبية الخارجة على الحنابلة ، ومدحه المبتدعة وأصحاب الكلام ، وما للمحدث ومدح المتكلمين . وقد قال الشافعي : حكى في أهل الكلام أن يحملوا على البغال ويطاف بهم في القبائل ، ويقال هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام . قال ابن الجوزي : أنبأنا أبو زرعة طاهر

(١) ينسب هذا الاسم الى هذا الرد خطأ وكتب على طرة الاصل بخط مغاير أنه السهم المصيب ويظهر ان كاتب ذلك أخذه من هنا .

ابن محمد بن طاهر المقدسي عن أبيه . قال سمعت اسماعيل بن الفضل القوصي  
— وكان من أهل المعرفة بالحديث — يقول : ثلاثة من الحفاظ لا أحبهم لشدة تعصبهم  
وقلة أنصافهم الحاكم أبو عبد الله ، وأبو نعيم الأصفهاني ، وأبو بكر الخطيب .

قلت : كان اسماعيل هذا حافظاً ثقة صدوقاً له معرفة بالرجال والمتون ، غزير  
الديانة سمع أبا الحسين بن المهدي وابن النور وغيرهما . وقال الحق فاما أبو عبد الله  
الحاكم فاخبرنا أبو منصور القزاز قال أخبرنا أحمد بن علي بن ثابت قال : كان ابن  
البيع الحاكم يميل إلى التشيع ، وأنبأنا أبو الفتح بن عبد الباقي عن أبي محمد  
التميمي عن أبي عبد الرحمن السلمي . قال : دخلت على الحاكم أبي عبد الله وهو  
في داره لا يمكنه الخروج إلى المسجد من جهة أصحاب أبي عبد الله بن كرام  
وذلك أنهم كسروا منبره ومنعوه من الخروج . فقلت له لو خرجت واملت في  
فضائل هذا الرجل يعني معاوية حديثاً لاسرحت من هذه الخنة ؟ فقال : لا  
يجب من قبي ، لا يجبي من قلبي ، لا يجبي من قلبي . وأما أبو نعيم الأصفهاني  
فكانت له العصبية في مذاهب الأشاعرة ، ورأيت له كتاباً قد سماه مذهب  
الحروفية فذكر مذهب الأشعري مختلطاً بضده وهو لا يدري مثل قوله : من قرأ  
حرفاً من القرآن فله عشر حسنات ، ومن دليل تخطيطه أنه قال : القراءة غير  
المقروءة . ثم حكى عن أحمد بن حنبل أنه سئل ما تقول في رجل قال التلاوة مخلوقة  
والفاظنا بالقرآن مخلوقة ، والقرآن كلام الله ليس بمخلوق ؟ فقال : هذا بجانب ،  
وهو قول المبتدعة . فقلت : فمن أحتج على ما نصره بهذا لا يصلح أن يكلم لانه  
يريد أن يحتج لنفسه فيحتج على نفسه وليس هذا موضع الرد عليه وإنما المقصود  
أنه متعصب وما للمحدث والخوض في الكلام وهو يروي نهى السلف عنه ،  
وأما الخطيب فإنه زاد عليهما في التعصب وسوء القصد ، ولهذا لم يبارك في كتبه  
ولا يكاد يلتفت إليها وهي كتب حسان ، ولو ذهبنا نذكر أغلاطه وما تعصب به

لطال ومن تبلغ به العصبية الى ما قد ذكرنا من تغطية الحق والتلبيس على الخلق لا ينبغي أن تقبل جرحه وتعديله لان فعله وقوله ينبي عن قلة دين ، ولقد نقلت من خطه أشعاراً قالها منها :

تغيب الناس عن عيني سوى قمر  
حسبي من الخلق طراً ذلك القمر  
محلّه من فؤادي قد تملكه  
وحاز روي فمالي عنه مصطبر  
أردت تقبيله يوماً مخالسة  
فصار من خاطري في خده أثر  
وكم حكيم رآه ظنه ملكاً  
وراجع الفكر فيه أنه بشر  
ومنها :

بات الحبيب وكم له من ليلة  
فيها أقام الى الصباح معانق  
ثم الصباح أتى ففرق بيننا  
ولقنا يصفو سرور العاشق  
ومنها :

للخمر والورد حق لست أجدده  
إذ ناسبا ما بدت منه بلاياي  
فالخمر من طيب ريق الحب قد سرقت  
والورد أضحى بما كي خد مولاي  
ومنها :

يا لله أقسم أيماناً مغلظة  
ما مثل حبي مشى في سائر الناس  
إذا بدا يقثنى خلته قرأ  
من فوق غصن مديد الفرع مياس  
شربت من لحظه خمرًا سكرت بها  
زدات على نعت خمر الكاس والطاس  
فاورثت مهجتي من حبه دنفا  
وعظمت حال أفكاري ووسواسي  
ومنها :

يا عاذلي كف عن عدلي فلو نظرت  
عيناك حبي لعانيت الذي أجد  
وقلت من فرط وجد حين تنظره  
هل يملك الصبر عن هذا ترى أحد  
جعلت في الحب فرداً لا نظيره  
كما حبيبي بحسن الوصف منفرد

ومنها :

ما كان أغفلني عما ابتليت به      من حب ذي هيف أبهى من القمر  
قد أبدع الله فيه حين صوره      كأنه ملك في صورة البشر  
سقام أجزائه قد زاد في سقمي      فصرت من ذاوذا في أعظم الخطر  
مترف ناعم لو ظلت لاحظه      لذاب من رقة في ساعة [ النظر ]  
يؤثر الوهم في توريد وجنته      لكنما قلبه أقسى من الحجر

فهذه الأشعار تدل على صحة ما تقدم من الحكاية التي ذكرها المقدسي في سبب خروج الخطيب من دمشق، ومن هذا حاله لا يصلح أن يكون بمنزلة الأئمة الذين تقبل أقوالهم في الجرح والتعديل، ورواياتهم. نسأل الله أن يعصمنا من الزلل ويوفقنا لصالح العمل بفضله وكرمه، وما ذكرته من الحكايات والاسانيد أخبرني بها وبجميع تاريخ الخطيب شيخني الإمام العلامة حجة العرب أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي - إجازة - قال أخبرنا أبو منصور القزاز - سمعا - قال أخبرنا أبو بكر الخطيب .

آخر الكتاب والحمد لله والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد النبي وآله أجمعين .

( ملحق في آخر الاصل ما يأتي )

ومن جملة لطائف الامام الأعظم أبي حنيفة رضوان الله عليه في النحو يقول  
أشرت الى بكم بكم بكم ما بكم بكم عوضاً نرضون عما بكم بكم  
أعرب تفهم الجواب

فقالوا جميعاً بالإشارة إنه كفى عوضاً أن السلامة في البكم  
فرغ من كتابته العبد الفقير الى رحمة ربه الراجي عفوه احمد بن عبد الدايم  
ابن نعمة المقدسي ساعه الله وذلك في يوم الاثنين العشرين من شهر رمضان  
المبارك من سنة ثلاث وعشرين وستائة هجرية .

وفى آخر مانصه قوبل بالاصل المنقول عنه المقرء على مولانا السلطان  
اعز الله نصره .

تم كتاب الرد للملك المعظم . ويتلوه إن شاء الله [ كتاب مفتاح الترتيب  
الاحاديث تاريخ الخطيب ] الذى تفضل بوضعه العلامة الاثرى السيد احمد  
الصدىق الطنجى نزيل القاهرة حالا ، والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا  
محمد وآله وصحبه وسلم .



## فهرس كتاب الرد

﴿ على أبي بكر الخطيب للملك المعظم عيسى الأيوبي ﴾

( وقد اقتصرنا فيه على ذكر الابواب وامهات المسائل )

	صفحة
رد المؤلف على قولهم : إنه كان لا يحسن النحو وتخرج ما عيب به من قوله ولو رماه بأبا قبيس على قواعد الكتاب ( يريد المؤلف باطلاق لفظ الكتاب كتاب سيويه )	۳
باب في المسائل التي نقلها المؤلف من الجامع الصغير والجامع الكبير لمحمد ابن الحسن المحكية عن الامام أبي حنيفة الدالة على مكانته من علم العربية وهي ۳۰ مسألة من ( ص ۴ إلى ۴۶ ) .	۴
باب ما جاء من المسائل اللغوية ومنها ما حكاه عن أبي يوسف عن الامام من قوله إنهم يقرؤن حرفا في يوسف فيلحنون فيه والكلام على اللحن في القول عند العرب	۴۶
باب ما حكاه الخطيب عن أبي حنيفة من المسائل التي تتعلق بالايان وأنه كان مرجى وجهى والرد عليه في جميع ذلك	۵۱
باب ما حكاه الخطيب من المسائل التي يجوزها الامام في الخروج على السلطان والرد على ذلك	۶۰

۶۳ باب ما حكاه الخطيب من المسائل المحكية عن الامام في مستثنعات الالفاظ والافعال وفيها المسائل التي يزعم الخطيب أنه رد فيها الاخبار النبوية وتقرير المؤلف مذهب الامام في الحديث النبوي

۷۶ باب في ذكر مقاله الخطيب عن العلماء من ذم رأى الامام والتحذير منه الى ما يتصل بذلك من اخباره ورد المؤلف على ذلك مسألة مسألة

۱۲۷ باب في ذكر المؤلف أحوال الرجال الذين روى الخطيب عنهم تلك المسائل والحكايات عن تاريخ الخطيب نفسه ومن لم يذكرهم الخطيب حكى ذلك عن كتب الجرح والتعديل بالنص على اسمها

۱۷۶ باب ما حكاه المؤلف عن أحوال الخطيب من حيث الجرح والتعديل تمت الفهرس



